الاستعمارية والامبريالية

(مقالات مترجمة)

ترجمة

محمود حمدي عبد الغني

أستاذ الأنثروبولوجيا المتفرغ

كلية الآداب – جامعة حلوان

2012

حقوق النشر محفوظة للمحرر

يحظر نسخ أي جزء من هذا الكتاب، أو استعماله بأية وسيلة
تصويرية، أو اليكترونية، أو ميكانيكية، بما فيها التسجيل الفوتوغرافي
على أشرطة، أو الأقراص المقروءة، أو أية وسيلة أخرى للنشر، بما فيها
نشر المعلومات، وحفظها، واسترجاعها على الانترنت،
وذلك دون إذن خطي مسبق من المحرر.

بسم الله الرحمن الرحيم

"تِلكَ الدارُ الأَخِرةُ نَجعلُهَا للذينَ لا يُريدُون عُلُوًّا فى الأرضِ ولا فسادًا، والعاقبةُ للمُتَّقِينَ"

صدق الله العظيم

سورة القصص " الآية 83 "

الاهـداء

إلى أطفال النواصي، وإشارات المرور، من بائعي
المناديل، الذين لا يجدون في الأزقة التي يفرون
منها منديلًا يكففون به عرقهم، ودموعهم.
إلى هؤلاء الأطفال، وأمثالهم
أهدي هذا الكتاب،
لعلهم يتعلمون، ذات يوم، الحروف والقراءة،
ويقفون على مْنّ كان السبب في ضياع ذواتهم منهم.

محمود حمدي

المحتويـات

الموضـوع **الصفحات**

– الاهداء .....

– الآية القرآنية .....

– مقدمة الكتاب .....

1– الاستعمارية ..... ديفيد چ. بانكس

2– الاستعمارية: المظاهر الاقتصادية ..... د. ك. فيلدهاوس

3– الاستعمارية: المظاهر السياسية ..... روبرت إمرسون

4– الامبريالية ..... هانز داليدر

5– الامبريالية، الاستعمارية والاستقلال ..... ديفيد سترانج

6– ما بعد الاستعمارية ..... كاملا فيسوسودان

7– الاستعمارية: أفريقيا ..... بول تيامبي زيليزا

8– الأبارتايد ..... بيتي چ. هاريس

9– الاستعمارية المحدثة ..... تاين فالولا و ماتيو هيتون

10– الاستشراق الأفريقي، والأسود ..... أحمد بانجورا

11- مناهضة الاستعمار: الشرق الأوسط ..... بيتر سلوجليت

12- دراسات ما بعد الاستعمار ..... لورا كريسمان

13- الإثنوجرافي يجابه الاستعمارية ..... مايكل ليريز

المقال الأول

الاستعمارية

ديفيد چ بانكس

- David J. Banks; "Colonialism"; In Encyclopaedia of Cultural Anthropology; Vol.1, pp.215-218.

الاستعمارية

ديفيد چ بانكس

الاستعمارية هي السيطرة التي يفرضها مجتمع ما، أو شعب ما على آخر، والعلاقات، والعمليات، والتأثيرات التي تقحمها تلك السيطرة في الحركة، ويطلق على هؤلاء المسيطرين: الاستعماريين، أو المُستعمِرين، وعلى إقليمهم: الوطن الاستعماري، أو المنطقة المتروبوليتانية، أما الإقليم المُسيطر عليه فيؤلف مُستعمرَتهم، ويشير المصطلح، أيضًا، إلى عملية أكثر رسوخًا، تتأكد خلالها السيطرة العميمة، تدريجيًا، من خلال القوة الاقتصادية، أو تصدير الاعلام الجماهيري لـ**الأفكار الثقافية**، دون أية تسوية صريحة للسلطة السياسية، ولقد امتد استخدام المصطلح، أيضًا، إلى الأمريكيين الوطنيين، وإلى الشعوب المنقولة مثل **الأمريكيين الأفارقة**، من أجل تحديد الآساليب المتنوعة التي أدت لوقوعهم ضحايا للاستعمارية، وعمومًا، لقد أكدت الشعوب التي تعيش في مراكز القوة، والانتاج امتيازاتهم الاستعمارية على الشعوب الأضعف التي تعيش على **محيطها** الإقليمي، ويمكن العثور على شواهد الاستعمارية مبكرًا في السجل التاريخي، ومن المرجح أنها بدأت في **أعقاب فترة الفوائض الزراعية الأولى**، على فرض أن هذه الفوائض قد حررت الشعوب القديمة من استثمار مواردها العاملة المتاحة في الزراعة، ومكنتها من تحقيق الانفجار التكنولوجي العظيم للحضرية (أو الطريقة الحضرية في الحياة)، التي أفادت– دومًا– من اندماج الاعداد المتزايدة من اعضاء الشعوب المحيطة بها.

لقد تباينت دوافع إقامة المستعمرات في التاريخ الإنساني، بداية من الرغبة في الادماج الكلي للسكان في إقليم محدد لخدمة الإدارة، أو للسيطرة على الشعوب الخاضعة بغرض تنفيذ الاستغلال الاقتصادي، لقد فتح الملك **آشوك**– الملك البوذي الهندي القوي في القرن الثالث قبل الميلاد– جنوبي الهند، لجعله جزءًا من مملكته الموحدة، ولقد قام بإدماج المجتمعات الزراعية القروية، وتنظيم الأقوام البدائية في الإقليم، بهدف تحقيق التكامل فيما بينها بالكامل، وتبين سياساته، التي عبرت المراسيم **الصخرية** عنها، مدى التغيرات التي لحقت بالأقاليم المُستعمَرة، لقد هدد الملك **آشوك** القبائل بعقوبات قاسية إذا أبدت المقاومة، وحال دون إقامة المهرجانات، وحظر الصيد، وطالب بزراعة النباتات الهندية الشمالية في الجنوب، وربما، نظرًا لما كان لها من تأثيرات دائمة على النسق الإيكولوجي لتلك المنطقة(Embree,1988).

ويتضح نمط التعاقب الاستعماري بذاته في فترة التوسع الإنساني التي أعقبت عصر الكشوف في أوروبا، حيث انتقلت القوى الأوروبية من الاستكشاف القديم، والتجارة مع الشعوب المجهولة في السابق خلال فترة إقامة القواعد الأمامية للتجارة المنظمة، لتنتهي بتجهيز الحصون العسكرية للحكومات الكاملة، **مع نزع** الاستقلال السياسي المحلي، ولقد انتهى هذا الشكل من الاستعمارية في القرن العشرين مع حصول المستعمرات على الاستقلال.

ولقد تطورت الاستعمارية– نمطيًا– بزخم اعتبره المُستعمِرون حتميًا وضروريًا، في الأطوار الأولى، كان **قلق** المُستعمِرين المستقبليين على سلامة التجار، والمُنصرين، والمسافرين الآخرين، بمثابة الذريعة للفعل، على سبيل المثال، لقد كان يُنظر للتوسع **الأزتكي** بأنه مبرر بالحاجة للانتقام للهجومات التي تُشن على التجار،

ويُنظر للحركة المتطرفة الفرنسية في الهند الصينية بالحاجة لحماية الإرساليات التنصيرية(Soustelle,1961)، وتدريجيًا، أعلنت القواعد الأمامية رسميًا عن حاجتها إلى إدارة المناطق الخلفية المحيطة بهم، وإلى وضع سياسات لممارسة مزيد من السيطرة المباشرة على السكان المحليين بالجوار، ممّنْ قد يتعرضون- افتراضًا- لخطر مثل الـمُستعمِرين، وذلك من جهة العناصر المعادية في داخل المستعمرة الوليدة، أو من خارجها، ولقد تمثلت المرحلة الأخيرة من هذه العملية في محاولة إدماج المستعمرات في المجتمع الـمُستعمِر، ولم تنجح محاولات الاستعمار في بلوغ هذه المرحلة غالبًا.

ولقد انتشرت تأثيرات الاستعمارية إلى كافة دوائر الحياة بين الشعوب الـمُستعمَرة، ولقد كانت هذه التغيرات تعكس سياسات **الـمُستعمِرين**، واستجابات **الـمُستعمَرين** في الآن ذاته، ومن هذه التأثيرات: الإبادة الجماعية، الافناء التدريجي، أو الفوري، عبر شن الحروب، والأمراض، وانتشار المجاعات، والعمل بالسخرة، والايذاء الجسدي، والاستعباد، والتغيرات في اقتصاديات المعيشة، والتغيرات في البُنى الاجتماعية، والتغيرات في الأنساق الشعائرية، والخُلُقية، ولقد تمثلت الاستجابات **الرافضة** للاستعمارية في المقاومة بمختلف أشكالها، والثورة، والقتال، والحركات الاحيائية، والخلاص المنتظر، واستبطان الشك الذاتي، ونمو أشكال العقلانية الخاصة بالـمُستعمِر، ومن غير المحتمل فهم الخيط الرابط بين التغيرات المفروضة، والاستجابات المحلية في الأبيزودات الاستعمارية للماضي- ألبتة: هل تبنى أهالي جاوة الأشكال الجديدة لاستئجار الأراضي تحت حكم الهولنديين، أم أن الهولنديين هم ممّنْ صمموا مثل هذه التغيرات.؟. وهل تخلى الأمريكيون الوطنيون عن النظم الأموية طواعية.؟ (Scott,1990).

لقد كان للاستعمارية تأثيرات بالغة على استعمار الشعوب- أيضًا، وهو ما تمثل- في أوطانهم- في جلب المنتجات الجديدة، والتكنولوجيات، والموظفين الحكوميين، والأفكار، وحين تغيرت الصور الذهنية لاستعمار الشعوب، استبدت بمَنْ كان لهم المكانة العليا الغطرسة، والغرور. لقد خلق الـمُستعمِرون لأنفسهم في المستعمرات آساليبًا فريدة للحياة، ونظرًا لاسرافها بمقاييس الوطن، كان يتم تبريرها بسوء الحظ أن يفرض عليك الحياة بعيدًا عن الوطن، ولقد نمت المؤسسات الاقصائية، لتجعل من الـمُستعمِرين نوعًا من الرتبة الأخوية، التي أُستخدمت لحماية المكانة العليا للمَستعمِرين في مستعمراتهم، وإذا تزوج الـمُستعمِرون في المستعمرة، أصبح أطفالهم **كريوليين**، و**تعني ممّنْ وُلدوا في المستعمرات**، حتى وإن لم يكن الوالدان محليين، وينظر ممّنْ وُلدوا في المنطقة المتروبوليتانية، بإزدراء، إلى الكريوليين، الذين ينظرون- بدورهم- بإزدراء إلى ممّنْ عداهم ممّنْ ليس لهم رابطة بالوطن الـمُستعمِر، وبالرغم من التطابق الواضح للكريوليين مع القوة المتروبوليتانية، فإنَّهم قد قاوموا الالحاح- دائمًا- لتبني الأشكال الثقافية المحلية، ولقد كانت الضغوط كثيفة حين كانت أعدادهم صغيرة، وكان للمنطقة الـمُستعمَرة أشكال سياسية وثقافية متطورة خاصة بها، إنَّ المنغول الذين فتحوا الصين في القرن الثالث عشر قد اندمجوا في الصين، وحتى الأمراء الهنود البريطانيين (أو **الراجات rajes** في الهند، وبرنوي) قد تحولوا- لفترة من الزمن- إلى تقليد أسلوب ممّنْ سبقهم من الحكام المحليين.

وبالرغم من نزوع المؤسسات المحلية إلى إعادة تأكيد ذاتها في المستعمرات، فقد ترسخت التغيرات الفيزيقية، والثقافية الدائمة، لقد زعم القامعون الاستعماريون الوحشيون أنهم يتطلعون لتحقيق العدالة للجميع،

وأن سياساتهم كانت تقوم على الحاجات الحقيقية التي يمكن أن تفيد الجميع، وبالرغم من هذه التأكيدات، فقد كان المُستعمِرون يخشون، دائمًا، الثورات، ولذلك تعاملوا معها بوحشية، كما فعل البريطانيون في التمرد الهندي بين عامي 1857- 1858، والتمرد السنغافوري لعام 1915 **(وثمة المذبحة التي اقترفتها القوات البريطانية في مملكة بنين بأفريقيا، والمذبحة التي اقترفها نابليون بونابرت في يافا، ولقد كانت مثل هذه المذابح مما تستسيغه روح العصر- المترجم)**، ولقد كانت هذه الاستجابات الوحشية بمثابة تعبيرات إيجابية للمخاوف، والتحاملات الداخلية، التي عضدَّها المُستعمِرون في علاقاتهم مع المُستعمَرين، إنَّ دراسة التاريخ الاقتصادي، والسياسي، والثقافي لأية قوة استعمارية يقدم فهمًا أوضح للمحتوى النوعي لنمط تحاملها، وعلى هذا النحو، أو ذاك، فقد كان على المُستعمِرين أن ينظروا في هذه الصعوبات في علاقاتهم مع المُستعمَرين من خلال الدراسات الدورية، وتغيير السياسات (Butcher,1979)، **(إنَّ المُستعمِرين يستبيحون، دائمًا، أوطان الآخرين، دون أن يسمحوا لأحد بأن يفكر في استباحة أوطانهم. إنَّ قتل إنسان غربي في الغابة جريمة لا تغتفر، أما قتل الشعوب، واغتصاب الأوطان غير الغربية، فتلك مسألة فيها نظر- المترجم)**.

ونظرًا لأن المُستعمِرين قد أدركوا الحاجة لانشاء الجماعات الموالية لهم من المقيمين المحليين، فقد اتبعوا استرتيجيات **المكافآت** غير المتساوية، التي يطلق عليها، غالبًا، **فرق تسد**، وبمرور الزمن، أفضت هذه الاسترتيجيات إلى وجود أعداد متزايدة، باستمرار، ممْنّ لديهم ولاءات متضاربة، لقد شجع الحكام المسلمون بالهند على هداية الأقوام المحلية لاعتناق دينهم، من خلال منح المكافئات للمهتدين، وحين حانت لحظة الاستقلال، كانت الهند قد أصبحت مجتمعًا يتألف من **قسمين دينيين** رئيسيين **متنازعين**، وهو نزاع احتل الأولوية، لفترة، على ما عداه من التنازعات الثقافية الإقليمية(Ikram,1964)، وفي ظل حكم الهولنديين في أندونيسيا، خدم الملاكشيون الجنوبيون- ومعظمهم مسيحيين- في الوحدات العسكرية، التي كان الولاء فيها مهمًا للغاية، ولقد كان للسيخ دينًا متميزًا عن بقية الأقسام الهندية والمسلمة الرئيسية من السكان، ولقد خدموا في وظيفة مماثلة لدى البريطانيين، ومع أن الملاكشين الجنوبيين، والسيخ كليهما كانوا من محلات معزولة في المنطقة الاستعمارية، أصبحوا قوة مقاتلة متنقلة، لقد أمكن تجنيد الموالين من مختلف أقاليم الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى- أيضًا- كتلك الفيالق النيبالية التي أرسلها البريطانيون إلى الهند، والملايو، ولقد استخدم الحكام المسلمون الجنود العبيد المغايرين- من الناحية العرقية- عن السكان المحليين، لتأمين الولاء لحكوماتهم (Lapidus,1988)، ولم تحصل هذه الفيالق على أية جائزة ثقافية ألبتة، هذا، مع أنهم كانوا يوقعون الرعب، لكونهم الفيالق الجبارة، الجسورة، والمتغطرسة.

لقد شجع الاستعماريون الأوروبيون- أيضًا- على هجرة العمال والتجار من المناطق المقفرة إلى خارج حدود الأقاليم الاستعمارية، مثل هجرة الهنود، والصينيين، وأعضاء الجماعات المركنتيلية (المؤيدين للتجارة الاحتكارية) غير المحلية، إلى المستعمرات البريطانية، والهولندية، والفرنسية، ضد مصالح القطاعات السكانية الريفية المحلية، وإرادتها، والمجموعات المركنتيلية المحلية، مما وضع سيناريو لصراع، امتد لعقود طويلة، بعد مولد القومية، والانهاء الرسمي للروابط الاستعمارية، ولقد مالت العمليات العرقية للاستعمارية- تدريجيًا- لانشاء مجتمعات متعددة الثقافات، ولقد أدت مشكلات إدارتها — بالفعل- إلى خلق أشكال للمذهب العقلي، مثل

الأنثروبولوجيا الثقافية، التي ازدهرت أثناء التاريخ الاستعماري المعاصر، وقبل ذلك، كانت التصاوير الوصفية للرحلات، والدراسات الفلسفية للاختلافات الثقافية تمثل انعكاسات شائعة للعملية الاستعمارية.

وربما تمثلت التأثيرات الأهم للاستعمارية فيما يتعلق بالأنثروبولوجيين المحدثين- الذين يدرسون، عادة، الشعوب التي اختبرت إحدى الفترات الفعلية للاستعمار- في تلك العلاقات الفكرية المعقدة التي ولدتها الاستعمارية، إنَّ المألوفات الشائعة مثل "**عقدة الدونية**"، و"**تعيين الهوية بالمُستعمِر**" لا يمكن مقارعتها بالتأثيرات المعرفية، والسيكولوجية، والفكرية التي ولدتها الاستعمارية، لقد مالت الأذواق، والقيم، والأزياء بالإضافة إلى نمط إقحام الوظائف العليا في المستعمرات إلى ملاحقة نظرائها في الوطن الاستعماري، ولقد بقيت فترة بعد نهاية الحكم الاستعماري الفعلي، ولقد **استوعب** مْنّ نشأ من المفكرين في المجتمعات الاستعمارية، وبعد الاستعمارية **المعايير العالمية** للاجتهاد، والعلم التي كان المُستعمِرون يدعمونها، وحاولوا تطوير نماذج الفكر، غير المتوافقة والبُنى العقلية لمستعمريهم، وسياساتهم، وأفكارهم، ومفاهيمهم، وتعكس أعمالهم- دائمًا- الاستياءات العميقة ضد مستعمريهم، وتغذيها، الأمر الذي قد يؤدي إلى نمو الأشكال البديلة للوعي الاجتماعي، وتعبر هذه الاستياءات عن نفسها في الأفكار الدينية، والخُلُقية الجديدة، أو المتغيرة، والأيديولوجيات، والحركات القومية، والطبقية، ومحاولات تمزيق الروابط الاقتصادية، والسياسية الباقية مع القوة المتروبوليتانية في الحقبة بعد الاستعمارية، وفي الحالات التي حافظ فيها ابناء المستعمرات على إحساسهم القوي بتميزهم، حاول المفكرون البناء عليه، والبحث عن الحرية من خلال هذا الإرث غير الاستعماري، وإنكار الدور القيادي للمُستعمِرين.

ومن ناحية أخرى، لقد مال المفكرون من الأقاليم المُستعمَرة، أو التي كانت خاضعة فيما سبق للاستعمار، إلى تأكيد الدور الحاسم لأسلافهم في تشكيل الشبكة الاقتصادية، والسياسية، والخُلُقية لحاضر الشعوب الاستعمارية، والمُستعمَرة كليهما، ولقد تواصل هذا التأكيد، بصرف النظر عن تحديدهم، ومعارضتهم، أو إنكارهم لاستمرار الاستعمارية في حقبة القومية، والاستقلال القومي للمستعمرات السابقة، ولقد أهمل كثيرون إسهامات المفكرين من المستعمرات السابقة، أو قللوا من شأنهم، معتبرين أفكارهم غير ملائمة من الناحية النظرية، وبالية، أو أنها لا تعبر عن الاتجاه السائد، ولقد عاملوا المفكرين أنفسهم بعدم الاحترام، لقد انتقدت الحكومات القومية في المستعمرات السابقة الدول المُستعمِرة لهم في السابق، بسبب السياسات التجارية، وانتهاكات الحقوق الإنسانية، والانحيازات السياسية التي لم تعبر عن إرادتهم، أو خيالهم، وأبدت استياءها من تلك التعبيرات- من أمثال **العقيدة الكونية**- التي كانت تبرر الحركة الاستعمارية فيما مضى.

وفي الفترة التالية للحرب العالمية الثانية اختبرت الأنثروبولوجيا الاجتماعية صعوبات جمة لتحديد دورها بالنسبة للمجموعات السكانية التي تدرسها في الفترة التالية للاستعمار، و**يعكس** تأكيد **ريموند فيرث**: "أن الأنثروبولوجيا لم تكن الابن غير الشرعي للاستعمارية، وإنَّما هي الذرية الشرعية لعصر التنوير"* (1975) **عدم شغف** مفكري ما بعد الاستعمار للتسليم بمدى ملامسة إرثهم الفكري لقضايا الماضي الاستعماري، ومعضلاته، وتقولبه عليه، حتى حين زعم هؤلاء المفكرين بأنهم كانوا جزءًا من الصراع ضد الاستعمارية، فإنَّهم مالوا للنظر- على أقل تقدير في الغرب بعد الاستعماري الحالي- إلى تأسيس القوة الاستعمارية- السبب العملي لـ**ساهلين**

(1976)، و**المألوف** عند **بورديو** (1977)- بوصفه الحادثة المحددة للأقاليم الـمُستعمَرة، ولشعوبها، وقد يتولى هؤلاء المفكرون تصدير الاهتمامات الفكرية لـ**وطنهم الأم** (مثال: اللاعقلانية، الإيمان، العنف) إلى دراسات المنطقة الاستعمارية السابقة، حتى وإن لم تحظ بأية أهمية لمفكري هذه المنطقة، أو كانوا يزدرونها، ومن ناحية أخرى، فإنَّ العلماء في الأقاليم الـمُستعمَرة قد وجدوا أنفسهم واقعين في خواء فكري بعد الاستقلال، ولقد تطلعوا إلى النشطاء السياسيين، والفنانين، والموسيقيين، والمسرحيين، والأدباء لاقناعهم بأن على الأعمال الفنية أن تتوجه إلى **التقدير الأعمق للماضي قبل الاستعماري**، ونماذجه الأهلية للتعبير، وإلى إزالة الخطوط بين الاستاطيقا (علم الجمال)، وعلم السياسة.

إنَّ أنثروبولوجيي المستعمرات السابقة لا ينظرون إلى التوجهات الثقافية لشعوبهم على أنها كامنة في المراتب الهرمية الماضية، والاعتزاز بمواريثهم، كونها تحوز على الجدارة المتأصلة في المستقبل الملتبس، ولا يقنعون بالتركيبات الحوارية التي تؤكد على الانفصال بين الباحث، والاخباري- وحسب، إنَّهم يبتغون التبادلات متعددة الاتجاهات بين جميع الأنثروبولوجيين، واتاحة الفرصة للمشاركة في القيادة الفكرية للمهنة، إنَّ التقسيمات، والصراعات في الجماعات الفكرية بعد الاستعمارية، كالأنثروبولوجيا، ربما ترتبط بالنزعات المنتشرة نحو العداء، والتحامل متى تقابلت الشعوب الـمُستعمِرة، والشعوب الـمُستعمَرة في الحلبة ذاتها، ومن المرجح أن تجيش هذه النزعات في السنوات القادمة(Worsley,1971).

---

* R. Firth; "*The Skeptical Anthropologist*"; in Marxist Analyses & Social Anthropology; ed. By Maurice Block; London, Malaby Press, 1975.

المقال الثاني

الاستعمارية: المظاهر الاقتصادية

د.ك.فيلدهاوس

- Fieldhouse, D.K.; "Colonialism: Economic Aspects"; In International Encyclopaedia of The Social Sciences; Vol.3, pp.6-12.

الاستعمارية: المظاهر الاقتصادية

د.ك.فيلدهاوس

سوف نتناول في هذا المقال النظريات الاقتصادية المقترحة، والممارسات التي تبنتها في أوقات مختلفة، على مدار ما يزيد عن أربعة قرون ونصف من الاستعمار الأوروبي، والتأثيرات التي مارستها تلك النظريات على المستعمرات، وسوف نتناول الاختلافات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية بين مختلف القوى المتروبوليتانية، ومستعمراتها السابقة، على أثر انهاء الإمبراطوريات الرسمية في منتصف القرن العشرين.

إنَّ الحقيقة الأولية بشأن الاستعمارية كظاهرة تاريخية، هي أن النظريات المطروحة، كان نادرًا ما تُملى على الممارسة، أو حتى لتؤثر فيها بقوة، وفي كافة المراحل كان يتم تحديد العلاقات بين المستعمرات والبلد الأم بطريقة برجماتية تمامًا، بحسب الممارسات، والحاجات، والظروف الأوروبية السائدة في المستعمرات، لقد كانت النظريات ثانوية، ولقد كانت تصمم لاحقًا لتبرير الممارسات القائمة، أو للهجوم عليها، وحتى في حالة **ثروة الأمم** لـــ**آدم سميث** (1776)- حين بدا أن للمدخل الجديد تأثيرات تفسيرية، فقد كانت السياسات الاستعمارية المتغيرة تأتي من الظروف المتغيرة، وليس من القبول الفكري لمناقشاتها بأية حال.

النظريات الاقتصادية للاستعمارية

يمكن ربط نظريات الاستعمارية بأربع فترات زمنية: ما قبل عام 1660، وابتداء من عام 1660 وحتى 1776، ومن عام 1776 وحتى 1870، وابتداء من 1870 وصاعدًا، ولئن كانت مثل هذه التقسيمات عشوائية، فإنَّها توفر إطارًا أوليًا للتحليل.

- ما قبل عام 1660. طوال القرنين السابقين على هذا العام، لم تحظ النظريات الاقتصادية الاستعمارية بأهمية تذكر، حيث كان التوسع في الأقاليم الاستعمارية قد انبثق- من الناحية التجريبية- ليعكس تنوعًا رحيبًا في الأهداف، مثل: الحماسة الصليبية ضد الإسلام، الدافع التنصيري، الفضول الجغرافي، اشتهاء سبائك الذهب، وتجارة الترف وأسبابه في الشرق، والتوق للممتلكات الإقليمية، وليس من بينها ما كان يتطلب تسويغًا نظريًا ألبتة، هذا بالرغم من أن **بارتولوميه دو لا كاساس** قد شجب السياسة الوطنية الأسبانية في أمريكا، أما النظم الاقتصادية المفروضة على المستوطنات الأمريكية، والقواعد التجارية فقد انبثقت عن مسلمة مفادها أنَّ كل بلد استعماري مخول بأي امتيازات تقدمها ممتلكاته الجديدة، ولقد كان لدى البلاد الأوروبية الشمالية التي لحقت بالقافلة الاستعمارية فيما بعد- بريطانيا، فرنسا، هولندا- مزيد من الوقت للتنظير قبل الاقدام على الفعل، ومع ذلك، لم يضع أي بلد منها أية نظرية عامة للاستعمارية، وهو ما يفرض علينا استقراء الاتجاهات المعاصرة من الاحالات العابرة، لقد خلط المراقبون الفرنسيون، والإنجليز- مثل **بودين، أنتوني دومونتشرتين، مارك ليسكاربوت، باكون، ريتشارد هاكلوت**- بين المكافئات الاقتصادية للاستعمارية، وما عداها دون تمييز: الحاجة لطريق إلى الشرق عبر ممر شمالي غربي، فائدة القواعد الأمريكية في الحرب مع أسبانيا، نفوذ الصيادين فيما وراء الأطلنطي، إمكانية العثور على الذهب والفضة، دعم الإمبراطورية البحرية لأسطولها

البحري، قيمة المتنفسات الاستعمارية للعاطلين عن العمل، وفتح أسواق جديدة للبضائع، ومصادر جديدة للمواد الخام، الإرساليات المسيحية لهداية الوثنيين، ولقد كانت معظم هذه الحجج شائعة بين الكتاب الأسبان، والبرتغاليين، ولم تبذل أية محاولة لوضع أساس عقلاني للاستعمارية، أو تقديمه بأية حال.

– **الحقبة الماركنتيلية**. ومع ذلك، فخلال الفترة الواقعة بعد عام 1660، أصبحت النظريات الاستعمارية أكثر صقلًا، وحنكة، ولقد كانت هذه الفترة تمثل العصر الكلاسيكي للفكر الماركنتيلي، وبالرغم من ذلك، يجب أن نتذكر أن عددًا وفيرًا من البراهين، والممارسات التي تم اعتناقها، لم تُمنح لقب "system" إلَّا على يد **آدم سميث**، في عام 1776، إنَّ جوهر الماركنتيلية يتمثل في أنها قذفت بالهموم المتروبوليتانية السائدة إلى المستعمرات، وافترضت أن الدول التابعة ما كان لها أن توجد إلَّا لخدمة تلك المصالح الاستثنائية دون سواها، ولئن ظل التنوع في الأهداف كما هو دون تغيير، تمثلت الاعتبارات الأولية– الآن– في المصلحة الاقتصادية، وأهمية التجارة الاستعمارية في اصطناع الدعم للأسطول التجاري الضخم، ولقد تم تصنيف الإمكانات الاقتصادية للمستعمرات، وعلى فرض أنها المنتجة للمواد الخام، فإنَّ عليها أن تخدم مالكيها، وتحريرهم من التعويل على الامدادات الأوروبية، التي قد تنقطع أثناء الحرب، وكثيرًا ما كان يفرض على المستعمرات أسعارً احتكارية، هذا بالإضافة إلى أن المنتجات الاستعمارية كانت تُدفع بالمصنوعات المستوردة، لتوفير العملة الأجنبية، حتى يمكن إعادة تصديرها إلى أوروبا للمساعدة في موازنة التجارة. وبالعكس، لقد وفرت هذه المستعمرات أسواقً أثيرة للصادرات الأوروبية، ونظرًا لأنها كانت شركات احتكارية، ساعدت في الحفاظ على الصناعات المتروبوليتانية، ولكونها تابعة، مُنعت من انشاء الصناعات المنافسة، ولم تكن اقتصادياتها تكاملية ألبتة، وهذه البراهين– التي قامت على ملاحظة الممارسات الراسخة– كانت تمثل مصدر المادة الخام، وقوامها لمؤلفي الكراريس، ورجال الدولة بداية من الربع الثاني للقرن السابع عشر، وحتى بداية القرن التاسع عشر: **ريشيليو**، **كولبرت**، و**فايوبان** في فرنسا، **تشايلد**، **بيتي**، **دافينانت**، **ديفو**، **آرثر يونج**، وغيرهم في بريطانيا، وبالرغم من أنهم لم يشكلوا معًا نسقًا أكاديميًا متسقًا، فقد وضعوا ذخيرة واضحة من المفاهيم، وإن تعرضت للنقد أحيانًا، ومن المألوف تلخيصها، بوصفها تمثل الميثاق الاستعماري *pacte colonial*.

– **آدم سميث: التجارة الحرة**. ولقد قاد الهجوم على تلك المبادئ– التي تعاظمت أهميتها في منتصف القرن التاسع عشر– الفيزيوقراط، والأنسيكلوبيديون الفرنسيون، الفيزيزقراط لأنهم استهجنوا المبالغة في تأكيد الانتاج الصناعي للمستعمرات، والأنسيكلوبيديون لأنهم كرهوا الاحتكار بكامله، ولقد كان **آدم سميث**– الذي يعتبر عالم الاقتصاد الأكاديمي الأول– أول مُنّ هاجم الماركنتيلية أصلًا وفرعًا، ووضع نظرية بديلة لعلم الاقتصاد الاستعماري، ولقد قام بذلك، بتطبيق نظريته في تقسيم العمل، على الانتاج، والتجارة الاستعمارية، إنَّ قيمة المستعمرات في أمريكا (ولقد تجاهل الممتلكات خارجها) بالنسبة لأوروبا لم تكن إلَّا لتقديم صنوف جديدة للتجارة الدولية، وتوسيع السوق للمصنوعات الأوروبية لا غير، ولقد كانت مثل هذه الامتيازات مستقلة عن أي نسق استعماري، ومن الضعف بمكان، بما يحول بين أية دولة واحتكار تجارتها الاستعمارية، ولقد رفع الاحتكار التكلفة على المستهلكين في أمريكا، وأوروبا كليهما: لقد أحال الاحتكار بين رأس المال الأجنبي والاستثمار الاستعماري، وعظم عوائد رأس المال المتروبوليتاني، ومن ثم، قلص القدرة التنافسية لكل دولة، ودفع بالدولة الأم

للاعتماد- دون مبرر- على المستعمرات، التي لم يكن ولاؤها متينًا ألبتة، وبالإضافة لذلك، لقد كان من الألزم **مقابلة** العوائد المرتفعة التي حققها التجار الأوروبيون- افتراضًا- من جراء التجارة الاحتكارية للمستعمرات **مع** تكلفات الحكومة الإمبريالية، والدفاع، التي كان يتحملها دافع الضرائب العام، ومن هنا، كان حريًا بالنسق الاستعماري الأفضل أن يخلو من الاحتكار، وأن يشاطر التكلفات المشتركة بين المستعمرات والبلد الأم، بل ولعل الأفضل من ذلك، أن تتحرر المستعمرات بكاملها، لأنه بمجرد انفتاح المستعمرات بتجارتها على العالم، أمكن تطبيق مبدأ تقسيم العمل، ولم يعد لزامًا على أوروبا أن تتحمل التكلفة غير المجزية للتنظيم الإمبريالي.

لقد كان **سميث** متشائمًا- عن حق- بشأن شغف أوروبا للتسليم بتلك الحقائق، وطوال نصف قرن، لم تقنع أفكاره إلَّا أقلية فقط، ولم تتحرر أية مستعمرة على نحو طوعي- قط، وذلك لوجود المتمسكين بالموروثات التي تؤكد على أن فوائد الاستعمارية، ويعارضون الاحتكار الاستعماري، وبالتالي المكافئات الاقتصادية الصافية، ومع ذلك، فقد تواصل تيار النظرية الاقتصادية- كما شرحها في إنجلترا رجال من أمثال **ديفيد ريكاردو**، والبُنتاميين (نسبة لـ**بُنتام**)- في معارضة الاحتكار الاستعماري، ومعارضة المستعمرات، على فرض عدم الانفصال بينهما، وعلى أية حال، لقد أصبحت المسألة أكاديمية بحلول العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وبمجرد أن استقلت الولايات المتحدة، وأمريكا الأسبانية، أبقى البريطانيون- وحدهم- على إمبراطورية ضخمة، على أمل تعويض عوائدهم في الهند بما فقدوه في أمريكا، ولكن بحلول العقد الثالث من القرن التاسع عشر، تقلص اهتمام البريطانيين- بمجرد تحولهم للتجارة الحرة الدولية- بالمستعمرات، التي كانت تُنتقد- دائمًا- لأنها ميادين للانفاق الحكومي، لا تعوضه الامتيازات الاقتصادية، ولقد كانت الهند، والقواعد التجارية في الشرق مقبولة- عمومًا، لأنها كانت تعيل ذاتها بذاتها، وكانت تمثل سوقًا نفيسًا للمصنوعات البريطانية، إلَّا أن المستعمرات الاستيطانية كانت قد فقدت سمعتها- تمامًا.

- الفترة الحديثة: متنفس رأس المال. في خلال قرن، بعد عام 1830، وضعت نظريتان لتبرير المستعمرات، أو لعقلنتها، بوصفها ظواهر اقتصادية في ظل الظروف الجديدة، ولقد طُبقت النظرية الأولى على المستعمرات الخاصة باستيطان البيض في أمريكا الشمالية، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، واهتمت بالبريطانيين- فقط، ضد مُنّ شجبوا مثل هذه الممتلكات، لقد أكد **إ.جـ.واكفيلد**- في سلسلة من المطبوعات بدأت بـ**خطاب من سيدني** في عام 1829، وبلغت ذروتها في **فن الاستعمار** في عام 1849- على أن المستعمرات الملائمة نفيسة لـ**الدولة الأب**، حتى في ظل ظروف التجارة الحرة، بشرط أن يتم تنظيمها على نحو صحيح، ونظرًا لرفضه لوصايا **ريكاردو**، أكد على قدرة الدولة الصناعية على تأمين رأس المال الفائض، غير المستثمر في الوطن، سواء في الزراعة (بسبب انخفاض عوائد الأراضي الهامشية)، أو في الصناعة (بسبب عجز الأسواق الاجنبية على استيعاب منتجاتها)، ولقد تبنى **واكفيلد** نظرية **سميث** لـ"المتكافئات الجديدة"، وآمن في إمكانية استخدام هذا الرأسمال بطريقة تؤمن العائد، إذا تم تصديره إلى الأماكن التي تتوفر فيها أراضي خصبة، وبشرط توفر العمالة المهاجرة الذليلة، ليمكن لهذا الرأسمال أن يكون أكثر انتاجية، ويمكن- في الوقت نفسه- توسيع السوق للمصنوعات البريطانية، وزيادة الامداد بالمواد الغذائية الرخيصة، والمواد الخام الصناعية، إنَّ المستعمرات قادرة

على تقديم مثل هذه الامتيازات بأفضل من الدول المستقلة، وذلك لأن بالإمكان اجبارها لتكون تجارية- حرة، وابقاء المستوطنات الجديدة منتجة- في الأساس- فيما يتعلق بالمستقبل غير المنظور.

ولكن نظرية **واكفيلد**، وما وضعه من ادعاءات تفصيلية بشأن المستوطنات الجديدة، لم تختبر بالكامل- قط، صحيح أن برهانه قد انطوى على الاقتناع بصحته، ورسخ لتبرير مستعمرات الاستيطان في ظل ظروف التجارة الحرة، إلَّا أنه ونظرًا لامتلاك بريطانيا العظمى- وحدها- لمستعمرات استيطانية في القرن التاسع عشر، فإنَّ قابلية تطبيق نظريته كان مقيدًا، ونظرًا لأن الغالبية العظمى من المستعمرات الأوروبية الجديدة في الفترة التالية لعام 1830 كانت أقاليم استوائية، في أفريقيا، وآسيا، والمحيط الهادي، فإنَّها لم تلائم صيغته ألبتة، وبحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان على النظريات الجديدة أن تبرر- بالضرورة- هذه المكتسبات لجماهير المنتخبين في أوروبا.

- الفترة الحديثة: متنفس السوق. لقد تكيفت النظرية الثانية للاستعمارية- في الفترة الحديثة- على حقائق البلاد التابعة الاستوائية، ولعل المهم أنه لم يجرؤ أي عالم اقتصادي بارز على مجابهة **آدم سميث**، ووضع عقيدة شاملة: لقد كانت نظريات "الماركنتيلية المحدثة" تصدر عن رجال السياسة والأعمال، وليس عن علماء الاقتصاد الأكاديميين، ولقد تتبعت النظرية واقع المستعمرات الجديدة، وكان عليها تبريرها، وكما شرحها رجال دولة من أمثال **جولياس فيري** في فرنسا، و**جوزيف شمبرلين** في بريطانيا، لقد أكدت الخلاصة على أهمية المستعمرات بوصفها **منافذ** *deboucgés* للمتجات الفائضة للصناعات الأوروبية، نتيجة لتوسعها في ظل تأثير السياسات الحمائية الأهلية المحدثة، ودونها قد تجابه أوروبا الاضطراب الاجتماعي، وربما الثورة، وكمسألة ثانوية، فقد أكدت النظرية على حاجة الدول الصناعية لتأمين مصادر المواد الخام الرخيصة، والغذاء، وعلى عدم قدرة أية دولة بمفردها على دفع أثمان احتكارها للمستعمرات، وبالإضافة لذلك، لقد أكد البعض على أن أوروبا لديها رأسمال فائض، يمكن استثماره- على نحو أفضل- في الزراعة التجارية، والتعدين، والاتصالات الاستوائية، وهكذا، وبشكل عام، لقد قدمت مثل هذه المستعمرات الحل لمعظم المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية لأوروبا الصناعية في ظل ظروف السياسات الحمائية.

- انتقاد القرن العشرين. بحلول القرن العشرين، كان قد تم قبول هذه الحجج تمامًا، وكان ثمة كثيرون يعتقدون في أن المستعمرات الاستوائية قد قدمت- بالفعل- هذه الامتيازات المتصورة، وأنها قد أُكتسبت- عن عمد- من أجل تحقيق هذه الوظائف، وهذه الفرضيات لم تكن صادقة إلَّا فيما ندر، والمثير للسخرية هو قبول نقاد الاستعمار الجديد لها، وتعويلهم في بناء براهينهم المعادية للاستعمار الجديد على مثل هذه الحقائق المزعومة، ولقد كان لهم صوت مدوي طوال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، بُني على أسس مالية، واصلاحية- غالبًا، إلَّا أنهم انقسموا- بعد عام 1900- إلى مجموعتين: مْنّ اعتقدوا في أن مكاسب الامبراطورية الاستوائية حقيقية، ولكنهم استهجنوها، ومْنّ اعتقدوا أن هذه المكافئات كانت وهمية، ولقد قاد المدرسة الأولى الماركسيون الأوروبيون، الذين اعتبروا تصدير رأس المال للمناطق الاستوائية، أنه دليل على أن أوروبا كانت تدخل في طور جديد لـ"الرأسمالية الاحتكارية"، حيث أصبح من غير المجدي الاستثمار في الأسواق الأهلية المحمية، التي كان

يهيمن عليها الائتمانات الضخمة، ولقد كان على أوروبا تصدير رأس المال الفائض، أو أن تدع الرأسمالية ذاتها للركود، وأخيرًا، إذا كانت الأمم قد تتنافس من أجل الامداد المحدود للمستعمرات، فإنَّ الحروب الناتجة عن إعادة التقسيم الإمبريالي قد تدشن الثورات الشيوعية، وتنهي الرأسمالية، وهذا هو البرهان الأساسي الذي شرحه **لينين** في كراسته المهمة: "**الإمبريالية، المرحلة الأخيرة للرأسمالية**" (1916)، ولقد قدم آخرون- مثل **روزا لوكسمبورج**- أشكالًا مختلفة للثيما نفسها.

أما مدرسة النقاد المنافسين فقد قادها **ج.أ.هوبسون**، الذي استهل كتابه **الإمبريالية: دراسة** (1902)- المعارضة لمربحية الاستعمار الاستوائي، لقد قبل **هوبسون** حجة المروجين أن المستعمرات كانت نتاجًا لرأس المال الفائض الباحث عن ساحات للاستثمار، ولكنه آمن بأن هذا الفائض لم يكن ليوجد إلَّا لأن الأنساق الاجتماعية والاقتصادية لأوروبا قد أنكرت على الجماهير القدرة الاستهلاكية الملائمة لتبرير تزايد الاستثمار في الصناعة الوطنية، ولئن أخطأ **هودسون** الظن بأن كتلة رأس المال المُصدر قد ذهب إلى الدول التابعة الجديدة: "في الواقع، إنَّ معظمه كان يذهب للمستعمرات الاستيطانية القديمة، الهند، والبلاد الأمريكية المستقلة"، فإنَّه قد أشار بدقة إلى أن معظم المستعمرات القديمة كانت فقيرة للغاية بما يحول دون توفر الأسواق الأثيرة للصادرات الصناعية فيها، وآمن بأن تكلفة الدفاع والإدارة- التي اقترنت بالتفسخ الخُلُقي الناتج عن معظم نشاطات أوروبا في أفريقيا وآسيا- قد فاقت أي امتيازات قد تقدمها هذه المستعمرات. ولقد كان استنتاجه، أن من مصلحة أوروبا أن تستثمر داخل الوطن، وأن تواصل التجارة الحرة، وأن تضع الأقاليم الاستوائية المتخلفة- التي يحتاج الغرب إلى مواردها الخام- تحت الاشراف الدولي، وبذلك، فقد أرجع **هدسون** الجدل حول الاستعمارية إلى ذلك الموقف الذي اتخذه **آدم سميث**، وطوال نصف القرن الباقي للاستعمارية الأوروبية، لم يشرح أحد- على نحو مرضي- أن الإمبراطورية الاستوائية كانت ضرورية للقوي الغربية، أو أنها كانت تحقق المنفعة لها.

"ممارسة" الاستعمارية

يمكن وصف ممارسة الاستعمارية (وهي تعني الوسائل التي وُظفت- بالفعل- لتوفير الامتيازات الاقتصادية للملاك المُستعمِرين للبلاد التابعة المُستعمرَة) بأنها تطورت عبر ثلاث مراحل متباينة الأطوال: (**1**) بداية من تأسيس المستعمرات الأولى، حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر. و(**2**) منذ تلك الحقبة، حتى نهاية القرن- تقريبًا. و(**3**) منذ عام 1890- تقريبًا- حتى فترة انزياح الاستعمار بعد عام 1945. وفي كل فترة منها، كانت الترتيبات الإمبريالية تحذو حذو الممارسات المتعاصرة في الدولة الأب، ولم تدنْ بشيء إلى النظرية.

- قبل عام 1830: الفترة المركنتيلية. وأثناء الفترة الأولى- حقبة المركنتيلية- وضعت أسبانيا والبرتغال- كرواد للاستعمار فيما وراء البحار- النموذج، ولقد طبقتا بدورهما- على نحو طبيعي- البرامج الحمائية، والاحتكارية- التي كانت شائعة في القرن السادس عشر- على ممتلكاتهم الجديدة، ولقد تبنت الدول الإمبريالية، التالية لهما، معظم- إن لم يكن كل- هذه التقنيات، ولذلك، بحلول آواخر القرن السابع عشر، كان هناك "نسق" شائع بين سائر الإمبراطوريات، وإن تباين- في الأساس- وفقًا لوجود المستعمرات في أمريكا، أم

في الشرق، ولقد شاعت هذه الممارسات بين الإمبراطوريات: فقد كانت السفن الأجنبية تُقصى عن الموانيء الاستعمارية، أو تمنع من دخولها، ومن الناحية العملية، كانت الصادرات والواردات الاستعمارية تُسير من خلال موانيء الدولة الأم، وكان يُحظر الانصراف للتصنيع، أو لمعالجة المواد الخام في البلاد التابعة، ولقد فاقت أسبانيا، والبرتغال ما عداهما- حتى آواخر القرن الثامن عشر- بتأكيدهما على ضرورة شحن التجارة الأمريكية في قوافل بحرية سنوية (ترافقها حماية)، وقصرها على ميناء متروبوليتاني واحد، ولقد حظرت أسبانيا- أيضًا- معظم التجارة الاستعمارية الداخلية في أمريكا، وقيدت تجارة المحيط الهاديء بداية من المكسيك، وحتى الفلبين، وفي ظل هذه الاجراءات، كان من المأمول أن تستطيع الدولة الأم احتكار سبائك الذهب، والمواد الخام، وتأمين سوق استعمارية لصناعاتها، وبالتالي، يمكن للتجار المتروبوليتانيين تأمين عمولات السمسرة نظير التجارة التي تنقل عبر الدولة الأب، والاحتفاظ بالمستعمرات، بوصفها المنتجين الأوليين، والأسواق المثالية لأوروبا الصناعية، وبالإضافة لذلك، لقد كان يتم تشجيع انتاج معظم المنتجات الاستعمارية الملحة عن طريق النظم المعقدة للمنح الحكومية، والتعريفات التفضيلية في أسواق الوطن، أما التجارة مع أفريقيا، والشرق فقد كان يتم التعامل معها على نحو مختلف نوعًا ما، وحتى بعد عام 1640، حظرت البرتغال على مواطنيها التعامل في البضائع الشرقية النفيسة، لكي تترك الاحتكار إلى التاج الإمبراطوري، ولقد فرضت إنجلترا، وفرنسا، وهولندا- أيضًا- احتكارات مماثلة على تجارتها الشرقية، وإن منحتها إلى الشركات المقننة المتمتعة بالامتياز، مع سلطات تنفيذية كاملة.

ينشأ "العائد" الإمبريالي الرئيسي من هذه الممارسات الماركنتيلية، عادة، من الاحتكار التجاري، وبالرغم من استحالة تقدير هذا العائد- من الناحية العملية- بطريقة كمية، إلَّا أنه موجود- يقينًا- بالقياس إلى السعر الأعلى الذي كانت تدفعه المستعمرات عن وارداتها، مقارنة بالعوائد الأقل التي كانت تتلقاها عن صادراتها في ظل نظام التجارة الحرة، ولقد تباين هذا العائد المتروبوليتاني، **عكسيًا**، مع القدرة الاقتصادية للدولة الأب، لصالح البلاد غير المتنافسة من الناحية الاقتصادية، مثل أسبانيا، التي كانت حصتها في تجارة مستعمراتها، أقل بكثير عن بلد كبريطانيا، كان لديه- بحلول القرن الثامن عشر- إمكانات اقتصادية أعظم بالمقارنة، وفيما يتعلق ببريطانيا، لقد قدرت، في عام 1773، العوائد "الإجمالية للضوابط الماركنتيلية في أمريكا الشمالية، بأنها تراوحت بين 2,5، و7 مليون دولار أمريكي، مع تجاهل التكلفات الإضافية المرتبطة بالإمبراطورية، ولكن بالإضافة إلى مثل هذه العوائد التجارية، حققت أسبانيا، والبرتغال عوائدًا مالية ضخمة من مستعمراتها الأمريكية، من جراء تحويل الريع الفائض إلى خزانة الدولة المتروبوليتانية، وبهذه الطريقة كانت البرتغال تتلقى 900,000 جنيهًا استرلينيًا سنويًا تقريبًا، في منتصف القرن الثامن عشر، ولم تستخدم أية قوة استعمارية أخرى تلك الوسيلة، لقد قدمت فرنسا المساعدت المالية لمستعمراتها، وسلمت بريطانيا بمبدأ الاستقلال المالي حتى بعد عام 1763، ثم اتجهت لفرض الضرائب على المستعمرات، ليس من أجل العائد، وإنَّما لمعادلة تكلفة الدفاع الاستعماري، والإدارة الاستعمارية، ولقد أخفقت هذه المحاولة، هذا بالرغم من أهميتها البالغة في سياق الأحداث التي أدت للاستقلال الأمريكي.

-اتجاه القرن التاسع عشر نحو التجارة الحرة. لقد انتهت الحقبة الأولى والأطول من الاستعمارية اثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك لأن المستعمرات التي كانت تمثل هدفًا لها- فيما مضى- قد

حصلت على استقلالها، الآن، وليس لأن النظرية الاستعمارية قد تغيرت بأية حال، ولقد تبنى البريطانيون- تدريجيًا- ممارسات السوق الحرة داخل الوطن، ووسعوها إلى المستعمرات، وفي الواقع، لقد كانت المستعمرات البريطانية منفتحة بالفعل على العالم في عام 1830، وبحلول عام 1860، كانت قد تلاشت الآثار القائمة لضوابط الشحن بالسفن، وتفضيلات المنتجات الاستعمارية، وبعد ذلك، تلائمت القوى الاستعمارية الأخرى، ببطء على ذلك، لقد فتح الهولنديون تجارتهم الاستعمارية بعد عام 1860، ولكنهم اتجهوا إلى الاحتفاظ باحتكار خاص للنقل، وبيع بعض البضائع التي جمعتها حكومة **باتافيان**، كجزء من "نسق الثقافة"، بداية من عام 1830 حتى العقد الثامن من القرن ذاته. ولقد احتفظت فرنسا باحتكار الشحن بالسفن الاستعمارية، مع بعض التفصيلات، وبعض القوانين الاستثنائية حتى العقد السابع من القرن ذاته، ثم ألغتها في عام 1870. ولم تلغ أسبانيا، والبرتغال، الضوابط الماركنتيلية- قط، ولكنها تسامحت فيها بالنسبة للبلاد القليلة التابعة لها، وبحلول عام 1870، كانت حقبة الماركنتيلية قد انتهت بالفعل، وبذلك، لم يكن بمقدور أية قوة إمبرالية- آنذاك- الحصول من البلاد التابعة لها على أي امتيازات اقتصادية، لم تكن في متناول العالم.

- انبعاث الحمائية المقيدة. كانت فترة التجارة الحرة الاستعمارية قصيرة للغاية، ولقد أدى احياء الحمائية في معظم أنحاء أوروبا في الربع الأخير من القرن- على نحو تلقائي- إلى توسيعها إلى الإمبراطوريات الاستوائية الجديدة، لقد تبنت فرنسا تعريفة داخلية حمائية بقوة في عام 1892، ووسعتها إلى مستعمراتها، فيما عدا أفريقيا الغربية، والكونغو، والمحيط الهادئ، التي كان ليكون فيها نظم تعريفية منفصلة، بسبب المعاهدات الدولية، أو الظروف الاقتصادية المحلية، ولقد كان على المستعمرات أن تمنح التفضيلات، وأن تتلقاها- كذلك، أما الروس فقد طوقوا ممتلكاتهم الجديدة في آسيا الوسطى، والشرق الأقصى بتعريفاتهم المتروبوليتانية، ومنحوا الهبات السخية، والتفضيلات للمنتجات الاستعمارية المختارة، ولقد أدمجت الولايات المتحدة معظم البلاد التابعة الجديدة في الكاريبي، والأطلنطي داخل التعريفة المتروبوليتانية، مع ترك حزام قناة بنما، وسموا، في متناول التجارة العالمية، وفقًا لمبدأ الباب المفتوح، أما البرتغال، وأسبانيا، وإيطاليا، فقد استوعبوا مستعمراتهم في الدولة الأم، أو فرضوا التفضيلات، ولكن هذه الدول لم ترتد كلها للمفاهيم الماركنتيلية، ولقد ألغى الهولنديون احتكارهم الجزئي لأندونيسيا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر، وأكدوا مبدأ الباب المفتوح، هذا بالرغم من استخدامهم للحصص على الواردات في العقد الرابع من القرن ذاته، ولقد حافظت ألمانيا قبل عام 1914، وبلجيكا- أيضًا- على مبدأ الباب المفتوح، في ظل التعريفة المعتدلة في مستعمراتهما، ولقد جابهت بريطانيا مطالب جماعات الضغط في الوطن، وبعض المستعمرات الاستيطانية، لالغاء التجارة الحرة، ولم تلغها حتى عام 1932، بالرغم من انغماس المستعمرات ذات الحكم الذاتي في الحماية. وبعد عام 1899، منحت بريطانيا تفضيلات محدودة، ومنحت بعض التفضيلات للمنتجات الاستعمارية في السوق البريطاني، أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعدها، ولقد ارتدت بريطانيا للحمائية في عام 1932، ولقد أدت اتفاقيات **أوتاوا** في ذلك العام إلى وضع نظام للتفضيلات في كافة انحاء الإمبراطورية، بالتزاوج مع الحصص على بعض المنتجات، والسيطرة المالية لمنطقة الاسترليني.

وأثناء المرحلة الأخيرة للاستعمارية الأوروبية تبنت معظم القوى الاستعمارية شكلًا ما من نظام التفضيلات، ومن هنا مصطلح "**الماركنتيلية المحدثة**" لوصف النموذج الجديد، إلَّا أنها لم تقارب في صرامتها- قط- الماركنتيلية في الفترة الباكرة، فالآن، لم تعد الدول تقصي السفن، أو البضائع الأجنبية عن مستعمراتها، أو تجبر التجارة الاستعمارية على المرور عبر الموانيء المتروبوليتانية، أو تحظر المصنوعات الاستعمارية التي قد تتنافس مع مصنوعاتها، أو تحول العوائد الاستعمارية- باستثناء هولندا فيما بين عامي 1830 و1877- إلى الخزينة المتروبوليتانية.

- مغزى التجارة الاستعمارية. علاوة على ذلك، لم تحصل القوى الاستعمارية على أي شيء يقارب احتكار التجارة عبر البحار للبلاد التابعة لها، أو استرداد السوق، أو المصدر الرئيسي لوارداتها في إمبراطورياتها، لقد استولت روسيا، والولايات المتحدة على معظم صادرات ممتلكاتها، ومولت معظم وارداتها، ولقد كانت التجارة الاستعمارية- بالنسبة لهما- هامشية، ولقد انخفضت حصة بريطانيا في التجارة عبر البحار، من 49% في العقد التالي لعام 1854، إلى 35% في الفترة الواقعة بين عامي 1929 و1933، لترتفع- على نحو ضئيل- منذ ذلك الحين وصاعدًا، نتيجة للتفضيلات الإمبريالية، وارتفعت حصة المستعمرات في التجارة البريطانية الإجمالية عبر البحار من حوالي 28% في العقد السادس من القرن التاسع عشر، إلى 51% بين عامي 1950 و1954. ولقد دأبت فرنسا على تزويد مستعمراتها بحصة عالية من وارداتها، تجاوزت النصف (باستثناء فترة ما بين الحربين)، ومع ذلك، فقد انخفضت حصة الصادرات الاستعمارية لفرنسا على نحو مطرد، ومن الناحية الأخرى، لقد كانت حصة هذه المستعمرات في التجارة الإجمالية لفرنسا عبر البحار صغيرة نسبيًا، حوالي 10% حتى عام 1914، ثم ارتفعت إلى 34% في عام 1934. أما الأقاليم البلجيكية في أفريقيا الوسطى فقد تلقت 51% من وارداتها من بلجيكا في عام 1928، و46% في عام 1938، وشحنت 70.6% من صادراتها في عام 1928، و 80.7% في عام 1938 إلى بلجيكا، أما الكونغو فقد لعبت دورًا هزيلًا للغاية في التجارة البلجيكية عبر البحار، لقد أمدت الواردات البلجيكية بـ2.4%، و6.6% في عامي 1928، و1938 على التوالي، وتلقت أقل من 2.2% من الصادرات البلجيكية، في كل عام منهما. أما هولندا فلم تحتكر تجارة الاندنيز الهولندي، الذي قام بدور هزيل في التجارة الهولندية الخارجية، ففي عام 1928، جاء 5.3% فقط من الواردات الهولندية من أندونيسيا، و7.2% في عام 1938، وفي العام السابق، ذهب 8.9% من الصادرات الهولندية إلى أندونيسيا، و9.5% في عام 1938، أما الصادرات الأندونيسية لهولندا فقد تقلصت من 78.3% في عام 1850 (اثناء فترة النسق الثقافي) إلى 15.3% في عام 1930، وهوت الواردات الأندونيسية منها من 41.9% إلى 16.8% في الفترة ذاتها.

وبالرغم من أن هذه الأرقام ليست شاملة، فإنَّها تشير إلى استنتاج دقيق حول الاستعمارية وفقًا لجانبها التجاري، لقد استولت معظم القوى الاستعمارية على حصة كبيرة من التجارة الخارجية لمستعمراتها عبر البحار، باستثناء بريطانيا، التي كانت إمبراطوريتها أكبر بكثير، وأمدتها بأسواق فريدة، وبمصادر متنوعة للمواد الخام، ولقد كان للمستعمرات أهمية ضئيلة للتجارة العالمية لملاكها، ومن المرجح أن العوامل الاصطناعية- مثل التعريفات الجمركية، والتفضيلات، والأنساق النقدية قد أثرت في نمط التجارة الاستعمارية إلى حد ما، ولكنها لم

تبلغ بأية حال تلك الآثار التي خلفتها الماركنتيلية قبل عام 1830، ونظرًا لعدم وجود حظر محلي على التجارة الأجنبية، أو على شحن السفن الأجنبية، وبالتالي لم يكن ثمة احتكار ألبتة، فإنَّه لا يمكن القول إنَّ "الماركنتيلية المحدثة" قد استغلت البلاد التابعة، وفي الواقع، لقد دعمت الهبات، والتفضيلات، وتحصيص المنتجات الاستعمارية المنتجين الاستعماريين، بأكثر مما ساعدت التعريفات الاستعمارية المنتجين المتروبوليتانيين، لقد تم احياء **الميثاق الاستعماري**، ولكنه لم يعد ميثاقًا استثنائيًا، وإنَّما أصبح ميثاقًا ثنائي الاتجاه في عائداته.

– **ميزات الاستثمارات الاستعمارية**. ويظل سؤال الأفضلية المتروبوليتانية للاستثمار الرأسمالي في المستعمرات: هل وفرت الضوابط السياسية– وبخاصة للعمالة غير الأوروبية– ظروفًا استثنائية لرأس المال الأوروبي في البلاد التابعة، لجني "العوائد القوية" للرأسماليين الأوروبيين ؟. والسؤال معقد للغاية، بما يتجاوز الاجابة بإيجاز، ولكن ثمة نقطتين مؤكدتين يقينًا، الأولى، هي أن كتلة كبيرة من الاستثمار الأوروبي في المستعمرات كان يستثمر في صكوك الحكومة، أو في السندات ثابتة الفائدة في الشركات العامة، ولقد كانت الفائدة المدفوعة فيهما أعلى قليلًا من تلك التي تأتي من الأصول المشابهة في أوروبا، وأمريكا، وبالتالي، فإنَّ المستعمرات لم تجبر على توفير عوائد مرتفعة مصطنعة للمستثمرين المتروبوليتانيين. ثانيًا، لقد كانت العوائد على الأصول الخطرة– الأسهم العادية– مرتفعة غالبًا، وربما كانت تفوق تلك التي تغلها الأسهم الصناعية في أوروبا، وأمريكا، ولكن ذلك، لم يكن راجعًا إلى واقع التبعية الاستعمارية، بقدر ما إنَّه يعود إلى تعاظم الطلب العالمي على المنتجات التي بحوزة بعض المستعمرات الاستوائية، مثل المعادن والمطاط، وفي الواقع، إنَّ عوائد رأس المال المستثمر في مثل هذه المغامرات، لم تكن تختلف عن رأس المال المستثمر في البلاد المستقلة، التي كان يعاني نمط اقتصادها من غياب القدرة على تطوير مواردها الطبيعية، وبالأخص تلك البلاد الموجودة في الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وبإيجاز، إنَّ الربحية الخاصة بالاستثمار الرأسمالي الذي انجذب للمستعمرات الاستوائية تعكس الميزات المتأصلة في تعاظم الطلب العالمي على بعض الأنماط الاستثنائية من المنتجات، وندرة رأس المال هناك، وموقف المقايضة القوي للبلاد الغربية حين تتعامل– من الناحية السياسية، أو الاقتصادية– مع **المجتمعات الضعيفة**، وعلى ذلك، فإنَّ الاستثمارات الاستعمارية لم تعتمد على الضوابط الإمبريالية الرسمية لتوفير العوائد المفرطة.

وتمثل هذه الحقيقة، الأساس لفهم العلاقات الاقتصادية بين القوى الغربية الصناعية، والبلاد الجديدة الـمُستعمَرة سابقًا، في الفترة التالية للانزياح الاستعماري في الستينيات، وهي الظاهرة التي شجبها الماركسيون، والقوميون في الدول الجديدة، على فرض أن "**الاستعمارية المحدثة**" ما هي إلَّا التبعية الاقتصادية المستمرة للمستعمرات السابقة لأسيادهم السابقين، أو لـمْنّ عداهم من القوى الغربية، ولقد اتخذت "الاستعمارية المحدثة" شكل العلاقات التجارية الخاصة، كتلك التي توجد بين فرنسا والدول التابعة السابقة في غربي أفريقيا، وغيرها، وبين بريطانيا، وكثير من اعضاء منطقة الاسترليني، وبين الولايات المتحدة، والفلبين، أو بوتريكو، أو بطريقة بديلة، إنَّ "الاستعمارية المحدثة" تكمن في "**استغلال**" هذه **المجتمعات النامية**، من خلال تعويلها على رأس المال الأجنبي، الذي يميل إلى وضع قطاعات اقتصادياتها تحت سيطرة الشركات الأجنبية، أو الحكومات الأجنبية، وفي

الحالتين كلتيهما، فإنَّ "الاستعمارية المحدثة" تعني- ضمنًا- استمرار تدخل البلاد المتقدمة في الحياة الاقتصادية للمستعمرات القديمة، **كما لو أنها لم تتحرر، أو لم تحصل على استقلالها بعد.**

ومن المثير للجدل، كيف كانت الحقيقة في هذه المزاعم، في الواقع، لم يكن مفهوم "الاستعمارية المحدثة" مفهومًا دقيقًا مثلما كان مفهوم الاستعمارية، وعلى أية حال، فإنَّ الحقائق أكثر أهمية من الاتهامات، إنَّ معظم البلاد التابعة- مثل معظم المستعمرات- هي اقتصاديات أولية، وبذلك، فإنَّها تعتمد- عادة- على الدول الأكثر تقدمًا من أجل الأسواق، والمصنوعات المستوردة، ورأس المال، والخبرات التقنية، والفرص لتدريب مواطنيها، وإذا كانت تفضل أن تتجنب الاحتكاكات مع هذه الأنواع من أجل الحفاظ على حريتها الكاملة للفعل، فإنَّ الخيار مفتوحًا أمامها الآن، تدعمه احتمالية الحصول على أسباب الحاجة نفسها من روسيا، أو الصين، بوصفهما دولتين "غير إمبرياليتين"، ومن الناحية العملية، إنَّ توازن الفرصة غالبًا ما يتوقف على البلاد المتلقية، وفي الستينيات، مُنحت هذه الدول كثير من رأس المال في شكل "مساعدة"- مثل المنح، أو رأس المال الخالي من الشروط الاقتصادية- ولقد أفادت كثير منها- بشكل أساسي- من الأسواق التفضيلية لمنتجاتها في فرنسا، السوق المشتركة، وبريطانيا، أو الولايات المتحدة، وإذا كانت توجد "الاستعمارية المحدثة"، فإنَّها النتاج الحتمي لعدم التوازن المتأصل بين الاقتصاديات المتقدمة، والاقتصاديات النامية، بصرف النظر عن العوامل السياسية القائمة بينها، ولن تختفي هذه العلاقة الأحادية إلَّا حين تصل الدول الجديدة لوضع يماثل ما بلغته اليابان، وبعد أن تصبح قوية- من الناحية الاقتصادية- كتلك القوى الاستعمارية السابقة، التي لا تزال تعتمد عليها، إنَّ الشواهد التي تقدمها أوروبا الشرقية بعد عام 1945، لا توحي بأن البلاد المستقلة- من الناحية الأسمية- التي ارتبطت بروسيا الشيوعية تختلف- جوهريًا- عن تلك التي يزعم أنها كانت موجودة بين الأقاليم المُستعمَرة في السابق في أفريقيا، وفي الشرق مع أسيادها القدماء.

المقال الثالث

الاستعمارية: المظاهر السياسية

روبرت إمرسون

- Emerson, R.; "Colonialism: Political Aspects"; In International Encyclopedia of The Social Sciences; Vol.3, pp.1-6.

الاستعمارية: المظاهر السياسية

روبرت إمرسون

تشير الاستعمارية إلى ارساء الحكم على شعب أجنبي، منفصل عن السلطة الحاكمة، واخضاعه لها، والاحتفاظ بذلك فترة من الزمن، فلم تعد **الاستعمارية** ترتبط- بشكل وثيق- بمصطلح الاستعمار، الذي يضمر استيطان مْنّ ينتمون لـ**الحاضرة الأم** في الخارج، كما كان الحال المستعمرات اليونانية القديمة، أو الأمريكتين، وإنَّما أصبحت تتطابق- الآن- مع السيطرة على شعوب سلالة مختلفة تقطن أراض تفصلها عن المركز الإمبريالي مياة مالحة، إنَّها تشير إلى السيطرة السياسية المباشرة للدول الأوروبية، أو التي استوطنها الأوروبيون- كالولايات المتحدة، وأستراليا- على شعوب السلالات المغايرة، كالأسيويين، والأفريقيين، ولهذه المقولة، علينا إضافة الحكم الياباني للأقاليم التابعة له، التي فقدها بعد الحرب العالمية الثانية.

وثمة مظاهر إضافية لـــ"الموقف الاستعماري" يمكن إيرادها، مثل: هيمنة أقلية أجنبية، وتأكيد تفوقها السلالي والثقافي على الأغلبية الوطنية الأدنى من الناحية المادية، والاحتكاك بين **حضارة** موجهة لـــ**الآلات** الميكانيكية، **ولها أصول مسيحية**، وتتمتع باقتصاد قوي، وايقاع سريع للحياة، وحضارة **غير مسيحية** تعوزها تلك الآلات، ولها اقتصـــاد يتميز بالتخلف، ويعمها ايقاع بطيء للحياة، و**فرض الحضـــارة الأولى على الثانية**(Balandier,1951:75).

لقد حاول البلجيكيون في السنوات الأولى للأمم المتحدة توسيع مفهوم الاستعمارية، ليضم كافة الأقليات العرقية، التي يمارس **التمييز** ضدها في أوطانها الأم، ونظرًا للاقتناع بأنها في حاجة لرعاية الأمم المتحدة، أكثر من الشعوب في البلاد التابعة فيما وراء البحار، اقترحت الأطروحة البلجيكية قبولها بوصفها شعوبًا غير مستقلة، تحت البند الحادي عشر من الدستور، ولقد رفضت الشعوب الاستعمارية، والشعوب الاستعمارية السابقة ذاتها، هذا التأويل في الأمم المتحدة، وتتمثل مواطن الضعف الأخطر في هذا التأويل الضيق في كونه يقصي كافة الشعوب الأسيوية، وغير الروسية في الاتحاد السوفيتي، الذي يُزعم أنها خاضعة لحكم الروس العظماء، ويقصي، أيضًا، الأفارقة والأسيويين في جنوب أفريقيا الذين حيل بينهم عمدًا، والمجرى الرئيسي للحياة في هذا البلد، بفعل **معتقد الأبارتايد** (التمييز العنصـــري)، ولئن **غاب** في جنوب أفريقيا التمييز الجغرافي للمستعمرات عن المركز الإمبريالي، يمكن إدراج هذا البلد، جزئيًا، ضمن الوتيرة الاستعمارية، وذلك لأن الجماعة المهيمنة **أوروبية بيضاء**، والجماعة المحكومة من **سلالة ولون مغايرين**، وغالبًا ما يتم وضع الشعوب الأسيوية للاتحاد السوفيتي **خارج** المقولة الاستعمارية التقليدية، هذا بالرغم من الاتهام الذي يوجهه الملاحظون الغربيون لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، بأنه قوة استعمارية بغير منازع.

أما تعريفات الاستعمارية التي صيغت في علاقتها بالقيم والعاطفة، فإنَّها تتخذ شكلًا مغايرًا، تمامًا، وهو ما ينطبق، بأفضل ما يكون، على **محللي الجناح اليساري**، الذين **لا يرون في الاستعمارية شيئًا إلَّا الكوارث**، ولذلك تتحدث "الموسوعة الروسية العظمى" لعام 1953 عن الاستعمار بأنه **استعباد عسكري**، أو **اقتصادي**

للبلد التابع، وتنظر له بوصفه مصحوبًا، دائمًا، بالاستغلال الوحشي للشعوب الأهلية، والإبادة، أو الافناء لها، ولقد شجب القادة الأسيويون، والأفريقيون ذوات التوجه اليساري- مرارًا- الاستعمارية، بألفاظ مماثلة.

- التطور التاريخي للاستعمارية الحديثة:

لقد بدأت الاستعمارية الحديثة في القرن الخامس عشر مع الرحلات البحرية التي قام البرتغاليون بها بموازاة الساحل الغربي لأفريقيا، والتي حملت في عام 1498 **فاسكو دي جاما** إلى الهند، لقد كان البرتغاليون والأسبان هم أول مْنّ شرعوا في إقامة الدومنيونات التابعة لهم عبر البحار، ولقد تعلقت بهم لفترة طويلة بعد أن فقد الدافع الإمبريالي قوته المعززة له، أما الأمريكتان فقد **تم الاضطلاع بهما كلية، بوصفهما مقاطعات أوروبية**، ولقد بدأ الهولنديون، والبريطانيون في توطيد مزاعمهم في الهند والإنديز، ونجحت فرنسا في إقامة أكثر من إمبراطورية، وخسارتها بحلول عام 1815، ولقد هبت أولى العواصف لمعاداة الاستعمارية بمقتضى الثورة الأمريكية، والتحرر اللاحق لمعظم أراضي أمريكا اللاتينية.

بالرغم من التوسع الإمبريالي لأوروبا، ونموها في القوة الذي تواصل طوال ثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر، مالت الظروف السائدة، في ذلك الزمان، لعدم تشجيع التوسع في الممتلكات الاستعمارية، ولقد جعلت السيطرة التي مارستها بريطانيا على البحار، وتفوقها الصناعي- الذي هيأ لها احتكار حيوي للاقتراب **ما وراء البحار** العالمية- من وجود تلك السيطرة الشاملة للاستعمارية غير ضروريًا، وبالمثل، فإنَّ التخلي عن **الماركنتيلية**، والتأرجح بين سياسة عدم التدخل، والتجارة الحرة قد قلل من جاذبية المستعمرات، وقد ناشد **بنتام** بريطانيا، وفرنسا للتخلي عن أقاليمهما الاستعمارية التابعة، ورأى **تورجت** أن **المستعمرات ستتساقط** كما تتساقط الثمار الناضجة من الشجرة، أما **ديزرائلي**- مفترضًا حصول المستعمرات على استقلالها فورًا- فقد اعتبر وجودها في عام 1852، أشبه بـ"**عبء ثقيل حول الرقبة**".

لقد تعرضت الصين لتغلغل الغرب، إلَّا أنها لم تخضع للحكم الاستعماري قط، أما في الهند، فقد بسط البريطانيون، بشكل دائم تقريبًا، سطوتهم الاستعمارية، ولقد اضطلعت فرنسا بالجزائر، وقامت باعتداءاتها الأولى في الهند الصينية (إقليم التبت)، وفي بريطانيا، وقبل بداية الزحف نحو أفريقيا بقليل، كان ثمة اقتراح بضرورة الانسحاب من الأراضي الأفريقية.

لقد هيمن مناخ للرأي، والفعل المختلف للغاية عما كان سائدًا في الربع الأخير من القرن، وانجرفت التحفظات على الاستعمارية بعيدًا في التيار **الإمبريالي المحدث**، الذي أكمل سريعًا تقسيم العالم بين القوى الإمبريالية، لقد قُسمت أفريقيا- بالكامل تقريبًا- إلى بلاد تابعة للبلاد الأوروبية، وفي المناطق الأخرى، تم اقتطاع مستعمرات جديدة، أو تم إدماج المستعمرات القديمة، وتوسيعها، كما حدث في جنوب شرقي آسيا، حيث وسع الهولنديون، والبريطانيون، والفرنسيون في منظور حكمهم، وكثافته في غربي الإنديز، والهند الصينية، وجزر الملايو، وبورما، ولقد أدت العلاقات المتغيرة للقوة إلى إعادة ترسيم الحدود الإقليمية خلال الحرب الأسبانية- الأمريكية، وحرب خليج الخنازير، وبعد الحرب العالمية الأولى مع انتقال الممتلكات الألمانية والتركية لهم.

إنَّ تعيين أسباب التغير في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر قد يستغرق مجال نظريات الإمبريالية، بأكملها، ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض العناصر التي ارتبطت، على نحو استثنائي، بالإمبريالية، لقد برر رجال- من أمثال **جوليوس فيري**، و**جوزيف شامبرلين**، و**سيسل رودوس**- انبعاث الاستعمارية في علاقتها بحاجات النظام الصناعي الجديد، و**نزولًا لـمقتضيات الصراع الدارويني بين الأمم، والسلالات**، ولقد ظهر أن دخول فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، الذي أعقبه دخول اليابان، والولايات المتحدة في التنافس الإمبريالي، يجسد قولًا مأثورًا لـــ**لينين** إنَّ الملكيات الاستعمارية تقدم وحدها تأمينًا كاملًا ضد مخاطر الصراع التنافسي، ولقد استردت الموجة الجديدة للحمائية، والتدخل الحكومي في الوطن الشرعية لتأكيد السيطرة السياسية المباشرة فيما وراء البحار، ولقد بدت مثل هذه السيطرة شرعية في أفريقيا الاستوائية- بنوع خاص، ولقد دار جدلٌ حول المسئولية الكاملة للحكومة الغربية، وقدرة هذا الافتراض على توطيد الظروف التي يمكن فيها توظيف المشـــروع الحديث، ولقد وجد هذا الموقف **دعمًا قويًا في النظريات التي تؤمن بأن بعض السلالات**- والجدير بالذكر، السلالات التيوتونية (الألمانية)، والأنجلوساكسونية- **تتمتع بنبوغ فريدًا في فن الحكم**.

- الابتعاد عن الاستعمارية: لقد بلغت الإمبريالية الغربية ذروتها القصية قبل الحرب العالمية الأولى، هذا بالرغم من مرور بعض العقود قبل أن تفرض الحرب العالمية الثانية الرفض التام للاستعمارية، ولقد حددت الحرب الأسبانية- الأمريكية **بداية التورط الأمريكي** واسع النطاق مع الاستعمارية، ونهايته كذلك، وبلورت **حرب خليج الخنازير** عداء كثيرين- في بريطانيا، وفيما عداها- للاستعمارية، ولقد كانت السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى هي السنوات الأخيرة التي كان يمكن للاستعمارية القانعة بنفسها أن تزدهر، بوصفها جزءًا مما يظهر على أنه **النظام الطبيعي للأشياء**، لقد نمت الهجومات الليبرالية، والشيوعية على الاستعمارية، بالرغم من بقاء الاعتقاد في **التفوق الأبيض**، ولقد كان تبني **نظام الانتداب في تقرير السلام بـــفرساي** هو أول التعبيرات المهمة للشكوك التي بدأت لتقويض الاستعمارية، أما الاضافات المهمة الوحيدة للأقاليم الاستعمارية، بين الحربين العالميتين، فإنَّها لم تعمر طويلًا: استيلاء **موسوليني** على إثيوبيا، وهجوم اليابان على الصين، وبعد ذلك، على جنوب شرقي آسيا.

لقد عارضت القوى الدولية ظاهرة الاستعمارية، واستنزفت قدرتها على النماء بقوة في سنوات ما بين الحربين، ولقد أحدث نجاح الثورة الروسية شبكة من الهياج ضد الإمبريالية في سائر أنحاء العالم، وتضاعفت النشاطات القومية، والتنظيمات في البلاد التابعة ذاتها، أما في المراكز الإمبريالية، فقد ضعفت إرادة الحفاظ على الإمبراطورية- تدريجيًا- مع انتشار الأفكار المعادية للسلالية، والهيمنة الاستعمارية، ولقد عجلت الحرب العالمية الثانية بقوة عملية الإزاحة اليابانية للقوى الاستعمارية في جنوب شرقي آسيا، والضعف التالي لها داخل الوطن، وتكاثف الآراء المناوئة للإمبريالية في سائر انحاء العالم، وتغلغل المناخ المتغير في كثير من المستعمرات.

وبعد عام 1945 **جرف** التيار المتدفق لـــ**معاداة** للاستعمارية النسق الاستعماري بسرعة، وشمول يضاهيان التقدم الذي حققته الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر، لقد أصبح امتلاك المستعمرات- الذي

ظل لفترة طويلة مسألة تتعلق بالكبرياء والهيبة- **خطيئة يجب التكفير عنها بمنح المستعمرات استقلالها الفوري**، ولقد أُستبدل بحياد عصبة الأمم تجاه المشكلة، استغراق عميق للأمم المتحدة في تفعيل عملية الاستقلال.

- الاتجاهات نحو الاستعمارية:

لقد تباينت الاتجاهات نحو **الاستعمارية** من عصر لآخر، ومن مكان لآخر، وغالبًا، فقد تم قبولها بوصفها أحد مظاهر الحقيقة الحاضرة أبدا، وهي **هيمنة القوي على الضعيف**، وبالرغم من **عدم غياب عنصر التنصير** إجمالًا، فإنَّ الافتراض المسبق المعهود كان يوجب وجود **المستعمرة** من أجل منفعة **البلد الأم**.

أما تبريرات الحكم الاستعماري، فإنَّها تغطي صفًا طويلًا، يعتمد- غالبًا- على **حق الغزاة** في ادعاء التفوق السلالي، أو دعمه، وإذا أُخذت مصالح الشعوب التابعة في الاعتبار، كان يعتقد أن الفترة المتطاولة للوصاية ضرورية لتمكينهم من "الوقوف بأنفسهم في ظل الظروف العسيرة للعالم الحديث"، وهنا كان يتم **تفعيل دور التبشير بالحضارة**، و"**عبء الرجل الأبيض**"، ولقد نادى بعض المؤيدين للاستعمارية بها، لأنها تكفل الوسيلة العالمية لنشر الحضارة، مشيرين لأنفسهم، وكثير من جيرانهم، بوصفهم نتاجًا للاستعمارية الرومانية.

ولقد كان من المرجح أن يتخذ الدفاع عن الاستعمارية شكلًا من ذلك المعيار الذي وضعه **جون ستيوارد مل**، الذي **دافع**- في حالة الشعوب التي لم تتهيأ بعد للحكومة النيابية- عن **الحكم الأجنبي**، على أساس أن النموذج الاستعماري للحكومة كان شرعيًا، مثله مثل ما عداه من نماذج آخرى للحكم، بشرط أن تعمل الحكومة الاستعمارية- في حالة حضارة الشعوب الخاضعة- على تسهيل **تحولها** إلى مرحلة أعلى من التقدم، ولقد قدم **لورد لوجارد** (1922) عنصرًا آخرًا باقتراحه أن القوى الاستعمارية كانت واقعة في انتداب ثنائي، يجبرها على تأمين التقدم للبلاد التابعة لها، وتطويرها في صالح العالم بوصفه كلًا.

لقد تعرضت الافتراضات التي تقوم عليها مثل هذه الدفاعات عن الاستعمارية- على نحو متزايد- للمجابهة في العقود الحالية، ويقبل المدخل الحالي الأكثر اعتدالًا- مؤقتًا- الحكم الاستعماري، بشرط أن تُكرس السلطات ذاتها لإعداد الخاضعين لوصايتها للاستقلال، ومع ذلك، فقد أدى تنامي الشك في مصداقية القوى الاستعمارية إلى التأكيد على قبولها للوصاية الدولية في القيام بذلك، ولقد عني دستور الأمم المتحدة باستقلال كافة الشعوب التابعة، أو بانشاء الحكومة الذاتية، والسيطرة المحكمة على الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية الدولية، الباقية من نظام الانتداب، واقحمت كافة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجال الدولي العام.

أما المدخل الأكثر راديكالية، فإنَّه يشجب فرض الحكم الأجنبي، بوصفه شرًا دائمًا في كافة الظروف، ويقصي كل الجدل حول هل يوجد نسق، أو سياسة استعمارية أفضل مما عداها، بإدانته الشامله لها بأكملها، ويورد الاستقلال الفوري بوصفه الحل الوحيد، وبناء على قرار **معاداة الاستعمار** لمؤتمر **باندونج** في عام 1955، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعلانها لعام 1960 لتأمين الاستقلال (وإنكار الوصاية) اعترافًا دوليًا لهذا الموقف، ولقد شجب هذا الاعلان الاخضاع الأجنبي للشعوب، بوصفه إنكارًا للحقوق الإنسانية، ومعوقًا للسلم، ونادى بحق كافة الشعوب في تقرير المصير دون أي شروط، أو تحفظات، وتبرأ من عقيدة الوصاية، بتأكيده على عدم استخدام- عدم ملائمة الاستعداد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، أو التعليمي-

كحجة لارجاء الاستقلال، ولقد تحرك الرأي الأسيوي، والأفريقي صوب هذا الموقف الراديكالي، ليتولى **التشهير بالاستعمارية**، بوصفها مصدرًا لمعظم القلائل في العالم، ومدعيًا أن القانون السامي لمعاداة الاستعمارية يجعل من كافة بقايا الاستعمارية الأوروبية غير شرعية، ومعرضة للهجوم.

ويسلط المعادون للاستعمار مثل هذه العقائد على المستقبل، من خلال استخدامهم لمفهوم **الاستعمارية المحدثة**، الذي يتهم الإمبرياليين- ومن بينهم الأمريكيين- لنظرتهم إلى الاستقلال الذي انتزعته الشعوب المُستعمرَة منهم، بوصفه فرصة لتبني مزيد من التكتيكات الخبيثة للسيطرة، والاستغلال، وهكذا، **أُستبدل بالحكم الاستعماري** العلني الأشكال الاقتصادية للسيطرة، و**تدبير المساعدات**، ولقد تم **بلقنة** (نسبة للبلقان) البلاد المتحررة من الناحية الاسمية، أو تجزأتها إلى دويلات متعادية، والتلاعب بها للمصلحة الإمبريالية.

إنَّ القوى الاستعمارية، والاستعمارية السابقة تنظر لما كان يحدث في العقود الجديدة في ضوء مختلف- تمامًا، وهم يرفضون الاتهام بكونهم قامعين، ومستغلين، ويشيرون إلى مآثرهم في تقدم الشعوب التابعة لهم في كافة المجالات، ومن ضمنها تأمين الاستقلال لمئات الملايين منذ عام 1945، وبالرغم من ذلك، فإنَّ هذه القوى تختلف- تمامًا- في الأسلوب الذي يتصورون به رسالتهم الاستعمارية، ولعل الرسم التخطيطي الموجز لموقف أربعة منها- بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال- يشير إلى النطاق العريض للتباين بينها.

- السياسات الاستعمارية المتباينة:

بريطانيا العظمى. مع استثناء الولايات المتحدة- التي كانت ممتلكاتها الاستعمارية محدودة بالمقارنة- فقد كان بمقدور بريطانيا العظمى أن تتكيف على إدارة الحكم الجديد، على نحو أسهل بكثير مقارنة بكافة القوى الاستعمارية الأخرى، ولقد ساعدت السياسة البريطانية برمتها- التي لم تكن تنظر لمستعمراتها بوصفها أجزاء تكاملية للبلد الأم، وإنَّما بوصفها بلادً تتمتع بآساليبها الخاصة في الحياة- على تسهيل تطويرها المستقل، ولذلك مُنحت الشعوب المُستعمَرة حصة متزايدة في الهيئات الحاكمة، والإدارة العامة، والسلطة القضائية، وبذلك، فإنَّها استهلت ما أصبح يمثل دائرة قياسية، تبلغ ذروتها في الحكم الذاتي، ثم الاستقلال، وتلك هي الدائرة التي مرت بها الدومينيونات القديمة، والتي اختبرتها الهند، وسيلان، وغيرهما في العقود الواقعة بين الحربين العظميين، ولقد ضاعفت الحرب العالمية الثانية من الاعتقاد في مسئولية الحكم الاستعماري عن رفاهية الشعوب التابعة، والقبول بضرورة التحرك سريعًا لانهاء الاستعمارية، ولقد أستهل استقلال الهند في عام 1949 عملية إنخلاع الاستعمار، التي أدت لتفكيك الإمبراطورية البريطانية في آسيا، وفي معظم أفريقيا، وغربي الإنديز، وبالرغم من المشكلات التي ظهرت- فجأة- حين تواجدت مستوطنات للبيض، أو الاختلاط السلالي- كما حدث في روديسيا، وكينيا، وغينيا البريطانية- فقد كان بمقدور البريطانيين- دائمًا- تحويل معظم المستعمرات لدول مستقلة، داخل إطار السياسات المترسخة، التي كانت تتفعل بفاعلية منذ حين.

فرنسا. ومن الناحية الأخرى، لقد أُجبرت فرنسا على العناية بتحول أساسي في الاتجاه، وعلى المقابل من البريطانيين، مال الفرنسيون إلى سياسة الاحتواء الثقافي، والاقتصادي، والسياسي، وتتمثل الصفة المميزة للسياسة الفرنسية في المرسوم الذي أصدره مؤتمر برازافيل لعام 1944 لتوجيه الموظفين الاستعماريين، والذي

ينص على أن اضطلاع فرنسا للحضارة في مستعمراتها يقصي أية فكرة للاستقلال، أو التطور خارج نطاق الإمبراطورية الفرنسية "حتى في المستقبل البعيد"، ولئن تزايدت المساعدة الفرنسية للمستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، وأُدخلت كثير من الاصلاحات، لم ترتخ الروابط التي ثوثق المستعمرات بفرنسا حتى عشية الاستقلال، ولقد أثبتت الحروب الهندية الصينية، والجزائرية ممانعة فرنسا لقبول إنهاء الاستعمارية، وحتى في عام 1958 حين اختارت غينيا الاستقلال، عبر تصويتها بـ"لا"، في الاستفتاء الشعبي حول دستور **ديجول**، تم التعامل معها وكأنها خارجة على القانون، ومع ذلك، ففي الشهور التالية حمل **ديجول** نفسه، وشعبه الفرنسي على قبول الاستقلال الأفريقي على أساس التعاون بين فرنسا والبلاد المتحررة حديثًا، وهي ألفاظ موحية، تؤدي إلى توجيه الاتهامات بتدشين الاستعمارية المحدثة الفرنسية، وتحويل الاستقلال إلى استقلال اسمي.

بلجيكا. لقد كان الحكم البلجيكي للكونغو- الذي بلغ نهايته المفاجئة في أول يوليو 1960- مركبًا من العناصر غير المألوفة، ولئن ركز البلجيكيون السلطة في بروكسيل، مثلما ركز الفرنسيون سلطتهم في باريس، لم يحذو حذو فرنسا في ربط الأفريقيين بهم في المركز الإمبريالي، أو بريطانيا في سحبهم للكنغوليين نحو الإدارة المحلية، والهيئات الحاكمة، ولقد خطت حكومة الثلاثة الشهيرة- الحكومة البلجيكية، والشركات العملاقة، والكنيسة- خطوات عملاقة في التنمية الاقتصادية، وفي الرفاهة الاجتماعية، والتعليم، مما وضع أساسًا متينًا لما كان حريًا به أن يكون بُنية صُلبة، لو قدر لعقود الحكم البلجيكي أن تتواصل قدمًا دون تعويق، لقد استبعدت الفلسفة البلجيكية للاستعمارية تشكيل نخبة، على غرار النموذج الفرنسي، أو البريطاني، حتى انتشار التعليم الجماهيري، وظهور طبقة وسطى، ولكن العجلة التي تحرك بها البلجيكيون لقطع روابطهم الرسمية مع الكونغو، في أعقاب أعمال الشغب في ليوبولدفيل، لم تسمح بأية فرصة لتجسير تلك الفجوة الهائلة بين الطريقة الأبوية التي تناصرها في إدارة البلد، والمسئوليات التي اغتصبها- فجأة- الكنغوليون، الذين تُركوا مع حكومة ينقصها القادة والموظفون الأفريقيون المدربون، وجيش يفتقر للضباط الأفريقيين.

البرتغال. يقدم البرتغاليون الشكل الرابع للاستعمارية، ولقد سيطروا على إمبراطورية لا ترعى فيها غزلان التبت Goa، إلَّا أنها امتدت من مكاو (إحدى جزر أندونيسيا) وحتى موزمبيق، وأنجولا، وبوصفها أقدم القوى الاستعمارية الغربية، فقد تواصل تأكيدها بقوة على عدم وجود أية شعوب لا تتمتع بالحكم غير الذاتي تحت سيطرتها، وإنَّما فقط أقاليم متساوية في عالم واحد غير قابل للتجزئة، يتباهى البرتغاليون بأنهم متحررون من التحامل السلالي، هذا مع أن مستعمراتهم الأفريقية قد سادها الانقسام بين عدة آلاف من الأفريقيين "المتمدينين"، وملايين من "غير المتمدينين"، ولقد دفع إضراب عام 1961 في أنجولا بالحكومة البرتغالية إلى الاعلان عن عدد من الإصلاحات، تضمنت حظر الحكومة الأهلية، وترسيخ الوضع القانوني ذاته لكل مْنّ هم داخل المقاطعة البرتغالية، ولكن الغالبية العظمى من الأفريقيين ظلوا أميين، ولم يحتكوا بالحداثة إلَّا بفعل ضغوط العمل كعمال عند الأوروبيين، وعلاوة على ذلك، فقد شجع التنافس المرير الذي اندلع- دون مفر- بين العناصر الأفريقية التقدمية، وآلاف القرويين والعمال البرتغاليين على الهجرة إلى أفريقيا البرتغالية، وذلك للتخلص من الفقر الوطني، وترسيخ الحضور البرتغالي، إنَّ قلب المشكلة يتمثل في أن البرتغال- ذاته- بلد متطور جزئيًا،

ولقد عاش لسنوات طويلة في ظل الحكم الديكتاتوري، وكان عاجزًا عن التغلب على الفقر، والأمية الجماهيرية المتفشيان فيه، إنَّ قدرة البرتغال على تأمين التقدم للملايين من البشر فيما وراء البحار أمر يمكن التشكيك فيه.

– أدب الاستعمارية:

إنَّ الأدب الذي يتناول الاستعمارية أدب رحيب، ومتنوع، وهو يعكس الطابع المتغير للمشكلة الاستعمارية، ويتألف– في معظمه– من دراسات للبلاد التابعة المفردة، أو لمجموعات منها، وثمة جزء رئيسي منه يكتظ بتناول المظاهر العامة للاستعمارية، حيث تولت كثير من الدراسات مقارنة السياسات الاستعمارية للقوى العظمى في علاقتها بالأهداف التي وضعتها، والنجاح الذي حققته، والآليات الادارية وغيرها التي استخدمتها في هذا الشأن، إلَّا أنه على طرفي الطيف، تكشف الدوافع الكامنة خلف الظفر بالدول التابعة، وتقييم الاكراهات المؤدية للجيشان الحالي لخلع الاستعمار عن الآفاق المطالبة بالبحث، بين الثيمات التي تكررت– بانتظام– في تمحيص الاستعمارية ثمة القيم النسبية للحكم المباشر وغير المباشر، التمركز، وعدم التمركز، الأنماط المتباينة للسياسة الاقتصادية، ومدى القبول باستيطان البيض، وتأثيراته، والضغوط– بمختلف أنواعها– التي تساعد في تجنيد القوى العاملة، ومنظور النظام التعليمي، وطابعه.

في العقود الواقعة بين الحربين العالميتين، ظهر في أدب الاستعمارية ثيما جديدة نسبيًا للسيطرة الدولية على القوى الاستعمارية، ولكن منذ عام 1945، نُسخت هذه الثيما بفعل عمليات خلع الاستعمار، ومشكلاته، ووسائل تأمين التنمية الاقتصادية، والسياسية، وعلى حين دُرس التحول أثناء المراحل الأخيرة من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال في عدد من الأمثلة، إلَّا أن هذه الثيما لا تزال تقدم ميدانًا ثريًا غير مألوف ينتظر البحث، ولقد خضعت أفريقيا– التي أنجزت الاستقلال بين عشية وضحاها تقريبًا– لاهتمام لم يسبق إليه– قط، والآن، فقد انتهت الاستعمارية– تمامًا، وأصبح بالإمكان الكشف بعمق، وبالتفصيل عن نموذج النسق الاستعماري الذي حقق النتائج الفضلى، ولكن قبل استكشاف هذه المسألة بشكل هادف، من الضروري تحديد معيار القيم التي يجب في ضوئه قياس الاستعمارية في أقنعتها المتنوعة.

إنَّ حقبة الاستعمارية قريبة العهد بنا، بما لا يسمح لنا بوضع أي تقييم تعريفي، وموضوعي لها، إلَّا أنه ثمة بعض النقاط البارزة التي يمكن وضعها مؤقتًا:

1– لقد فرضت الاستعمارية الحكومات الأجنبية، والشمولية على المجتمعات الخاضعة، ولقد مالت هذه الحكومات لتدريب عدد من رعاياها في الإدارة البيروقراطية، وطالبت بالاذعان السلبي من البقية.

2– لقد تحقق هذا الاذعان السلبي لفترات طويلة، ومع ذلك، كلما تقدمت الاستعمارية، تعاظم الهياج والتنظيم القومي، وتعاظم الكره العاطفي لها، وبخاصة ممّنْ هم بين الشعب الاستعماري، الذين احتكوا– على نحو وثيق– بالسادة الأوروبيين.

3– لقد اشتقت القوى المعادية للاستعمار إلهامها، وأفكارها من تعاليم القوى الاستعمارية ذاتها، ولقد تبنت هذه القوى– غالبًا– الأشكال الغربية للتنظيم والفعل، وقادها رجال على معرفة شخصية وحميمية بالغرب.

4– لقد كانت الاستعمارية هي القناة الأولى التي أضرمت– من خلالها– الأفكار والتقنيات، والقوى الروحية، والمادية للغرب في بقية العالم.

المقال الرابع

الامبريالية

هانز داليدر

- Daaleder, Hans; "Imperialism"; In International Encyclopedia of The Social Sciences; Vol.7, pp.101-109.

الامبريالية

هانز داليدر

يستخدم مصطلح "الإمبريالية" عادة، بوصفه مصطلحًا **عاطفيًا**، ونادرًا ما يستخدم، بوصفه مصطلحًا نظريًا، للدلالة على أشكال السلوك العدواني الذي تمارسه بعض الدول ضد ما عداها، ولئن أشار المفهوم، في الأساس، إلى محاولات توطيد السيادة الرسمية على المجتمعات السياسية الخاضعة، أو الاحتفاظ بها، تعادل، غالبًا، مع ممارسة أي شكل من أشكال الهيمنة السياسية، أو التأثير من قبل مجتمع سياسي على مجتمع آخر.

لقد صكت كلمة *impérialiste*، في الأصل، في فرنسا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، للإشارة إلى مؤيدي الأمبراطورية النابليونية(Koebner & Schmidt,1964)، وسرعان ما تطورت الكلمة إلى مصطلح للسباب، أُستخدم قبل عام 1848، لانتقاد الخيلاء القيصري لـ**لويس نابليون**، وطموحاته الإمبراطورية، وفيما بعد، وبالطريقة نفسها، استخدمه المناوؤن الفرنسيون لـ**نابليون الثالث**، والخصوم البريطانيون للحكم الفرنسي، وللنزعة التوسعية، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، بدأ المعادون لرئيس الوزراء البريطاني **بنيامين دزرايلي** في استخدامه كقدح أهلي، إلَّا أن الكتاب، والسياسيين البريطانيين الآخرين تطلعوا لاصلاحه، وقد طبقوه، أولًا، على **سياسة التوطين** التي اتبعتها "بريطانيا العظمى"(Dilke,1869)، من خلال "تمدد إنجلترا"(Seeley,1883)، في "اتحاد فيدرالي إمبريالي" مكون من بريطانيا، ومستوطناتها فيما وراء البحار، والهند، ولقد أدى اكتساب بريطانيا لإمبراطورية استعمارية شاسعة في آسيا، وأفريقيا إلى فكرة "**عبء الرجل الأبيض**"(Kipiling,1869): أنه **مندوب** بـ"**تفويض ثنائي**" (Lugard,1922)، لتقديم الحضارة إلى الشعوب "المتخلفة"، وفتح أراضيها لإفادة العالم، وهكذا أصبح المصطلح يتطابق، شيئًا فشيئًا، مع الاستعمارية البريطانية.

لقد تمت مناقشة الحاجة للمستعمرات في علاقتها بالاقتصاد غالبًا، من قبل المدافعين البريطانيين عن التوسع الاستعماري، الذين رأوا في وجود إمبراطورية، مترامية الأطراف، وسيلة للاحتفاظ بالأسواق، في عالم حمائي (مؤيد لسياسة حماية الانتاج الوطني) على نحو متزايد، ومن قبل الكتاب فوق القارة الأوروبية، الذين عزوا ثراء بريطانيا إلى امتلاكها للمستعمرات، ومن هنا، طالبوا المستعمرات بزيادة ثروات **أممهم**، وعلى حين **طابق** البعض مصطلح "إمبريالية" **مع** السياسات العالمية البريطانية، استخدمه آخرون لادراج الرغبة المنتشرة للتوسع من جانب الدول الأوروبية، بشكل عام.

لقد **استهلت** التطورات في الصين أولًا، ثم حرب البوير (الأفارقة الجنوبيين من أصول هولندية)- التي كان يُنظر لها فوق القارة الأوروبية، بوصفها "اعلان البورصة للحرب ضد البوير"- **تيارًا قويًا** لمعاداة الاستعمار، الذي تم تفصيله بفصاحة في دراسة لـ**چ.أ. هوبسون**: "الإمبريالية" (1902)، وفي هذه الدراسة تطلع **هوبسون** (المنشق الاقتصادي عن الطائفة الليبرالية الراديكالية) إلى تفسير النزعة التوسعية الأوروبية، بأنها تأسست على الميول غير الاستهلاكية للرأسمالية الحديثة، وعلى المناورات التجارية الخاصة لجماعات الرأسماليين الجشعين، ولقد قُننت مثل هذه الرؤى في نظرية، وضعها الكتاب الماركسيون في ألمانيا، والنمسا (**بايير** 1907، **هيفيردنج**

1910، **لوكسمبورج** 1913، **ستيرنبيرج** 1926، **جروسمان** 1929)، وفي روسيا (بشكل رئيسي، **لينين** 1917، و**بوخارين** 1918)، وبعض الكتاب الراديكاليين الإنجليز (**بليرزفورد** 1914، **وولف** 1920، **دوب** 1937) وبعض الاقتصاديين الأمريكيين (**سويزي**، و**باران** 1966) وكثيرين من المؤرخين الذين يضعون كتبًا مهمة في سائر انحاء العالم.

لقد مارست هذه الأفكار، في فترة ما بين الحربين، تأثيرًا سياسيًا ضخمًا، وبشكل أساسي، من خلال كتاب **لينين** "الإمبريالية: المرحلة القصية للرأسمالية" (1917)، ولكن، أيضًا، من خلال الجهود الدعائية للجماعات غير المتكافئة من الداعين للسلم، والانعزاليين، الذين اتفقوا في عزو الحرب إلى التأثير الغادر لمُصنعي المعدات الحربية، والشيوعيين القوميين، الذين هجوا **البلوتوقراطية** (حكومة الأثرياء) **اليهودية** الأنجلو ساكسونية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، أصبح من النادر الدمج بين الرأسمالية، والاستعمارية، والإمبريالية في العالم الغربي: إنَّ السياسات العدوانية لألمانيا، وإيطاليًا، واليابان قد دفعت كثيرين من المراقبين إلى الوعي بالتفائل غير المبرر في نظرية أن العدوان الإمبريالي كان نتاجًا، مباشرًا، لنظام اجتماعي زائل، مثل الرأسمالية، أو نتاجًا لرجال أشرار مثل الرأسماليين، ومع أن أوروبا الغربية قد شهدت، بعد عام 1945، زوال نظامها الاستعماري بأكمله، فإنَّ الشيوعية لم تقلص، فيما يبدو، السياسات التوسعية لروسيا، والصين.

والآن، فإنَّ "الإمبريالية" قد أصبحت جزءًا من معركة **الدعاية**، ولئن ظلت الكلمة في اللغة الشيوعية، مقصورة على سياسات الغرب- وبخاصة الولايات المتحدة، التي يعتقد أن **إمبريالية وول ستريت** قد أحلت محل القوى الاستعمارية الأوروبية الأسبق- تطلع الكتاب الغربيون، بدورهم، إلى مطابقة السياسات الشيوعية مع "الإمبريالية الجديدة"(Kolarz,1964)، أما الكتاب في الدول البازغة، فقد استخدموا الكلمة على نحو متبادل مع "الاستعمارية المحدثة"، التي عرفها **نيكروما**(1965,p.ix)، بـ**أنها موقف "ينص على أن تكون الدولة، نظريًا، مستقلة، وتحظى بكافة الشروط الخارجية للسيادة الدولية"**، **ومع ذلك**، فـ"**إنَّ نظامها الاقتصادي، ومن ثم نظامها السياسي، يكون موجهًا من الخارج**"، ولقد وسَّع آخرون المصطلح للإشارة إلى السياسات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية للدول الصناعية بأكملها، بما فيها الاتحاد السوفيتي، أو إلى السلالة البيضاء بحد ذاتها، أو حتى لأية دولة أجنبية غير مؤيدة، ولذلك، فقد أصبحت الكلمة تمثل إحدى الشعارات القوية في زماننا، التي تستخدم، دون تمييز، ضد أية دولة، أو حتى أية جماعة، تعتبر معادية لمصلحة المتحدث.

وانطلاقًا من هذا التطور، استنتج البعض، مع **لينين**، أن **ظاهرة الإمبريالية** تمثل المشكلة الأهم في أزماننا الحالية، أما الآخرون فقد اعتبروها "مفهومًا زائفًا، بدأ لجعل كل شيء واضح، وانتهي بجعل كل شيء موحل بالطين، ... إنَّها كلمة لـ**الجاهلين بالعلم الاجتماعي**" (Hancock,1950,p.17)، ولئن ادخر المؤرخون المصطلح لفترة التوسع الأوروبي بعد عام 1870، نظر آخرون للإمبريالية الحديثة، على أنها مجرد مثال واحد لظاهرة عتيقة، عرفها **شومبيتر** بأنها "نزعة عديمة الهدف من جانب دولة للتوسع القسري غير المحدود"(1951,p.7)، أما **لانجر** فقد حددها بأنها "الحكم، أو الهيمنة- سياسية كانت، أو اقتصادية، مباشرة، أو غير مباشرة- من قبل

دولة، أو أمة، أو شعب ما، على الجماعات المماثلة الأخرى، أو ... النزوع، أو الالحاح، أو النضال لترسيخ مثل هذا الحكم"[1935,p.67].

– النظريات الماركسية للإمبريالية:

إنَّ النظريات الماركسية للإمبريالية لا تزال تمثل المحاولة الأكثر احكامًا، وتأثيرًا لتفسير الازدهار المزعوم للدول الرأسمالية لتعهدها التوسع الإمبريالي.

ولئن اتفق الكتاب الماركسيون (بالتعويل على **هوبسون** غير الماركسي) في العثور على أسباب التوسع الأوروبي، والأمريكي في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين في التغيرات الحادثة داخل **نظام رأسمالي رشيد**، اختلفوا بشأن الأسباب الخاصة، لقد نظر بعض المنظرين للإمبريالية على أنَّها تمثل شرطًا ضروريًا لنمو الرأسمالية، سواء بسبب استحالة التراكم المتواصل لرأس المال دون وجود الطلب الحقيقي بين الجماعات والمجتمعات غير الرأسمالية [Luxemburg,1913]، أو الرغبة في التحصل على فرص للاستثمار[Hobson,1902]، أو الحاجة لتعويض الكسادات الدورية التي تمثل إحدى خصائص الاقتصادات الرأسمالية، ولقد فسر آخرون الإمبريالية، بشكل رئيسي، بوصفها سياسة مربحة (وإن لم يكن بالضرورة) للجماعات الرأسمالية القوية، مثل محاولة "الرأسماليين الممولين" التغلب على النزوع العالمي المزعوم لخفض الأرباح، أو العثور على الاستخدامات المربحة لرأس المال العاطل، الناتج عن الميول المتزايدة لتكوين الشركات الاحتكارية، أو تعظيم إمكانية السوق المحمي (جمركيًا) بما يمكنهم من استغلال اتحادات الشركات الاحتكارية، والاتفاقات الخارجية، واستخدامها كأساس لصراعهم التالي على السوق العالمية[Bauer,1907]، وعلى حين ركز بعض الكتاب، بشكل رئيسي، على العوامل الأهلية **السلبية** التي **دفعت** بالاقتصادات الرأسمالية إلى السياسات الإمبريالية، منح آخرون وزنًا أكبر للأصول، أو المصادر الاستعمارية **الإيجابية** التي **دفعت** بالرأسماليين إلى الأراضي الأجنبية، والعمالة الرخيصة، والمواد الخام، وفرص التعبيرات الاطرائية التي تمدح التجارة، وفرص العمل، والأراضي الجديدة الملائمة للاستثمار، أو التوطن والاستقرار.

لقد وضعت النظريات المتنوعة، في الأساس، لتفسير بأثر رجعي *post factum* الزحف نحو أفريقيا، ومع ذلك، فإنَّها خدمت غاية ثورية إضافية، لأن **لوكسمبورج**، و**لينين** قد استخدموا الإمبريالية لتفسير **محتومية** الحروب العالمية، بمجرد وقوع العالم، بأكمله، تحت سيطرة الدول الرأسمالية المتعادية، ومستخدمًا نظريته، فسر **لينين** دور قسم من الطبقة العاملة ("ارستقراطية العمال"، أو الديمقراطيين الاجتماعيين "خدم الإمبريالية") الذي دعم حكوماتهم في عام 1914، وضد هؤلاء طالب الاشتراكيين الحقيقيين تحويل الحرب إلى ثورة في الوطن، ووضع الصيغ المتفجرة: إنَّ على الطبقة البرجوازية القومية في البلاد المستعمرة، والشيوعيين في البلاد الأكثر تطورًا توحيد قواهم للانقضاض سويًا على معاقل الرأسمالية، ومع ذلك، فإنَّ نظريات الإمبريالية قد خدمت الماركسيين في تفسير **بقاء** الاقتصادات الرأسمالية، و**دوام التفاوت** في مستويات التطور الاقتصادي بين القوى الاستعمارية ذات يوم، ومستعمراتها الخاضعة السابقة، وهي تزعم، أيضًا، أنها تقدم معيارًا محددًا يمكنه تمييز الحروب التقدمية، عن الرجعية، والحروب التاريخية عن المعادية للتاريخ، ومع ذلك، فقد نشأت الجدالات بين المنظرين الشيوعيين

حول مسألة: هل من المحتم أن تؤدي الرأسمالية إلى **هولوكوست** الحرب العالمية الجديدة، أو **الإبادة الكاملة** (كما تقرر العقيدة الصينية)، أم سيمكن الطابع الانتحاري للمعدات الحربية الحديثة، مقترنًا بالمقاومة المتزايدة للقوى المحبة للسلم في عالم منتصف الستينيات، الدول الشيوعية، والرأسمالية من التعايش في سلام تقريبًا (كما أُعلن مع بعض التردد في الاتحاد السوفيتي).

– نقد النظريات الماركسية: لقد انطلق وابل من النقد للنظريات الماركسية، ولقد اتخذ هذا النقد ثلاثة أشكال: (أ) رفض المسلمة بأن الحروب تنشب، في الأساس، لأسباب اقتصادية. **(ب)** إنكار أن الرأسمالية، بوجه خاص، تغذي الميول الإمبريالية. **(جـ)** انتقاد محاولة تفسير الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر، بوصفها نتيجة للقوى الرأسمالية حصريًا.

(أ) **السببية الاقتصادية للحرب:** لقد شكك كتاب كثيرون (**روبينز** 1939، **رايت** 1942، **مورجانزو** 1948) في وجهة النظر أنَّ اندلا ع الحرب الحديثة كان لدوافع اقتصادية، ولقد وثَّق **نورمان أنجيل** عدم جدوى الحروب قبل الحرب العالمية الأولى، في كتابه "الوهم العظيم" (1910)، أما **لـ.ف.ريتشاردسون** (1960)، فقد وجد أن 29% من الحروب التي نشبت، بداية من 1820 وحتى 1929، يمكن عزوها مباشرة إلى عوامل اقتصادية، وليس ثمة مؤرخ جاد، اليوم، يمكنه الاقرار بهذا التغرض- الذي انتشر في العشرينيات، والثلاثينيات من القرن العشرين- أن الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة للنشاطات الشائنة لتصنيع المعدات الحربية، وثمة مْنّ يؤمنون بأن دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية عام 1941، قد حول، على نحو مفاجيء، حرب الإمبريالية الاقتصادية الرأسمالية إلى حرب المثالية الوطنية.

(ب) الرأسمالية والميول الإمبريالية: لقد أشار نقاد النظرية اللينينية إلى أن تكرار الحروب، والفتوحات الإمبريالية كان قبل ظهور الرأسمالية، بفترة طويلة، وذلك لإنكار وجود أية علاقة بين الرأسمالية، والسياسات الإمبريالية، وبالمقابل، فقد اعتقد منظرون كثيرون، مع **آدم سميث**، و**هربرت سبنسر**، و**ريتشارد كوبدن** أن من المرجح أن تغذي الرأسمالية، بحد ذاتها، الفهم الدولي، والميول المحبة للسلم، بل أن الماركسي **كارل كوتسكي** قد تخيل (1915) إمكانية اختفاء الحروب الرأسمالية المتبادلة، من خلال تأسيس **إمبريالية فوقية**، بما يمكن رأس المال الدولي من استغلال العالم، ومنتقدًا النظريات الماركسية، اعتقد **شومبيتر** (1919-1927)، بالتوافق مع **أوجست كونت**، و**زورستين فابلن**[Aron,1958]، في أن الرأسمالية تمثل، بطبيعتها، القوة المؤيدة للديمقراطية، والنزعة الفردانية، والعقلانية، التي تحصر الطاقات العدوانية الكامنة في الاتجاهات المقاولاتية، ومن ثم، في الاتجاهات السلمية نسبيًا، ولقد نظر للإمبريالية، في الأساس، بوصفها نتاجًا للدوافع **التأسلية** atavistic لـ**حقبة قبل رأسمالية**، وآمن بأن الإمبريالية الشائعة في الدول الحديثة أشبه بـ**المحال المنطقي**، ولئن ارتد، فيما بعد، عن وجهة النظر هذه، من أجل تأييد عقيدة **كارل رينير** في **الإمبريالية الاجتماعية**، استمر في النظر للقوى الداعمة للإمبريالية، كونها غير عقلانية، في الأساس، ولقد عزا **حنا آرينت** (1951) **الإمبريالية** إلى المصاهرة بين **الرعاع**، و**رأس المال**، والتي **حطمت**، في نهاية الأمر، **الرأسمالية**.

(جـــ) **الرأسمالية والاستعمارية**: لقد كان التطابق الحيوي للإمبريالية، والرأسمالية، والاستعمارية رائجًا، أيضًا، فيما يتعلق بالنقد الجدير بالاعتبار الآتي من قبل المؤرخين.

أولًا، لقد شكك المؤرخون الاقتصاديون في فرضية أن المستعمرات التي حازتها القوى الأوروبية في الجزء الأخير من القرن التاســع عشــر، قد لعبت دورًا مهمًا في التطور الرأسمالي، إنَّ الجزء الأكبر من الاســتثمارات الأوروبية، فيما بعد ثمانينيات القرن الثامن عشــر، لم يتدفق إلى المســتعمرات، وإنَّما إلى الدول المســتقلة في أوروبا (التي اســتغرقت أكثر من نصــف الاســتثمارات الفرنســية والألمانية بحلول عام 1914)، وإلى أمريكا الشــمالية والجنوبية (وقد قُدرت بأكثر من نصــف الاستثمارات الأجنبية البريطانية في عام 1914)، أما التجارة مع البلاد التابعة الـــمُستعمرَة، فإنَّها مثلت جزءًا يسيرًا، فقط، من إجمالي التجارة الأجنبية، البريطانية والفرنسية، وحصة متناهية الصغر فيما يتعلق بإيطاليا، وألمانيا، واليابان، ولقد كان من السهل على البلاد غير الاستعمارية الوصول إلى أســواق مســتعمرات الدول الأخرى، ثم أن المســتعمرات قد تاجرت بدورها، مع البلاد الأجنبية، بأكثر مما تاجرت به مع أسيادها الإمبرياليين، ولئن كانت المواد الخام مهمة في حالة بعض المكتسبات الاستعمارية، كانت حصتها في سوق المواد الخام ككل نحيلة نسبيًا، ولم تعدم الدول المتقدمة الوصول إلى المواد الخام في وقت السلم، أما في وقت الحرب فقد كانت العوامل الاستراتيجية والعسكرية، دون العوامل الاقتصادية، هي الحاسمة، وبالمثل، فإنَّ العلاقات التجارية لم تكن اطرائية لأوروبا أثناء المد العالي للإمبريالية: في الواقع، فإنَّها لم تكن اطرائية لها بما يتجاوز الفترة الحالية للعلاقات "غير الإمبريالية"، ولم يكن ثمة أية هجرة، تقريبًا، صوب المستعمرات الجديدة، في وقت قصد فيه معظم المهاجرين من الدول الاستعمارية البلاد الأخرى.

ثانيًا، إنَّ التطابق المزعوم للإمبريالية مع الاســـتعمارية، والرأسمالية قد ثبت زيفه، بحقيقة أن كثيرًا من الدول **غير الإمبريالية** (كهولندا، والبلاد الاســكندنافانية) لم تجد صــعوبة في تحقيق مســتوى عال من النمو، والتجارة، والاســتثمارت الأجنبية، بينما الدول **المســتوردة** لرأس المال، ذات الاقتصــاديات المتخلفة، وبالأخص إيطاليا، وروسيا، قد اتبعت سياسات توسعية قاطعة.

ثالثًا، لقد اســـتهجن المؤرخون عمومية الربط بين الرأسمالية الاحتكارية، والإمبريالية، لقد بدأت وجهة النظر هذه في ألمانيا، حيث كان يوجد، في الواقع، ارتباط نسبي بين البنوك، والصناعة الثقيلة، والدوائر العسكرية، والاســتعمارية، هذا بالرغم من أنه في ألمانيا، يؤرخ للفتح الاســتعماري بدافع الاتحاد بين المنتجين الأقوياء. وفي إنجلترا، وفرنسا، نادرًا ما كانت توجد الاحتكارات في زمن التوسع الإمبريالي القوي، ثم أن العلاقات القائمة بين الصناعة المصرفية العادية، والعالم الصناعي، وسماسرة الاستثمار المتاجرين بالقروض الأجنبية، لم تكن وثيقة، ألبتة. وفي الولايات المتحدة، كان الموقف مختلفًا برمتة، إنَّ نمو اتحادات الشركات الاحتكارية، والاتفاقات الخارجية، قد سبق، بفترة طويلة، أي نزوع صريح قوي نحو الفتوحات الإمبريالية، وفي بعض البلاد، كان سوق المال مفتوحًا للجميع، وفيما عداها (مثال فرنسا، وألمانيا)، فإنَّ المصالح السياسية قد ضاربت بالاستثمارات الأجنبية، وليس العكس، وتكشف الدراسات لأنماط القروض الأجنبية الصادرة في ذروة التوسع الاستعماري، أن الجزء الأعظم منها كانت ســـندات حكومية ذات فائدة ثابتة، وأن مربحية الاســـتثمارات الأجنبية لم تكن تذكر مقارنة

بالاستثمارات داخل الوطن، إن لم تكن أدنى منها، وفي نهاية المطاف، فقد خسر كثير من المستثمرين الأوروبيين أموالهم بسبب التخلف عن دفع ديونهم.

و**أخيرًا**، فقد تمت مجابهة عزو السياسات الاستعمارية إلى الجماعات الصغيرة من الرأسماليين المستفيدين- كذلك، حيث كان يتم التضييق، غالبًا، على المصالح الخاصة لصالح الفتح الاستعماري، الذي أفاد، كثيرًا، منها، وتكشف الدراسة الفعلية لهذا السجل برمته (Staley,1935)، عن أن التجار، والمستثمرين كانوا مجرد أدوات استخدمها الحكام، والحكومات لحثهم على التوسع الإمبريالي لأسباب أخرى، ولقد ثبت عدم فاعلية المصالح الخاصة في غياب الاهتمامات الأخرى.

إنَّ فكرة وجود رأسمالية مونيليثية (متناغمة كلية) مصممة على الفتح الإمبريالي ليست إلَّا **أسطورة**، فلئن تعارضت كثير من المصالح الرأسمالية مع السياسات الإمبريالية، شجعتها أخرى، ولكن في هذه الحالة، لم تكن المشكلة الحقيقية تتمثل في تحديد دور المصالح الرأسمالية الاستثنائية في بعض الاعمال الإمبريالية، وإنَّما الإشارة إلى العوامل الأخرى التي تفسر: لماذا كانت القوى الرأسمالية الضاغطة على الإمبريالية أقوى من تلك القوى غير الرأسمالية، أو تلك التي قاومت بفاعلية السياسات الإمبريالية الاستثنائية.

- التفسيرات الأخرى للتوسع الأوروبي:

إذا لم يكن رأس المال الاحتكاري، أو تدني الاستهلاك الأهلي، أو الحاجة للأسواق من أجل البضائع، أو رأس المال، أو مصادر المواد الخام، ليكون العامل الخاص المفسر للتغيرات في السياسات التوسعية الأوروبية، فماذا تكون العوامل الوثيقة بذلك إذن.؟.

لقد حاول بعض الكتاب الماركسيون إنقاذ الحتمية الاقتصادية بالتأكيد على أن ضم المناطق عديمة الأهمية الاقتصادية كان ضمًا "استرتيجيًا"، و"وقائيًا"، و"استباقيًا"، ومع ذلك، فإنَّ ذلك التأكيد يؤدى إلى تحطيم الحلقة السببية بين علم الاقتصاد وعلم السياسة التي تتكأ عليها النظرية الماركسية بالفعل.

وتبين مراجعة الكتابات التاريخية الحديثة حول النزعة التوسعية الأوروبية ثلاثة تيارات غالبة: (أ) التأكيد المتعاظم على المحددات غير الاقتصادية، وبخاصة على المحددات السياسية المحضة. (**ب**) الانتباه الأكبر للاختلافات المهمة في أسباب الحوادث الإمبريالية المستقلة. و(**جـ**) التأكيد المتزايد على الحاجة للنظر للأحداث بعد عام 1870 بمنظور زمني أطول بكثير عما أُطلق عليه، عادة، فترة "الإمبريالية الحديثة".

أما المؤرخون الأحدث، فإنَّهم لم يعثروا على الباعث الأقوى في الاقتصاد الصناعي، وإنَّما في الدائرة السياسية للاستراتيجيات، والأيديولوجيات العالمية للأمم المتمددة المتنافسة، ولقد أكدوا على: (أ) توحد ألمانيا، وإيطاليا، الذي أثار نزعة قومية متعصبة جديدة في هذه البلاد. (**ب**) تأثيرات الحرب الفرنسية- البروسية عام 1870، التي أغرت فرنسا بالمغامرات الاستعمارية من أجل استرداد معنى المجد، والجلال، وتوفير الخدمة والخبرة للكوادر العسكرية، واستشعار احتياطي القوة البشرية بـ**الانتقام** المحتمل. (**جـ**) التوسع المتواصل لبروسيا ناحية القسطنطينية، وإيران، والهند، والشرق الأقصى، الذي هدد المصالح الإمبريالية البريطانية المترسخة منذ زمن. (**د**) حقيقة عدم استطاعة بريطانيا أن تظل بمنأى عن الالحاقات الرسمية، متى هدد الآخرون بالانتقال من مكان

لآخر، وهددوا، بالتالي، أركان العزلة المريحة، وسياسات التوازن التقليدية، أو على نحو أعم (ذ) البحث عن التعويض، والامتيازات الديبلوماسية خارج أوروبا، لأن القوى كانت قد انتهت إلى ورطة فوق القارة الأوروبية ذاتها، ومع ذلك، فقد غير انتشار المتنافسين الأوروبيين نمط علم السياسة الدولي، فبمجرد أن تزايد تأثير القوى غير الأوروبية، مثل اليابان، والولايات المتحدة، والصين، استسلمت الهيمنة الأوروبية لعلم السياسة العالمي بالمعنى الدقيق للمصطلح.

أما المؤرخون الآخرون، فإنَّهم لم يفسروا النزعة الإمبريالية الأوروبية في علاقتها بالصراع الأوروبي الخارجي، وإنَّما بوصفها الذروة للصراعات المحلية، ولقد كشفت البحوث التاريخية التفصيلية للمغامرات الإمبريالية الخاصة عن فاعلية التنوع العظيم للقوى في كل حالة، لقد تمازج دور القوة المطلقة، والمناورة الديبلوماسية، والمصالح الاستراتيجية، والجغرافيا السياسية، والاهتمامات الإنسانية الخيرية، والأيديولوجيات الراديكالية، والدوافع الاقتصادية، والنزعة التوسعية الثقافية، دون أية هيمنة لأي عامل منها بمفرده، وكثيرًا، ما نشبت الصراعات نتيجة استغلال "الإمبرياليين الأفراد"، سواء كانوا من التجار، المستكشفين، الباحثين عن الامتيازات، أو المُنصرين، ولقد تورطت القوى الخارجية في الصراعات والنزاعات الأهلية، بينما أدى عدم الاستقرار المحتم للتخوم المتزعزعة، والأداء المترقب للجماعات والحكومات المتنافسة، غالبًا، إلى التدخلات المرتجلة، ومن هنا، فإنَّ الأداء الإمبريالي الجديد كثيرًا ما نتج عن التعهدات الإمبريالية الماضية (ولعل الهند تمثل مثالًا رئيسيًا)، وفي ضوء هذه النظرة، كشف المتنافسون المحليون، تدريجيًا، عن السياسات الإمبريالية بمقياسها العالمي، ليتم تأويلها منذئذ وصاعدًا، وللمفارقة التاريخية، وكأنها توسع متعمد ومخطط من قبل "القوى الإمبريالية" الخاصة.

وفي الوقت نفسه، فقد استمر آخرون في البحث عن التفسيرات الحتمية، التي تتجاوز التنافس الأوروبي الخارجي، أو الاستغلالات الإمبريالية المحلية، ولقد ركز هؤلاء على التطورات التكنولوجية، والسياسية، والاجتماعية على المدى الأطول، وأشار البعض إلى تأثيرات التغيرات الهائلة في وسائل الاتصالات العالمية، التي حدثت حين بدلت صناعة الأسلحة، وتكنولوجيا الملاحة والابحار، على نحو أساسي، علاقات القوة بين أوروبا، وبقية العالم، ولتفسير التزايد المفاجيء للتوسع الإمبريالي في القرن التاسع عشر، أكدوا على تأثير التغير من السفن الخشبية إلى البواخر، الذي ثورَّ مقياس التجارة الدولية بأكملها، ونال من الهيمنة التقليدية للأسطول البريطاني، وأدى للمطالبة بإنشاء مرافيء الاستفحام (لتزويد البواخر بالفحم الحجري)، واتخاذ الاجراءات الوقائية، والسيطرة على الشرايين الرئيسية: مضيق البسفور، قناة السويس، وقناة بنما، ولقد امتدت هذه الرؤية، من الناحية المنطقية، إلى الاهتمام الاستراتيجي المتأخر بالامدادات النفطية، ولقد طرحت السكك الحديدية قضايا استراتيجية مشابهة، وعملت على تسهيل التغلغل في المناطق الداخلية غير المستغلة، من الناحية العملية، حتى الآن، ولقد عاجل قدوم التلغراف، بما لا يقاس، من تدفق المعلومات، وحمل المشهد المغري للحكم المباشر فوق الأراضي النائية، ولقد احتاج ذلك، مرة أخرى، اجراءات لحماية الكابلات، ومحطات البرق، ولعل الأهم، كان النمو التلقائي للصحافة العالمية، الذي اقترن بمعدل القراءة النامي في أوروبا، والولايات المتحدة، وخلق الجماهير الغفيرة، التي كانت تغالي في الوطنية العنيفة، غالبًا.

لقد فهم بعض الكتاب هذه النزعة بالتركيز، بنوع خاص، على التأثير السوسيولوجي للسياسات التوسعية الأوروبية على النظم السياسية خارج أوروبا، ونظرًا لرفضهم وجهة النظر الدارجة أن ثمة قطيعة حادة بين الإمبريالية الماركنتيلية الأقدم، للقرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر، والمد العالي الجديد للتوسع الإمبريالي في آواخر القرن التاسع عشر، فقد تحدثوا عن الفترة الواقعة بينهما، بوصفها فترة "إمبريالية التجارة الحرة"، في تلك الفترة، توسعت القوى الأوروبية، والتجارة من خلال النفوذ الديبلوماسي، والاقتصادي، وليس الحكم الاستعماري المباشر، ولكن، ولئن كان ذلك ملائمًا، وناجحًا في أمريكا، وفي الإمبراطورية العثمانية، وفي شمالي أفريقيا، وفي الصين- وإن ارتبط بتقهقر الحكم الإمبريالي في كندا، وأستراليا، وجنوبي أفريقيا- فقد أخفق في أسيا وأفريقيا بعد عام 1870، بفعل التأثيرات السياسية والتجارية **الحاتة** التي مارستها السياسات الأوروبية على الحكومات الأفريقية، والأسيوية الرئيسية، إنَّ الانهيار السياسي والمالي لهذه الحكومات قد فعل فعلته في المصالح الأوروبية، مما أدى إلى عملية الالحاقات التنافسية، ومن هذا المنظور، فإنَّ الإمبريالية الأوروبية، هي عملية عتيقة كان فيها النشاط الإمبريالي التوسعي، في آسيا وأفريقيا على الأقل، ناتجًا عن النشاطات السابقة للتغلغل غير الرسمي، وردود الأفعال القومية الأصلية التي استدعتها تلك النشاطات بالفعل.

ولذلك، فإنَّه يمكن النظر للتوسع الأوروبي، بعد عام 1870، بوصفه جزءًا من عملية بدهية بذاتها، تقريبًا، انتشرت، من خلالها، القوات الأوروبية، وحب المغامرة، والثقافة فوق البر، والبحر، بواسطة المناهج الرسمية، وغير الرسمية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ الدراسة الدقيقة لهذه العملية تقودنا إلى التأويلات المعقدة للقوى الواقفة خلف الأحداث والحوادث الفعلية.

- المعاني الأشمل للإمبريالية:

إنَّ وجهة النظر أن الإمبريالية، بوصفها ظاهرة عامة وعتيقة، التي يؤرخ لها قبل فترة التوسع الأوروبي فيما وراء البحار، وبعدها (سواء كان التأريخ بداية من القرن الخامس عشر، أو من القرن التاسع عشر) تطرح بذاتها تعقيدات نظرية جديدة.

فمن ناحية، ثمة ميل للتسليم بأي شكل من أشكال الفعل العدواني المستدام، تقريبًا، من قبل نسق سياسي معين، تجاه ما عداه، بأنه الإمبريالية، وبتعريف المصطلح هكذا، فإنَّه قد وقع، بسهولة، في عبارات عامة غامضة. إنَّ التأويل النظري للمصطلح يفقده التواصل مع المواقف الاجتماعية والتاريخية الملموسة، ويبخسه، لا مفر، إلى تفسيرات تمعن في العمومية، تعزو الظاهرة إلى سمات السلوك العمومي المسلم به للإنسان (أي إلى الميكانيزمات السيكولوجية)، أو للبشر (أي تفاعل الجماعة)، ولذلك، فقد استقر تفسير الإمبريالية في ضوء أمثال تلك العواطف الإنسانية العمومية المفترضة، كالخوف، إرادة القوة، الكبرياء، الهيبة، حب القتال، الإغارة والميل للسلب والنهب ... إلخ.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ محاولة تضييق تعريف الإمبريالية لجعلها ملائمة للتحليلات الخاصة قد أوقع المنظرين الآخرين في **فخ غائي**، ولم يكتشفوا إلَّا تلك العوامل الدالة في تفسير الإمبريالية التي أشار إليها تعريفهم، بالفعل، كعوامل حاكمة، أو مهمة، ولذلك، تجدهم يتحدثون عن الإمبريالية، فقط، في حال التوسع من قبل

بعض البلاد، أو بعض الدول ذي نسق اجتماعي معين، أو بعض الجماعات داخل الدول، ويقيد البعض الكلمة على الأنماط الخاصة للسياسات العدوانية، ليحتفظوا بالمصطلح لحالات التوسع فيما وراء البحار، دون توسع القوة فوق المناطق البرية القريبة، أو ينظرون للإمبريالية على أنها الحاق البلاد الاستوائية، أو الزراعية، أو الأقاليم الغنية بالمواد الخام. وثمة مْنّ يحصرون معنى الكلمة لتفسير الأهداف التوسعية، مثل الاستغلال الاقتصادي، الهيمنة السلالية، المسيحية الثقافية، ومع ذلك، فإنَّ البعض قد تصوروا الإمبريالية، حين تتحقق بعض الشروط مثل وجود مناهج الهيمنة المطلوبة كمعيار للاحتلال المباشر، وليس الآلية غير المباشرة، مثل الرشوة، التدخل الاقتصادي، أو التهديدات العسكرية، وأخيرًا، فإنَّ ثمة مْنّ يقيدون الإمبريالية بمحاولات بعض الدول **عكس** الوضع الراهن، إنَّ السياسات الإمبريالية هي تلك السياسات التي تهدف لكسب القوة الجديدة (الإمبريالية الدينامية عند البعض)، وليس تلك السياسات التي تتطلع للحفاظ على الإمبراطورية القائمة (الإمبريالية الاستاتيكية كما يطلق عليها)، ومثل هذه التعريفات التقييدية، غالبًا، ما تتحيز لتفسيرات علاقات القوة الفعلية، التي قد تحركها الرغبة السياسية للدفاع عن سياسات الدول الخاصة، أو الهجوم عليها.

وهذه التعقيدات– التي هي نتيجة مباشرة لتعقيد الظواهر التي لا تعد ولا تحصى التي صُنفت تحت مصطلح "الإمبريالية"– تشكك في إمكانية وضع أية نظرية مقنعة للإمبريالية، ولذلك فإنَّ كثيرين من المنظرين للعلاقات الدولية لم يعبأوا للمصطلح، لعدم جدواه للتحليل النظري، وفضل آخرون التحدث عن الإمبرياليات (بصيغة الجمع) على غرار **شومبيتر**، وهذا يوحي بضرورة تفكيك ظاهرة "الإمبريالية" إلى عدد من الأنماط الفرعية التي يمكن تصنيفها في: (أ) الأهداف الملاحقة. (**ب**) المناهج المستخدمة. (**ج**) القوات العسكرية.

(أ) **الأهداف الإمبريالية**. من الناحية التاريخية، لقد سعت النظم السياسية التوسعية إلى هدف أو آخر من الأهداف التالية:

المكسب الاقتصادي. طوال التاريخ بأكمله، كانت الملائمة القسرية للمنافع المادية تمثل عاملًا قويًا في علم السياسة الإمبريالي، لقد تألفت المكاسب **من** الغنائم (مثل الموضوعات الثمينة، والمحاصيل)، التي يتم الحصول عليها أثناء الغارات المنفردة، و**من** الكدح البشري، وانتاج مْنّ يخضعون للعبودية الفجة، ويجبرون، غالبًا، على المعاناة من خضوعهم المأساوي لعلاقات الملكية الخاصة، وأنساق الانتاج.

القوة السياسية. إنَّ فتح الأراضي الأجنبية كان مدفوعًا، غالبًا، بالرغبة في تعظيم القوة السياسية، ويكون ذلك بمعنى **مباشر**، حين تستخدم القوة البشرية لتعزيز القوة المسلحة للأمم الإمبريالية، أو حين يتم احتكار المواد الخام الاستراتيجية، أو حين يتم احتلال مناطق ذات طابع استراتيجي، وقد يكون بمعنى **غير مباشر**، كما يحدث حين تضيف الهيمنة الأجنبية الهيبة، وتزيد من الصفقة المربحة للدولة الإمبريالية، أو للقادة، أو الجماعات داخلها.

الأيديولوجيا. كثيرًا، ما وُريت الأيديولوجيات الإمبريالية خلف الأقنعة لتغطية دوافع أخرى، فخلال التاريخ الإنساني، كثيرًا ما تأججت العقائد السياسية، والدينية، أو الثقافية لدفع الدول، بنحو خاص، نحو النشاطات "التنصيرية"، لنشر الحضارة، أو الأنجيل "الحق"، أو لثقافة قومية معينة، أو عقيدة سياسية غالبة.

تحول الاضطراب الاجتماعي. كثيرًا ما كان يعتقد أن الفعل العدواني خارج الحدود قادر على تصفية التوتر الأهلي الداخلي، ومع ذلك، فإنَّه بمجرد إيراد هذا الاقتراح، فإنَّ الآلية كثيرًا ما تتجاوز غايتها الأصلية، وبتعبير **شومبيتر**: "إنَّ هذا الاقتراح تمثله الحروب التي تقتضيه، والآلة، الآن، تمثل الحروب التي تقتضيها"(1951,p.33)، ولقد اقترح كتاب آخرون أن الحكومات الديكتاتورية ترنو، بشكل خاص، إلى السياسات التوسعية، ونظرًا لأن الحكم الديكتاتوري لا يمكنه الاستمرار دون عزل النظام عن التأثيرات الأجنبية، فإنَّ البلاد الديكتاتورية تميل لاظهار ردود أفعال مزدوجة للانعزال، والتوسع لتفادي تهديد القوى الأجنبية، أو تحطيمها.

(ب) مناهج السيطرة. بالإضافة لذلك، يمكن تصنيف العلاقات الإمبريالية وفقًا لطريقة ممارسة السيطرة على الشعوب الخاضعة.

أنماط الضغط الممارس. يتراوح الضغط من الممارسات السلمية نسبيًا (المعاملات التمويلية، والاقتصادية العادية، النشاطات الثقافية، والجدل الديبلوماسي)، مرورًا بالاجراءات القسرية (الرشوة، الجزاءات الاقتصادية، الاكراه بالتهديد العسكري)، وحتى العنف الصريح (الذي يتراوح من الاستعراض الوقتي للقوات المسلحة، حتى الفتح الفعلي، والقمع الدائم).

الأدوات القانونية. يحتوى القانون الدولي على مجموعة كبيرة من الأدوات التي يمكن استخدامها لممارسة السيطرة: الاستئجارات، الامتيازات، التنازلات الأجنبية، الوصايات، التحالفات القسرية، الاحتلال المؤقت، الالحاقات الدائمة ... إلخ.

العلاقات السياسية الفعلية. تماشيًا مع **هانز كون**(1958,p.4)، بإمكاننا التمييز بين خمسة أنماط للعلاقات الإمبريالية، وفقًا لما إذا كان (**1**) الشعب الخاضع يتمتع باستقلال تام داخل إطار إمبريالي. (**2**) الخاضعون الأفراد يتمتعون بالمواطنة الكاملة في الدولة الإمبريالية، وينكر عليهم التعبير عن القومية المنفصلة. (**3**) الشعوب الخاضعة قد أُبخست مكانتها لمكانة وضيعة دائمًا. (**4**) الشعوب الخاضعة قد أبيدت من الناحية الفيزيقية. (**5**) أمة واحدة تؤسس الهيمنة السياسية، وتحتفظ بها على الوحدة السياسية الخارجية التي يأهلها شعب من أية سلالة، أو أية مرحلة للتطور الثقافي. ويستخدم **كون** مصطلح "الاستعمارية" للفئة الأخيرة منها.

(جـ) القوات النشطة. يمكن تمييز الأنواع المختلفة من الإمبريالية، والنظريات حولها- كذلك، وفقًا لما إذا كان يعتقد أن أفراد مستقلين، أو جماعات اجتماعية خاصة، أو ظرف نوعي للأمم، أو الخصائص العامة للنظام الدولي، هي التي تؤلف جوهر الفعل الإمبريالي.

الأفراد كعوامل رئيسية للإمبريالية. قد تنشأ السياسات الإمبريالية، في الأساس، عن الطموحات الشخصية لـمُنّ في مواقع التأثير السياسي الفعال، أو الضغوط السيكولوجية الواقعة عليهم، وقد ينشأ هذا التأثير عن أدوارهم السياسية الرسمية، أو غير الرسمية في الوطن، أو عن أهميتهم الاستراتيجية المقترنة بنجوميتهم الديبلوماسية في الخارج (مثال **سشيل رودس**، والإمبرياليين الخصوصيين)، وقد تتضمن هذه الفئة، أيضًا، تلك النظريات التي تعزو الإمبريالية إلى ردود الأفعال السيكولوجية الفردية الموازية لـمُنّ يدعمون العدوان الجماعي،

وبالإضـــافة لذلك، فإنَّ دور الأفراد، وردود أفعالهم، يمكن تفســـيره، على نحو مقنع، على أســـاس الظروف والعلاقات الاجتماعية الخاصة.

الجماعات الاجتماعية كأوعية للإمبريالية. إنَّ ســائر أنواع الجماعة الاجتماعية، تقريبًا، مسـئولة عن الأفعال الإمبريالية: الســلالات الحاكمة، في ســبيل المجد، الثروة، والهيمنة. الفرق الجندية الارســتقراطية، اعتمادً على المكانة، والدخل. ضــباط الجيش، والموظفين المدنيين الذين تنزع ولاءاتهم للاندماج الحصــري مع مصــالح الدولة التي يخدمونها، الطبقات الوســطى، وهم الداعمين الطبيعيين للدول القومية. أصـــحاب الأيديولوجيات الدينية، والفكرية، الذين يمجدون نظام أو ثقافة ســياســية معينة. الفلاحون المغالون في التعلق الموروث بأرض الأجداد، الذين يسـهل اقناعهم بقيمة احتلال الأراضـي الجديدة من خلال الفتح الأجنبي. البروليتاريا الحضـرية الميالون للتهليل للمغامرات الأجنبية، لتعويض حياتهم المضـــطهدة، المداســـة بالأقدام، ومع ذلك، فإنَّ التحليل الأوثق يكشـــف، عادة، عن عدم كفاية تفســـيرات الجماعة الواحدة، جزئيًا، لأن وحدتها البديهية ثبت زيفها بواسطة البحث التاريخي التفصيلي، وجزئيًا، بسبب الأهمية الخاصة لبعض الجماعات التي يمكن تفسيرها، ذاتها، في ضوء العوامل الأخرى.

الإمبريالية كامتداد للقومية. ولئن رأى الســـوســـيولوجيون الأقدمون جذور الإمبريالية في الكفاح الاجتماعي، فقد أشـار المفكرون المحدثون إلى القوى الواقفة خلف القومية المزعومة، وفسـروها، بدورها، بوصـفها المنتوج الحتمي لعمليات الاتصـال الخاصـة التي تعزز، دائمًا، التماسـك القومي على حسـاب التفاعل الدولي، وبوصـفها **ليًا** لعدم الأمان المنتشـر (وهو بذاته نتاجًا للتغيرات الاجتماعية المتنوعة) تجاه الأعداء المزعومين داخل الوطن، وخارجه، وبوصفها النتيجة الحتمية للتشوهات، أو للآراء المقولبة في إدراك الجماعات والأمم الأخرى، أو بوصفها نتاجًا للأيديولوجيات الجديدة التي تُعزا للحقوق الخاصة للأمم المحددة في الصراع الدولي المزعوم من أجل البقاء، ولئن كان لمثل هذه النظريات جدارة الملائمة للتطبيق، فإنَّها تخفق في تفسير غياب السياسـات التوسعية من جانب بعض الأمم، وفي ظهور الإمبريالية قبل فترة طويلة من تطور القومية، بوصـفها العامل المهيمن في علم السياسة العالمي.

الإمبريالية بوصـــفها النتيجة الطبيعية لعلاقات القوى الدولية. لقد اعتقد كثيرون من المراقبين أن الإمبريالية هي النتيجة الحتمية للوجود التلقائي للدول المسـتقلة ذات السـيادة، لقد بدأ البعض من فرضـية أن توازن موقف القوة يؤدي، بطريقة آلية، إلى محاولات الخصـــوم لتقوية مواقفهم على حســـاب الدول، والأقاليم الضعيفة، وهو ما يستهل، بدوره، الدائرة الأثيمة للخوف، وعدم الثقة، والتسلح الذي يقوي النزعات العدوانية، وأكد آخرون على عدم الاستقرار الموضوعي لعلاقات القوة، لأن كل حرب تنثر بذور حرب جديدة، من خلال الروح التوسعية المستمرة للمنتصرين، أو الرغبات الانتقامية للخاسرين، وفيما يبدو، إنَّ علاقات القوة الراسخة يمكن أن تصبح، علاوة على ذلك، غير مستقرة من خلال التغيرات في الإرادة، أو التحويرات في متغيرات القوة التي تثير المخاوف الجديدة، والآمال الجديدة للفتح، ولقد نظر آخرون للعلاقات بين الدول الأقوى والأصـــعب على أنها غير مستقرة بالتعريف.

وكما هو واضح من هذه النماذج، وما عداها، فإنَّ تفسير الإمبريالية يحتجب في نظرية عامة للعلاقات الدولية، وأن المصطلح يفتقد إلى دلالته التاريخية، ويصبح مفهومًا نظريًا محضًا، يتم تعريفه، على نحو مختلف، في سياق الأنساق النظرية الخاصة.

ولذلك، فإنَّ كلمة "إمبريالية" تقع برمتها تحت رحمة مستخدميها، ولقد تآكلت الكلمة بفعل الاستخدام العاطفي المتكرر، ولكن إذا **كلَّ** استخدامها كأداة فكرية، فإنَّ من المؤكد، أن غموضها الناتج لن يمحو قوتها الكامنة بوصفها شعارًا سياسيًا.

المقال الخامس

الامبريالية، والاستعمارية والاستقلال

ديفيد سترانج

- Strang, D.; "Imperialism, Colonialism, and Decolonialism"; in Edgar F, Borgatta; Encyclopaedia of Sociology; Vol.2, Macmillan Reference USA, New York, 2000.

الامبريالية، والاستعمارية والاستقلال

ديفيد سترانج

إنَّ التوسع الاستعماري للدول الأوروبية ناحية الأمريكتين، وآسيا، وأفريقيا، والمحيط الهادي، وما أعقبه من انهيار لهذه الإمبراطوريات، وظهور الدول الأمة المستقلة محلها، يمثل حركة مزدوجة لها أهميتها التاريخية العظيمة، وفيما يلي مراجعة موجزة للخطوط الكفافية الأكبر لهذا التاريخ، وتلخيص لبعض المناقشات المحورية حول أسبابه، ونتائجه.

الامبريالية والاستعمارية

لقد استخدم مصطلح "إمبريالية"– للمرة الأولى– في العقد الرابع من القرن الثامن عشر، لاستدعاء التوسع النابليوني، ولقد حقق المصطلح معناه المعاصر الجوهري قرب نهاية القرن، بوصفه وصفًا للتوسع الاستعماري المحموم لبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، ولكن المصطلح لم يقتصر على التوسع الاستعماري الرسمي، وبشكل خاص، إنَّ التبعية المستمرة لمعظم العالم الثالث، والشركات متعددة القوميات غالبًا ما تفهم بوصفها الاستعمارية المجددة، أو الإمبريالية المجددة(Magdoff,1969; Nkrumah,1966).

وتُعرف الجهود الحالية لاستنباط الاستخدامات المتشعبة مصطلح **الإمبريالية**، عمومًا، بأنها انشاء علاقات الهيمنة، والابقاء عليها بين الجماعات السياسية، وقد يُنظر لمثل هذه العلاقات على أنها علاقات سياسية صراحة، سواء بالمعنى الضيق للسيطرة الادارية المباشرة، أو بمعناها الأشمل، الذي يشير للسيطرة الرسمية، أو غير الرسمية على سياسة الدولة، وسيادتها، وثمة تصورات اقتصادية للامبريالية، قد طورت نظيرًا اقتصاديًا لهذه المفاهيم، وأحلت علاقات السيطرة الاقتصادية، أو الاستغلال محل علاقات الهيمنة السياسية فيها.

ولقد أُنتحلت "الامبريالية" بمعنى أضيق لدعم خطوط مستقلة للبرهان، ولقد فهم تصريح **لينين** بـــ"أن الامبريالية هي مرحلة الاحتكار في الرأسمالية"(1939:88)، بأنه نقلة في هذا الاتجاه، ويؤكد **أريجي**– بين آخرين– على أن **لينين** كان يستنبط قضية وجودية، ولقد اقترح تأويل "الامبريالية، أو النزوع للحرب بين البلاد الرأسمالية كنتيجة ضرورية لتحويل الرأسمالية إلى احتكار، أو تمويل رأس المال"(1978:14).

وإذا عادلنا الامبريالية مع تأسيس الهيمنة السياسية، والابقاء عليها، تظل هناك علاقة حرجة بين **الامبريالية** و**الإمبراطورية**، من الناحية الكلاسيكية، إنَّ "الإمبراطورية" تشير إلى البيروقراطيات الزراعية العظمى التي هيمنت في العصور القديمة، بداية من الأزتك وحتى الصين، ومن سومر وحتى روما الامبريالية، ومن غير الواضح، إذا ما كانت هذه الصروح أشبه بالإمبراطوريات الاستعمارية لما وراء البحار للدول الغربية، أم بالبُنى الحالية للاعتماد على الاستثمار الأجنبي، ولقد استغرقت البيروقراطيات الزراعية تقسيمات عرقية تفصل بين الطبقات (أو بين المحاربين، والمنتجين القرويين)، وليس الجماعات بكاملها، أو الأمم(Gellner,1983).

أما الاستخدام التاريخي الثاني لـــ"الإمبراطورية" فإنَّه يتمثل في الصورة الذهنية للعصور الوسطى للنظير الزمني (الدنيوي) للكنيسة الرومانية(Folz,1969; Guenee,1985)، ففي محل البُنية الأجنبية، وغير الشرعية، كان يُنظر للإمبراطورية بوصفها نظامًا سياسيًا لتوحيد العالم المسيحي، ومنذ احياء **شارلمان** لمفهوم الحكومة العالمية،

عاش هذا المفهوم في هيئة شبحية متزايدة، من خلال الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ثم تقهقر إلى الوراء كقوة سياسية فعلية مع إنشاء الدول الاستبدادية، ثم اختفى بوصفه صورة ذهنية قاهرة مع ظهور الدولة- الأمة.

وبالمقابل مع هذه التفاهمات التاريخية للإمبراطورية، فإنَّ التصورات الحديثة للامبريالية تُعول على فكرة أن السيادة الشعبية تشكل أساس الجماعة السياسية، وفي ظل هذا المفهوم (السيادة الشعبية) تشير فكرة الهيمنة إلى العلاقات التي تتجاوز داخل الجماعات، ولو كان بالإمكان تطبيق معايير الأمم المتحدة- حاليًا- لتحديد الاستعمارية- قبل عام 1700، لكان- حريًا- بكافة الأقاليم لأن تكون اجزاء من الإمبراطوريات، ولكان- حريًا- بالشعوب بأسرها لأن تكون رعايا لها، وليس مصادفة أن ظهر مفهوم الامبريالية مع نشأة الدولة- الأمة: إنَّه يشير للزخم التوسعي لجماعة قد تم تنظيمها داخليًا حول (**أسطورة**) السيادة الشعبية.

- التوسع السياسي الأوروبي. يمكن وصف التوسع الأوروبي عبر البحار بأنه عملًا وحشيًا ظهر في مرحلتين، الاستعمارية، والامبريالية. في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أنشأت القوى المسافرة بحرًا شبكات المقاطعات الاستعمارية بموازاة طريق الإنديز الشرقي، ولم يمر نصف قرن عقب رحلات **كولومبس**، إلَّا وكان الفاتحون الأسبان قد دمروا الإمبراطوريتين الإنكية، والأزتكية، وأرسلوا بالذهب والفضة إلى أسبانيا، وفي القرنين التاليين استعمرت أسبانيا، والبرتغال، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وهولندا- فعليًا- الكاريبي، وأمريكا الوسطى والجنوبية، والساحل الأطلنطي الشمالي، ولقد أدت الفترة الاستعمارية- بذاتها- إلى نشوب حروب الاستقلال القومي في الأمريكتين بين عامي 1776 و1830، ولقد وضعت هذه الحروب حدًا لتحكم الدول الأوروبية، إلَّا في بعض المراكز التجارية، ومزارع السكر المنهكة.

ولقد بدأت الفترة الثانية للتوسع- وهي فترة التوسع الامبريالي، دون الاستعماري- بعد فترة خلو العرش التي تميزت بالسيطرة البحرية البريطانية، وفي غضون ثلاثة عقود بعد عام 1880 فإنَّ التزاحم على الأقاليم البعيدة، أو الزحف نحوها- أفريقيا، وجنوب شرقي آسيا، والمحيط الهادئ- قد أدى إلى تقسيمها فيما بين بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، والبرتغال، بينما استولت الولايات المتحدة على بقايا الإمبراطورية الأسبانية، ولم يتضمن هذا التوسع أية هجرة متروبوليتانية: حيث لم يشكل الموظفون الاستعماريون، والتجار، والمزارعون، والمُنصرون إلَّا قشرة نحيلة فوق المجتمعات الأهلية الأصلية.

وتكمن مصادر البُنى السياسية للحكم الامبريالي في التقاليد المتروبوليتانية، والأهلية، لقد نظمت المستعمرات- من الناحية الرسمية- بموازاة الخطوط المتروبوليتانية(Fieldhouse,1966)، ولئن عكست المستعمرات الاستيطانية البُنى السياسية الوطنية مباشرة(Lang,1975)، استدعت المستعمرات غير الاستيطانية البُنى المتروبوليتانية في شكل أكثر تجريدًا، ولقد حاول البريطانيون تكييف أنساق الحكم المحلي، وعمد الفرنسيون لتأسيس إدارة مركزية موحدة(Lugard,1965)، وقد أدت سطحية الحكم الامبريالي إلى حدوث تغييرات ضخمة في الترتيباب الإدارية الفعلية، وإنَّ عولت الإمبراطوريات التي تمثلت مبادؤها الهادية (الفرنسية، والبرتغالية) في الاستحواذ- بقوة- على السلطات، والتقاليد الأهلية الوطنية.

لقد تباينت المستعمرات عبر البحار في قوة علاقتها الاقتصادية بالبلد الأم، وطابعها، ولقد كان القليل منها يمثل مصدرًا للثروات العظيمة للاقتصاد المتروبوليتاني، ولعل أبرزها هو المستعمرات الاستيطانية، والزراعية

الأمريكية، والهند البريطانية، وشـــرقي الإنديز الهولندي، وثمة ما تمتع منها بقيمة اســـتراتيجية قصـــية: فقد تم الاســـتيلاء على معظم الإمبراطوية البريطانية- في الواقع- للحفاظ على خطوط الاتصـــال مع الهند، أما المستعمرات التي تم الاستيلاء عليها بعد عام 1880 فلم يكن لها أهمية كبرى للبلد الأم، سواء بوصفها أسواقً للمنتجات الامبريالية، أو كمصادر للمواد الخام.

- نظريات الامبريالية. تتمثل نقطة الانطلاق للنظريات الحديثة للامبريالية في كتاب **جون هوبســـون** "**الامبريالية: دراسة**" ([1902] 1965)، وبوصفه ناقدًا ليبراليًا للحرب البُويَريّة (البُويَر هو جنوبي الأفريقي من أصـول هولندية)، نظر **هوبســون** للتوسـع الامبريالي، بوصـفه بحثًا عن المنافذ الجديدة للاسـتثمار، ولقد حدد مصدره في رأس المال الفائض الذي تكدس بفعل الائتمانات المشتركة الاحتكارية، ولقد نظر **هوبسون** للتوسع الامبريالي على أنه مكلف للأمة ككل، وقد حاول فضـح المصـالح الخاصـة التي تدعم الامبريالية، ولقد اقتنع- أيضًا- بأن الفوائض الرأسمالية يمكن استنفاذها بطريقة وطنية أهلية بتسوية توزيع الدخل.

أما كتاب **لينين "الامبريالية: المرحلة القصـــية للرأسمالية"** ([1917] 1939) فإنَّه يقدم الايضـــاح الأكثر تأثيرًا للتحليل الاقتصـــادي للامبريالية، يتفق **لينين** مع **هوبســـون** على أن الامبريالية نبعت من الحاجة للاستثمار خارج الاقتصاد الأهلي، معتمدًا- صراحة- على تحليل **هيلفردنج** ([1910] 1981) لتمويل رأس المال بوصفه مرحلة في الرأسمالية، ولقد اهتم بإثبات أن الامبريالية كانت نتاجًا ضروريًا لآليات الرأسمالية (بالمقابل مع تحدس **هوبسون** لـــ**كينز**)، والتأكيد على أن الدافع التوسعي لا يمكنه أن يكون متساويًا من الناحية الكونية (إزاء مفهوم **كاوتســـكي** للامبريالية الفوقية)، لقد أكد **لينين** على أن تفاوت التنمية تجعل من الحرب الامبريالية أمرًا حتميًا، بمجرد أن يطالب "المبتدؤون المتأخرون" بمكان لهم تحت الشمس.

أما الكتاب التاليون مثل **باران** و**سـويزي** (1966)، و**فرانك** (1967)، و**والرسـتين** (1974) فإنَّهم يعتمدون على التعاليم الماركسية، والنظريات الأمريكية اللاتينية لـ**التبعية** لاقتراح تحليل اقتصادي بديل للامبريالية، ويؤكدون على أن العلاقات الاقتصادية الدولية تستغرق النقل الصافي لرأس المال من "**المحيط**" إلى "**مركز**" النسق الاقتصـادي، ولقد أشـاروا إلى التواصـل في هذه العملية، بداية من التوسـع الاسـتعماري القديم، وحتى الامبريالية المحدثة المعاصـــرة، وإلى أنها تتم بتعارض لازع مع التعاليم اللينينية التي تؤكد على أن الغزوات الاســـتعمارية تقحم المجتمعات غير الرأسمالية في الاقتصاد العالمي.

وثمة آخرون قد درسوا الطموحات، أو العلاقات السياسية، كونها تمثل **الوتد الأصلي** للامبريالية، وفيما يعتبر التفسير الأهم في هذا المضمار، يقلب **شـومبيتر** (1951) المنظور الماركسي رأسًا على عقب، فقد لاحظ **شـومبيتر** أن الموتيفا المميزة للإمبراطوريات القديمة هي التوسـع العسـكري من أجل التوسـع العسـكري بذاته، أما الامبريالية فقد ظهرت كصفة تأسلية atavistic (التأسل: حنين العودة لصفات الأسلاف) في الارستقراطية الاقطاعية للمجتمعات الحديثة، للتأكيد على عدم ملائمة الزاوج بين السـيكولوجيا الاجتماعية **للمقاتل**، والروح الكادحة والحذرة **للمقاول**. وثمة منظور سـياسـي أخر يعالج النشـاط الامبريالي بوصـفه نابعًا من البُنية الفوضـوية لنظام الدولة الغربية(Cohen,1973; Waltz,1979)، ففي غياب نظام قانوني مفروض بالقوة، تملك هذه الدول الرغبة

في التوسع حين سنحت الفرصة لذلك، أو تحمل الضعف بالتناسب مع الدول العدوانية، ويفسر هذا المنظور الامبريالية الأوروبية في القرن التاسع عشر، بوصفها نتاجًا لتزايد مستويات التنافس والصراع الدوليين.

وسواء كانت تحليلات الامبريالية اقتصادية، أو سياسية، فإنَّ معظمها أحل مصادرها في منطق الغرب، وأخرج الشعوب الأهلية من هذه العملية، ولإصلاح هذا الخلل قدم **جون جالاغير**، و**رونالد روبينسون** تنقيحًا هستريوجرافيًا، حين أكدا- في مقالهما الرائد "**امبريالية السوق الحر**" (1953)- على استمرار السياسة البريطانية بين الامبريالية غير الرسمية لمنتصف القرن الثامن عشر، والهجوم على المستعمرات بعد عام 1880، أما **روبينسون** وزملاؤه فقد أكدوا في كتابهم "**أفريقيا، والفيكتوريون**" (1961)، على أن المقاومة الأهلية المتزايدة للتأثير الأوروبي هو الذي دفع بريطانيا إلى إستبدال الهيمنة غير الرسمية بالهيمنة الرسمية، وفي الكتاب التالي (1972) أكد **روبينسون** على الوجه الآخر للعملة: كيف عولت الإمبراطوريات الغربية بوصفها أنساق سياسية على التعاون المحلي.

الاستقلال عن الاستعمار

يشير مصطلح "الاستقلال عن الاستعمار" إلى تزحزح الحكومة عن وضع التبعية السياسية إلى وضع الاستقلال الرسمي، أو السيادة، وفي استخدامه الحديث، من المفترض- عمومًا- أن يكون المركز الامبريالي، أو المتروبوليتاني منفصل- فيزيقيًا- عن الملحق التابع، وأن يكون المجتمعان متميزان من الناحية العرقية، ويشير المصطلح إلى عدم تكامل إمبراطوريات ماوراء البحار الغربية، وما أحل محلها من دول ذات سيادة في الأمريكتين، وآسيا، وأفريقيا.

ثمة طرق عديدة يمكن للاستقلال عن الاستعمار أن يحدث بها، والأكثر تواترًا هو أن يصبح الملحق التابع دولة مستقلة جديدة، أي كينونة سياسية يتم الاعتراف بسيادتها في الحلبة العالمية بوصفها دولة مستقلة عما عداها من الدول، وبوصفها تقتني فلسفة تشريعية نهائية على منطقة محددة، وقطاع من السكان، والأقل تواترًا، هو أن يظهر الاستقلال عن الاستعمار عبر الاندماج الكامل للملحق التابع في دولة قائمة، بحيث لا يعد منفصلًا وخاضعًا لها.

ومن غير الواضح متى يظهر الاستقلال، أو ما إذا كان قد حدث، أو لم يحدث، يمكن وصف علاقة بورتريكو بالولايات المتحدة على أنها علاقة تبعية استعمارية، أو اتحاد حر، وفي الستينيات، إدعت البرتغال عدم وجود أية مستعمرات تابعة لها، وإنما مناطق عبر البحار اندمجت- من الناحية الرسمية- في الدولة البرتغالية الموحدة(Nogueira,1963)، وحين لا يكون ثمة تنازع حول العلاقات السياسية، فإنَّ غياب الصراع يجعل من الصعب معرفة متى تحققت السيادة، على سبيل المثال، يمكن إيراد حجج لتأريخ الاستقلال الكندي في عام 1867، أو 1919، أو 1929، أو 1931.

- الانكماش السياسي الأوروبي. من الناحية الواقعية، لقد ظهر كل الاستقلال عن الإمبراطوريات الغربية فيما وراء البحار في حقبتين تاريخيتين(Bergesen and Schoenberg,1980)، لقد حصلت المستعمرات الأمريكية الرئيسة على استقلالها في أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، وشهد منتصف القرن

العشـرين موجة أسـرع، وأكثر اكتمالًا للاسـتقلال عن الاسـتعمار في سـائر انحاء العالم، ولقد تباينت أنماط المستعمرات في الوجود في كل فترة، وطبيعة عملية الاستقلال عبر الفترتين(Fieldhouse,1966; Strang,1991a).

لقد بدأت الموجة الأولى للاسـتقلال مع اسـتقلال المسـتعمرات الأوروبية الثلاثة عشـر لبريطانيا التي شـكلت الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد فجرت الثورة الفرنسـية ثورة العبيد التي أدت- في النهاية- إلى استقلال المستعمرة الفرنسية Saint Domingue بوصفها هاييتي، أما البرازيل البرتغالية، وأمريكا الوسطى والجنوبية الأسبانية فقد استقلت بعد الحروب النابليونية التي عزلت أمريكا اللاتينية عن شبه الجزيرة الأيبيرية.

ولئن اقتصرت الفترة الأولى للاستقلال على الأمريكيتين، كان الاستقلال في القرن العشرين كونيًا في المنظور، ولقد تضمن استقلال شبه القارة الهندية، وجنوب شرقي آسيا، وأستراليا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، ودول الكاريبي، وبين الحربين العالميتين حصلت بعض المستعمرات الاستيطانية لبريطانيا، وعدد من المآوي الرخوة على الاستقلال، وعقب الحرب العالمية الثانية، حصلت المستعمرات الآسيوية الرئيسية- الهند، وأندونيسيا، والهند الصينية، والفلبين- على الاستقلال، وأثناء الستينيات، تعاجلت وتيرة التغير بسرعة بالغة، ولقد شهد هذا العقد استقلال أفريقيا بأكملها، وبحلول الثمانينيات، كانت كافة المستعمرات الأوروبية قد حققت الاستقلال، أو اندمجت في دول مستقلة ذات سيادة.

وينتهي أول الاختلافات الأساسية بين حقبتي الاستقلال إلى مْنّ كانوا يبحثون عن الاستقلال، لقد كانت الاستقلالات الأمريكية الأولي بمثابة ثورات كريبولية (الكريبوليون هم النزلاء البيض المنحدرين من أصول أوروبية، ولا يزالون يحتفظون بلغاتهم وثقافاتهم الأصلية الفرنسية، والأسبانية)، حين تطلع أسلال المستوطنين الأوروبيين إلى الاستقلال **السياسي** عن "البلد الأم"، ولقد كانت الثورة الأمريكية، والحروب الأسبانية من أجل الاستقلال ثورات **سياسية**، و**ليس** ثورات **اجتماعية**، هذا، وإن قدمت ثورة العبيد في هاييتي الاستثناء الوحيد لترهيب القوميين الكريبوليين، بالإضافة إلى الموالين لهم في غيرها.

وبالمقابل، لقد تجذرت الاستقلالات في القرن العشرين في **الحركات الوطنية** من أجل الاستقلال، وليس الحركات الكريبولية، وذلك، لأن الاستقلال **كان يعني لها الحرية** من الحكم الأجنبي العرقي، وبعد الحرب العالمية الثانية، عارضت الأقليات المستوطنة الاستقلال، لأن الاستقلال القومي كان يعني القضاء على امتيازاتهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، إنَّه فقط في جنوب أفريقيا بقيت حكومة الأقلية العنصرية بعد الاستقلال.

لقد اختلفت الموجتان الأولى والثانية للاسـتقلال- أيضًـا- في مقدار العنف المتضـمن، لقد تحقق الاستقلال المبكر في الأمريكتين من خلال الاقتتال العسكري بين القوى المستوطنة والامبريالية، ولقد احتدمت الحروب من أجل الاسـتقلال في المسـتعمرات الأوروبية الثلاثة عشـر لبريطانيا، وفي أمريكا الوسـطى والجنوبية الأسبانية، وفي هايتي، فقط في البرازيل البرتغالية تحقق الاستقلال دون أي قتال، والسبب هو أن البرازيل كانت تملك كتلة سكانية أكثر ثراء، وعددًا عن البرتغال.

وأثناء القرن العشـرين نشـبت حروب متطاولة من أجل الاسـتقلال في الهند الصـينية، وأندونيسـيا، والجزائر، وأنجولا، إلَّا أنها كانت استثناء عن القاعدة، وذلك لأن معظم المستعمرات حصلت على الاستقلال، دون نشـوب أي عنف منظم بين الدولة الامبريالية والقوميين الـمُسـتعمَرين، وفي معظم أفريقيا، تخلت القوى

الامبريالية عن المستعمرات بعد الإشارة الأولى من المعارضة الشعبية للحكومة الاستعمارية، وبحلول عقد الستينيات،كان الاستقلال يمثل نشاطًا روتينيًا لكثير من القوى الامبريالية، ولقد تحقق- غالبًا- من خلال التعبيرات المؤسساتية عن الإرادة الشعبية، مثل الاستفتاءات.

- أسباب الاستقلال. ثمة مجموعة من البراهين قد تطورت حول العوامل التي تسهم في الاستقلال، وعلى حين اهتمت معظم المعالجات بمعالجة دولة تابعة واحدة، أو إمبراطورية واحدة، ثمة عدد من الجهود لتطوير تحليلات مقارنة- صراحة.

وفي الغالب، لقد تم النظر للاستقلال بوصفه الناتج الطبيعي للتغير البنائي في الدولة التابعة- ذاتها، ولقد كان يُنظر لمستعمرات المستوطنين بوصفها خاضعة **لعملية طبيعية للتغيار الاحيائي**، وهو ما تم التعبير عنه بوصفه بديهية فيزيوقراطية (مذهب في الاقتصاد السياسي نشأ في فرنسا في ق 18 يقول بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها) تقول إنَّ المستعمرات هي **كالفاكهة التي تسقط من الشجرة حين تنضج**، ولقد تأثرت المجموعات السكانية الأهلية- بشكل جوهري- بالاحتكاك بالبُنى الاقتصادية والسياسية الغربية- أيضًا.

وفي نوعي المستعمرات معًا، لعل الظرف الخاص الذي يترائى أنه يعجل الاستقلال كان هو بزوغ القومية المحيطية، لقد بدأت مستعمرات المستوطنين- عمومًا- بوصفها نقابات اقتصادية قننتها الدول الأوروبية، ونظرًا لأن الشعوب غير الأوروبية كانت مجتمعات قبلية، أو انقسامية- عمومًا- قبل الاستعمارية، اعتمدت البُنى الامبريالية- في الأساس- على التعاون مع النخب الوطنية(Robinson,1972)، ولقد كان الاستقلال يتطلب رؤية جديدة للملحق التابع المُستعمرَ بوصفه مجتمعًا قوميًا(Anderson,1983; Diamond,1958).

ولقد أسهمت القوى الاستعمارية- دون قصد- في تشكيل رؤية قومية، ولقد فعلت ذلك- جزئيًا- بتحفيز ظهور الجماعات الاجتماعية الجديدة- البرجوازية الأهلية، والعمال غير المهرة، والموظفين المدنيين، والمدرسين- التي هي **حواضن** القومية الاستعمارية، والاستقلال، لقد عمل الاحتكاك مع القوة الاستعمارية على تعريض هذه الجماعات لمفاهيم الدولة- الأمة الغربية، ومؤسساتها، بينما أنكرت عليها تلقائيًا حقوق المشاركة، لقد غازل المستوطنون- بالطبع- مفاهيم هذه الحقوق معهم (انظر: Bailyn 1967، وGreene 1986، حول الأصول الأيديولوجية للثورة الأمريكية)، وفي هذه الظروف، كانت القومية سلاحًا من الممكن أن يتحول- بسهولة- صوب خالقيها (Emerson,1960; Srang,1992).

وعلى حين نشأت الضغوط من أجل الاستقلال- دومًا- من الملحق التابع، فقد لعبت استجابة القوة المتروبوليتانية دورًا حاسمًا في الحصيلة النهائية، لقد تمثل التقابل الكلاسيكي في السياسة الامبريالية في "**الاتحاد**" البريطاني، و"**الاستيعاب**" الفرنسي (هذا مع أن التقابلات الموازية بين السياسات الامبريالية للدول المتحدة والبرتغال كانت أكثر غرابة)، لقد بُنيت الإمبراطورية البريطانية- من الناحية الإدارية- حول الحكم غير المباشر، والاستقلال المحلي، وهو ما سمح بكثير من المرونة في رد الفعل الامبريالي تجاه ضغوط الاستقلال، وبالمقابل،

كانت الإمبراطورية الفرنسية تهدف إلى استيعاب مستعمراتها في جمهورية موحدة، مما أدي إلى المقاومة الأكثر حزمًا للاستقلال.

ولقد ظهر الاستقلال لأن توازن القدرة العسكرية قد تحول ضد الدول المتروبوليتانية، وهو أمر كان حاسمًا لاستقلال الأمريكتين، وذلك، لأن المجتمعات الكريبولية التي تزايد نشاطها وقوتها لم يعد من الممكن السيطرة عليها من خارج الأطلنطي، وبعد الحرب العالمية الثانية، بلغ الضعف المتروبوليتاني حدًا مؤثرًا، وقد وجدت الدول الاستعمارية الأوروبية نفسها وقد أُحيلت إلى وضع القوى من الدرجة الثانية، وفي الأوقات الحاسمة بعد عام 1945، لم يكن بمقدور الحكومات إرسال القوات العسكرية الكافية إلى خارج الحدود للسيطرة على الأحداث: البريطانيون في السويس، وفرنسا في الهند الصينية، والجزائر، والهولنديون في إندونيسيا.

وأخيرًا، ثمة العديد من العوامل، أو العمليات المنهجية يمكن وصلها بالاستقلال، أولها هو ظهور دولة تحقق لها الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المسرح العالمي، ولقد تطلعت الدول "المسيطرة" لانشاء نظام لسوق حرة كونية، يتيح لها الدنو من الأسواق بتكلفة أقل عما كان يتحقق لها بفعل السيطرة الرسمية (Bergesen and Schoenberg,1980; Boswell,1989; Krasner ;1976)، ويشترك هذا البرهان في كثير مع مفهوم **جالاغير وروبنسون** (1953) لـ"امبريالية التجارة الحرة"، ولقد فضلت الدول المتروبوليتانية **التكلفات العلوية** للإمبراطورية، ولقد دعمت بريطانيا والولايات المتحدة كلتاهما كسوف الإمبراطوريات المنافسة، وتجنبتا انشاء إمبراطورية خلال فترات الهيمنة الكونية لهما.

أما العامل المنهجي الثاني، فإنَّه يتمثل في قابلية العدوى للاستقلال، لقد أُستخدمت الثورة الأمريكية بوصفها نموذجًا للعصيان المسلح في هايتي، وأمريكا اللاتينية، وبعد الحرب العالمية الثانية، مارس استقلال الهند، والهند الصينية، وأندونيسيا تأثيرًا جوهريًا على الشعوب المُستعمرَة في سائر انحاء العالم، ولقد كانت قابلية العدوى للاستقلال أكثر وضوحًا في تلك السرعة التي اكتسحت أفريقيا، ولقد حازت ثلاثة وثلاثين مستعمرة على استقلالها بين عامي 1957 و1966.

وأخيرًا، فقد لعبت التفاهمات، والخطاب السياسي الكوني دورًا حاسمًا في الاستقلال، فبعد عام 1945، عارضت القوتان العظميان- من الناحية الأيديولوجية- الاستعمارية، هذا بالرغم من أن كل منهما قد اتهمت القوة العظمى الأخرى بالامبريالية، ولقد وجدت القوى الامبريالية الرئيسية (بريطانيا العظمى، وفرنسا، وهولندا) صعوبة في التوفيق بين الممتلكات الاستعمارية، والأفكار السياسية للحكومة القومية الناشئة، ومؤسساتها، ونتيجة لذلك، تقوض أساس الاستعمارية تحت الضغط، ومع شجب الأمم المتحدة للامبريالية في عام 1960.

إنَّ التنظيم الاجتماعي لمجتمع، أو لوحدة إدارية، بوصفه "ملحقًا استعماريًا" أمر مهم للغاية من أجل الاحتشاد حول الاستقلال القومي، وذلك، بافتراض الفهم السياسي المعاصر، وكثيرًا، ما يتم وضع تمييز حاد بين إمبراطوريات ما وراء البحار للدول الأوروبية، و"المستعمرات الداخلية" مثل ولاس، أرمينيا، أو إريتريا، وبالرغم من تزعزع الأساس الإمبريقي لمثل هذا التمييز، فإنَّه واقعي فيما يترتب عليه، إنَّ تحديد الهوية بوصفها ملحقًا

استعماريًا يزيد في فرص حشد الدعم الداخلي، والخارجي للقومية الأهلية، وهو يقلص- كذلك- الإكراه الذي قد تحشده الدولة المتروبوليتانية على نحو مشروع- تمامًا.

- نتائج الاستقلال. لقد أثارت المعاني الضمنية للاستقلال بالنسبة للمفاهيم الأعم للهيمنة الدولية كثيرًا من الخلاف، ينظر منظرو التبعية والنظام العالمي للاستقلال بوصفه التغير الناتج في **الشكل** المحض، وليس في **المضمون**، وفي علاقات المركز- المحيط(Chase-Dunn and Rubinson,1979)، ويتمثل البرهان في أن الاحتكاك بين الاقتصاديات الأكثر تطورًا، والأقل تطورًا يميل- عمومًا- لدعم التباين بينها، حتى في غياب السيطرة السياسية الصريحة، ولقد حاول هؤلاء البرهنة على أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي يبطئ النمو الاقتصادي على المدى الطويل(Bornschier, et al. 1978)، وصياغة البُنية السياسية والاقتصادية للمجتمع التابع (Amin,1973; Cardose and Faletto,1979).

وبالرغم من هذه الهموم، من الواضح أن الاستقلال يستغرق تحولًا أساسيًا في البُنى المتعلقة بالتبادل الدولي، وبخاصة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إنَّ الدول المعاصرة مسلحة بالحقوق المقبولة- على نحو واسع- للسيطرة على النشاط الاقتصادي داخل حدودها الاقليمية، بما فيها الحق في تأميم الصناعات المملوكة للأجانب، والنكث بالعقود مع الشركات متعددة القوميات(Krasner, 1973; Lipson,1985)، ومن الواضح أن أمم العالم الثالث تحتشد حول هذه الحقوق، ويتناقص التأثير السلبي للتبعية الاقتصادية حين تكون الدولة المحيطية قوية.

وبالرغم من أن مفاهيم التبعية، والاستعمار المجدد تمثل موضوعًا للخلاف الحار، فإنَّ النتيجة المباشرة للاستقلال تمثلت في التوسع على مستوى العالم لمجتمع الدولة الأوروبية في الأصل، ومعظم الاعضاء الحاليين للأمم المتحدة قد أصبحوا ذات سيادة من خلال الاستقلال عن الاستعمار(McNeely,1995)، ومن الناحية التاريخية، فإنَّ الوحدات السياسية البازغة انطلاقًا من الاستقلال تتمتع باستقرار لافت للنظر، وقليل هي البلاد التابعة سابقًا التي أُعيد استعمارها، أو الاستيلاء عليها، أو اندمجت، أو تفككت (Jackson and Rosberg 1982; Strang,1991a)، ومن المتوقع، أن يؤدي الاستقلال إلى بزوغ دول توصف بأنها من بين اللاعبين الأساسيين في النظام الاقتصادي، والسياسي الدولي المعاصر.

المقال السادس

ما بعد الاستعمارية

كاملا فيسوسودان

- Visweswadan; Kamala; "Post-Colonialism"; In Encyclopaedia of Cultural Anthropology; Vol.1, pp.988-992.

ما بعد الاستعمارية

كاملا فيسوسودان

يوحي المصطلح في أشكاله الاسمية "ما بعد الاستعمارية"، أو "ما بعد الاستعمار" بحركة، وحالة، أو صفة، اجتماعية سياسية، تاريخية، أو نقدية، تتجاوز الالتحام الذي يتعهده، لقد أُستخدم المصطلح في شكله الوصفي "ما بعد الاستعماري" لوصف أشياء شتى، بداية من بعض النقاد، والمفكرين، أو بعض النصوص النظرية، أو الأدبية، أو شعوب ومجتمعات بأكملها، وحتى نموذج الوعي، وإقامة دولة، وفترة تاريخية، وأخيرًا حالة العالم "**بعد**" الحديث ذاته، وفي الواقع، إنَّ الحالة بعد الاستعمارية غالبًا ما تستخدم كاختزال للاشارة إلى الورطات الوجودية للمبعدين السياسيين، واللاجئين الاقتصاديين الموزعين في المعابر الحدودية العديدة، بالإضافة إلى **الرأسمالية التابعة** للعالم الثالث، وانهيار الدول- الأمة الحديثة بفعل النزاعات، والصرعات العرقية، وعلى حين تولى البعض التأريخ لظهور المصطلح بمنتصف الثمانينيات، فإنَّه لا يوجد اجماع حول ما يعنيه، أو حول ما إذا كان من الواجب استخدامه- على الإطلاق، وعلى حين أسهم الأنثروبولوجيون في تطوير ما يعرف بـ"**النظرية بعد الاستعمارية**"، جاء زخمها الأكبر من المواقع الفكرية **خارج فرع المعرفة**، وبخاصة **أقسام الأدب**، والبرامج المعرفية المتقاطعة، كـ**الدراسات الثقافية**، هذا بالإضافة إلى أنَّ النظرية بعد الاستعمارية لا تمثل نموذجًا تفسيريًا موحدًا، وإنَّما تشتق وسمها- على نحو متباين- من **التحليل النفسي**، و**التفكيك**، والأشكال المختلفة **للماركسية**، و**الحركة النسوية**.

لقد تحددت ما بعد الاستعمارية بوصفها: **1)** وصفًا للحالات المؤسساتية في المجتمعات الاستعمارية السابقة. **2)** وصفًا مجردًا للحالة الكونية بعد الفترة الاستعمارية. و**3)** وصفًا للخطابات التي تبلورها التوجهات الابستمولوجية، والنفسية التي هي نتاجات لهذه الحالات. وداخل التعريف الأخير، يمكن العثور على وصفين متقابلين للخطاب بعد الاستعماري، **بوصفه نقدًا موجهًا** للأشكال المواتية للثقافة الأوروبية الأمريكية في بُنى الهيمنة، و**بوصفه أيديولوجيا** تعمل بهدف التعتيم على أعمال **الرأسمالية الحديثة**، وبالرغم من أن بعض الجدل قد دار حول ما بلغته ما بعد الاستعمارية، بوصفها محورًا استثنائيًا، أو محدودًا **للذاتية**، بين صفوة المفكرين في حقبة ما بعد الاستعمار في السياقات المتروبوليتانية للحرب العالمية الأولى، فإنَّ هذا المقال يحدد "ما بعد الاستعمارية"، بوصفها مسألة خاصة بالفترة والمكان، وذلك للكشف عن صلتها الوثيقة بالأنثروبولوجيا.

في وصفهم لأصول فترة ما بعد الاستعمار، أكد بعض الأنثروبولوجيين على أن فترة ما بعد الاستعمارية لم تكن إلَّا وسيلة مؤطرة بديلة لتمييز النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد كان مصطلح "**ما بعد الحرب**" بمثابة الواسم التاريخي لتعيين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى تقسيم ما أصبح يُعرف بالعوالم الأول، والثاني، والثالث، ولقد أُستخدم المصطلح لوصف العوالم المتروبوليتانية لأوروبا، والولايات المتحدة، بأكثر مما أُستخدم لوصف العالم الاستعماري السابق(Breckenridge & Van der Veer,1993)، وإذا كان مصطلح "**ما بعد الحرب**" قد أُستخدم لوصف الوضع الحالي للمجتمع الأوروبي الأمريكي، أو لسياسات الحرب الباردة بين

الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، فإنَّ مصطلح "مابعد الاستعمارية" قد أصبح يشير إلى العالم الثالث، أي يشير بوصفه مرجعًا إلى تلك الأمم، والشعوب التي خضعت للسلطة الاستعمارية في الماضي غير المعاصر، فبين عامي 1945 و1968 حصلت **ست وستون** بلد على الاستقلال السياسي من الحكم الاستعماري، ولقد تواصلت هذه العملية في العقود التالية حين ظفرت زيمبابوي بالاستقلال من البرتغال في عام 1975، وظفرت موزمبيق بالاستقلال من بريطانيا العظمى في عام 1980، لقد كان **كليفورد جيرتز** (1973) هو أول مْنّ طبق من الأنثروبولوجيين مصطلح "ما بعد الاستعمار" على الدول الجديدة، وذلك حين لاحظ أن "**التحرر** الرسمي" من الحكم الاستعماري لم يكن يمثل الذروة، وإنَّما كان **مرحلة**، إنَّها مرحلة نقدية، وضرورية، ولكنها كانت أبعد ما تكون عن المرحلة المتساوقة، أو التالية **له**.

إنَّ إعادة تسمية الخمسين سنة الأخيرة من التاريخ العالمي بـ"**ما بعد الاستعماري**"، يستدعي استجوابًا نقديًا لدور الاستعمارية في إنشاء الدول بعد الاستعمارية، وسياساتها، وبالرغم من تأكيد بعض الأنثروبولوجيين- من أمثال **برونسيلاف مالينوفسكي** (1945)، و**ماكس جلوكمان** (1947)- على فائدة التحليل الوظيفي لقياس التغير الاجتماعي في السياق الاستعماري، لم تظهر أية مناقشة أنثروبولوجية للأساس العرقي للمجتمع الاستعماري، ومدى استخدامه كـ**أداة للقوة الاستعمارية** حتى قام **جورج بلاندير** (1951) بنشر مقاله "الموقف الاستعماري: مدخل نظري"، ولقد انشغل مقال **بلاندير**- الذي انطلق من البديهات التي ترسخت في كتاب **و. مانوني** "سيكولوجيا الاستعمار"- بثيمات المفكرين السود في هذا العصر، مثل **إيمي كاسير** (1950) "خطاب حول الاستعمارية"، و**فرانز فانون** (1952) "بشرة سوداء، وقناع أبيض"، ولقد **حملت** المقالات الأخيرة لـ**فانون** (1959)، ومقالات **أميلكار كابرال** (1970) حول موضوع "الثقافة القومية" **نقد الاستعمارية إلى** مناقشات الوعي القومي، وعلى ذلك، يمكن اعتبار أعمال الشعراء والمفكرين القوميين الزنوج- ممْنّ كتبوا أثناء عقود الاستقلال عن الاستعمار عقب الحرب العالمية الثانية- بشيرًا لـ"نظرية **الخطاب الاستعماري**" التي ظهرت في الجامعات الغربية، وذلك لـ**تمسكها** بالهجوم على الطابع الأيديولوجي، والتمثيلي للاستعمارية (كما تجسد في **موقف المُستعمِر من المُستعمَرين**)، وتركيزها على اقصاء المُستعمَرين (من خلال تناقضات العرقية، والليبرالية الزائفة)، انطلاقًا من المثل الإنساناتية، والسلطة السياسية.

ويمكن العثور على أصل ثانٍ لدراسة الخطاب الاستعماري في كتاب **إدوارد سعيد** (1973) **الاستشراق**، وهو انتقاد محوري بالغ الحيوية **للنماذج الوصفية الغربية**، التي نشأت عن **التمثيل الماهوي للآخرين** غير الأوروبيين الأمريكيين، ويتأسس كتاب **الاستشراق** على أعمال **ميشيل فوكو** حول علاقة القوة بالمعرفة، بالتأكيد على أن القدرة الفعلية للدخول إلى البلاد الأخرى، ودراستها يفضي إلى انتاج سلسلة من المعارف حول الثقافات الأخرى، وبالتالي، فإنَّها تمكنها من إعادة نشر القوة ضد هذه البلاد، أو الثقافات.

لقد كان الاستشراق موحيًا للأيديولوجيا، والممارسات الثقافية المترسخة، التي تطلعت لاحتواء تباين المبحوثين الاستعماريين، وتنوعهم، وتعقيدهم، واضفاء التجانس عليهم، وإذا كان يمكن النظر للاستشراق، بوصفه شكلًا من الأيديولوجيا الامبريالية، او الاستعمارية، فإنَّ الاستعماريات المختلفة قد انتجت أشكالًا

مختلفة من الاستشراق كما تبين الدراسات المتأخرة لـ**رونالد إندن** (1990)، و**ليزا لووي** (1992)، وفي دراستهما للأدوات الثقافية للاستشراق، أكد **نيكولاس ديركس** (1992)، و**نيكولاس توماس** (1994) على أن الاستعمارية لم تكن مشروعًا اقتصاديًا فقط، وإنَّما كانت "مشروعًا ثقافيًا للسيطرة"- كذلك، وهكذا، "إذا كان بالإمكان النظر لـ**الاستعمارية بوصفها بُنية ثقافية**، يمكن النظر، أيضًا، لـ**الثقافة، بوصفها بُنية استعمارية**"، وفي الواقع، فإنَّ الكتاب الأخير لـ**إدوارد سعيد** "**الثقافة والامبريالية**" (1993) يطور هذا المنظور، بتأكيده على أن الخبرة الامبريالية هي التي تولت "توضيح المفاهيم المتعلقة بالثقافة، وتدعيمها، ونقدها، أو رفضها"، ولذلك، يمكن النظر لتحليل الخطاب الاستعماري، ونظرية ما بعد الاستعمار، بوصفهما أدوات لإعادة التفكير الجذري في أشكال المعرفة، والهوية الاجتماعية التي أجازتها الهيمنة الاستعمارية، وكوسيلة لقياس الاستمراريات والانقطاعات الاجتماعية السياسية، بين الفترات بعد الاستعمارية، والاستعمارية.

لقد لاحظ النقاد، من أمثال **جيمس كليفورد**، أن ثمة تناقضًا محوريًا في الأعمال الأولى لـ**سعيد** التي دعت لاقصاء التمثيل المشوه عبر ممارسة أنثروبولوجيا إنساناتية، والنسبية الثقافية، والنقد النيتشوي لمفهوم التمثيل ذاته، ومن غير المستغرب، ناهيك عن نصائح **سعيد** حول إيذاء "الميدان بعد الاستعماري"، أن يختار الأنثروبولوجيون العمل انطلاقًا من النزعة الأولى في تحليل **سعيد**، وأن يقرأوا المظهر الثاني لأعماله بوصفه نقدًا للأنثروبولوجيا ذاتها.

وفي آواخر الستينيات، أعلنت الأنثروبولوجيا عن أنها في **أزمة**، وتفحصت، بعناية، علاقتها بالإمبراطورية، ومن بين المقالات العديدة، والمختارات المحررة- آنذاك- ربما انعكس التمحيص المعرفي الذاتي- على أفضل مايكون- في بيانين رسميين غير مشهورين في تلك الأوقات، الأول هو مقال **كاتلين جوش** (1973) "**الأنثروبولوجيا والامبريالية**". والثاني هو مقال **ديان لويس** (1968) "**الأنثروبولوجيا والاستعمارية**"، ومع ذلك، فقد اقتصرت جهود فرع المعرفة لـ"نزع الاستعمارية عن الأنثروبولوجيا" على دراسات التأثيرات التاريخية للاستعمارية على مجتمعات العالم الثالث، دون الأخذ في الاعتبار **التأثيرات الابستمولوجية للأنثروبولوجيا بوصفها نموذجًا من المعرفة**، وكما يلاحظ **كارول بريكنريج**، و**بيتر فان در فير** (1993) "إنَّ نقد الاستعمارية لم يفض، بالفعل، إلى قراءة جديدة لتطور المعرفة التي حملتنا إلى الحاضر بعد الاستعماري"، وبالإضافة لذلك، ونظرًا لأن **الأنثروبولوجيا** ذاتها (وبالأخص في مناطق الإمبراطوريات البريطانية، والفرنسية) قد نشأت بوصفها **تقنية** للحكم الاستعماري، فقد نالت البُنية الابستمولوجية للأنثروبولوجيا حظها من النقد من قبل المنظرين الماركسيين، من أمثال **أجاز أحمد**، بالإضافة إلى المنظرين بعد الاستعماريين، من أمثال **بروتا شاترچيه**، أو **ديبيش شاركرابارتي**، اللذين عملا ضمن مقاييس "الدراسات التابعة".

إذا كان من الشائع النظر لما بعد الاستعمارية، على أنها نتيجة لنكبة الاستعمارية، فإنَّ هذه النظرة توحي- أيضًا- بحركة تتجاوز النضال القومي للعالم الثالث، والنظرية القومية المعادية للاستعمار، لقد كانت أعمال **شاترچيه** (1986) من أوائل الدراسات التي أُجريت لتحديد الأساليب التي تعكس الأيديولوجيا القومية بها الخطاب الاستشراقي، والانحراف عنه في الآن ذاته، ولقد أسست أعماله، وأعمال **رانجيت (مؤسس**

الدراسات التابعة) للآساليب التي عملت بها **الهستريوجرافيا** القومية، والماركسية، وغير الاستعمارية (كامبردج) لطمس دور التابعين في التاريخ، بينما **تُشـــيء** دور النخبة القومية، لقد نظر كثيرون للدراســـات التابعة– وهي جماعة فكرية ركزت على تاريخ الهند شبه القارية– على أنها محلة تتعدي القومية لانتاج النظرية بعد الاستعمارية، وأن لها تأثيرًا في تشـــكيل بعض الانتقادات التي مكنت **أنثروبولوجيين**– مثل **أرجون أبادوراي**– لتنظير البُنى الثقافية، والسياسية بعد القومية، ولقد تراصفت النسويات مع الدراسات التابعة، ولم تتراصفنَّ معها في الآن ذاته، ولقد وضحت **كايتري سبيفاك** في المثال الأول، و**لاتا ماني** في المثال الثاني، كيف أُستخدمت الخطابات القومية، والاستعمارية– على حد سواء– لمحو مسألة الخبرة الذاتية للنساء في التاريخ، وبهذا المعنى، يمكن النظر للنظرية بعد الاستعمارية، بوصفها نقدًا للنظريات السائدة، والراديكالية المتضمنة في تاريخ الاستعمارية.

وهكذا، كانت التطورات الحالية في الأنثروبولوجيا تتسق مع معظم النظرية بعد الاستعمارية: إنَّها بمثابة اهتمام مســـتأنف بالعلاقة بين الأيديولوجيا القومية، والعرقية، والاعتراف بعدم إمكانية وصـــف الثقافات، كوحدات موحدة من الناحية الجغرافية، ومترابطة بإحكام، ومحددة من الناحية المكانية، وذلك لأن على الثقافة أن تقتفي أثر حركات الشـــعوب، والهجرات، والمشـــتتين عبر الحدود، بالإضـــافة إلى تحركات رأس المال العابر للقومية، وبالأخص، فكرة **التهجين** التي وضعها **هومي بهابا**، بوصفه المكان الواقع "في الوسط" العابر للحدود الإقليمية القومية، أو بوصفه ممارسات التخالف الاجتماعي، وتفاوضاته، في ظل الاستعمارية، التي أقحمت نفسها– على نحو متزايد– في الكتابة الأنثروبولوجية.

لقد أفاد بعض الأنثروبولوجيين من النظرية بعد الاســتعمارية، وثمة مْنّ يشــككون في الأســاليب التي تطمس بها "ما بعد الاستعمارية" العلاقات غير المتساوية في مناسيب القوة التي ورثتها في ظل الاستعمارية، وبالنسبة للفريقين، يمكن القول إنَّ المستعمرات السابقة، والقوى الاستعمارية قد ورثتا– بالتساوي– الفترة بعد الاستعمارية، ولهذا السبب، لم تكن جغرافيا ما بعد الاستعمار واضحة، ويشير كثيرون إلى الحاجة للتمييز **بين** "مستعمرات المستوطنين البيض المنفصلة"، مثل جنوب أفريقيا، وأستراليا، ونيوزيلاند، والولايات المتحدة، **عن** أقاليم العالم الثالث الســـابق للإمبراطوريات الأم، وهكذا، فإنَّ مصـــطلح "ما بعد الاســـتعمارية" يميل لطمس الاختلافات داخل الاستعمارية، وبين الاستعماريات، ومثل مصطلح "ما بعد الحرب الباردة"، من الواضح، أيضًا، أنه يمحو بعض التواريخ، وبخاصة تحالف البلاد حديثة الاستقلال، و/أو البلاد الشيوعية المنشقة، التي شكلت حركة عدم الانحياز للأمم الخمسة والتسعين، تحت قيادة الزعماء: **جواهر آل نهرو** الهند، و**جمال عبد الناصر** مصر، و**جوزيب بروز تيتو** يوغسلافيا.

وربما بسبب سيطرة بريطانيا العظمى وفرنسا فيما بينهما على مناطق إقليمية شاسعة (كندا، وأستراليا، ونيوزيلاند، والمستعمرات في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، والكاريبي، وفي الشرق الأوسط، وفي الشرق الأقصى، وجنوبي آسيا، وجنوبي شرق آسيا)، وربما بسبب أنه في القرن التاسع عشر كانت القوى الغربية تملك 35% من اليابسة، وإن زعمت أنها تسيطر على 67% من أراضي العالم، أن النظرية بعد الاستعمارية تشكلت انطلاقًا من سابقة الاستعمارية، أو الاستعماريات الأوروبية،

وبالرغم من إصدار جماعة من علماء الدراسات الأسيوية الشرقية مجلة **مواقف *Position*** من أجل استكشاف الصلة الوثيقة للنظرية بعد الاستعمارية بالصين، فإنَّهم **لم يدرجوا** الإمبراطوريات الصينية، واليابانية، والعثمانية، أو الروسية في صُلب النظرية بعد الاستعمارية، ولقد شكك البعض هل ما بعد الاستعمارية هي إعادة تأكيد آخر للغائية التقدمية الأوروبية المركز بما تعنيه، ضمنًا، من وجوب تفصيل تاريخ المجتمعات غير الغربية بوصفه سلسلة من المراحل تبدأ مما قبل الاستعمارية، مرورًا بالاستعمارية، ووصولًا لما بعد الاستعمارية.

وأخيرًا، فقد أكد نقاد مصطلح "ما بعد الاستعمارية" على أن "ما بعد" فيما بعد الاستعمارية هي زائدة مبتسرة نوعًا ما، لأنه حين لا يتحدد انتقال هونج كونج من وضع الوصاية البريطانية إلى الاستقلال حتى عام 1997، ولم تلحق نيوزيلاند- بعد- بمراتب المستعمرات السابقة لبريطانيا العظمى، يكون من غير الواضح- في الواقع- أن الاستعمارية قد انتهت بالفعل، ويشير النقاد- من أمثال **إيللا شوهات** (1992)، و**آن ماكلينتوك** (1992) إلى نماذج **الاستعمارية المجددة**، و**الاستعمارية الداخلية**، وبالأخص إذا أخذنا في الاعتبار الشعوب الوطنية التي تؤلف "العالم الرابع" داخل الدول- الأمة للعالم الأول، والثاني، والثالث، ولذلك، فإنَّ "ما بعد الاستعمار"- فيما يبدو- هي طريقة غير ملائمة للإشارة للاحتلالات الإقليمية، أندونيسيا: تيمور الشرقية، وتركيا: قبرص، وإسرائيل: الضفة الغربية، أو فلسطين.

وهنا، فإنَّ ثمة نقاد- من أمثال **سعيد**- قد تدخلوا لتذكيرنا بالتمييز بين الاستعمارية والامبريالية، اللذين يستخدمان- غالبًا- على نحو متبادل، ويؤكد **سعيد** على أنه بالرغم من أن الاستعمارية الرسمية- أي فعل إقامة المستعمرات فوق الأقاليم النائية- قد انتهت إلى حد بعيد، فإنَّ **الامبريالية**- العملية التي تسيطر بها دولة على **السيادة السياسية** الفعلية لدولة أخرى، لاتزال حية **في شكل** التبعية الاقتصادية، والهيمنة الثقافية، والتعاون السياسي، إنَّ السيطرة الكونية **تتواصل** في أشكال أخرى غير الحكم الاستعماري المباشر.

لقد ارتبطت النظرية بعد الاستعمارية مع بعض أشكال ما بعد الحداثة في الاعتراف بأن الحداثة، والعصرية ذاتهما كانتا جزءًا من المشروع الاستعماري للهيمنة، ولكن، على حين يُنظر لـ"ما بعد" فيما بعد الاستعمارية على أنها تتحالف مع ما بعد البُنيوية، أو ما بعد الحداثة، فإنَّ نقادً- من أمثال **أنتوني آبياه** (1992)- قد أكدوا على أن "ما بعد" فيما بعد الاستعمار ليست هي "ما بعد" فيما بعد الحداثة، ويقترح **آبياه** أن "ما بعد التحديث" هو وصف سياسي (وليس استاطيقي) لخصائص فترة ما بعد الاستعمار، وأنه يدمغ استمرار السياسات الاستعمارية للتحديث، وليس نهايتها، ولقد دفعت حقيقة استمرار الاستعمارية- تحت قناع اقتصاديات التنمية، ونظرية التحديث- بعض الكتاب مثل **آشيل ميبمبا** (1992) إلى الحديث بطريقة تهكمية عن "ما بعد المستعمرات".

وبعد، يؤكد المؤرخ الماركسي **آريف ديرليك** (1994) على أن استبدال بمصطلح "العالم الثالث" مصطلح "ما بعد الاستعمار" قد ارتبط برفض قبول صياغة العالم الحديث كنتيجة للرأسمالية، وبالرغم من أن الانتقادات الحالية لـ**أرتورو إسكوبر** للنموذج التنموي (فيما يخص أمريكا اللاتينية)، أو **ديفيد لودين** (فيما يخص الهند) قد ظهرت داخل ميدان الدراسات بعد الاستعمارية، فإنَّ **ديرليك** يعتقد أن ما بعد الاستعمارية هي

محاولة لتحقيق تكوكب الخطابات الثقافية التي تعمل لالغاء التمييزات بين المركز والمحيط، وأنها لا تتحدث عن وضـــعه كنتيجة أيديولوجية محتملة لـــــــ"النظام العالمي الجديد"، ولقد اتهم- علاوة على ذلك- المنظرين بعد الاستعماريين لتجاهلهم الدور الأساسي للرأسمالية في التاريخ العالمي، ولقد اتخذ المؤرخان **روزاليند أو هانلون،** و**ديفيد واشبروك** الموقف ذاته فيما يتعلق بالدراسات التابعة.

وبالتالي، لقد رد مؤيدو النظرية بعد الاســـتعمارية- مثل **جيان براكاش**- بأن التحالف الأقوى للنظرية بعد الاســـتعمارية مع مابعد البُنيوية لم يكن إلَّا تعبير عن عدم الثقة المتبادلة في الروايات الرئيســـية كالقومية، والماركسية التي تمثل الأوجه المختلفة لنموذج التحديث، وإذا كان يُنظر للقومية، بوصفها **عكسًا** للاستشراق، هكذا، أيضًا، كانت الماركسية تخضع لـ"نموذجها الأسيوي للانتاج"، ولذلك، بالنسبة لـ**براكاش،** إنَّ كتابة التاريخ "بعد الاستشراقي" كان يعني- بالضرورة- كتابة التاريخ بعد التأسيسي، وحين تجعل من الرأسمالية أساسًا للتاريخ، فإنك لا تختزل الاستعمارية إلى تطور الرأسمالية فقط، وإنَّما تدمج البروليتاريا المتروبوليتانية للعالم الأول مع التابعين الـــمُستعمَرين للعالم الثالث، بما يجعل من **التواريخ متخالفة الخصائص،** تبدو وكأنها **تواريخ متجانسة،** ويقترح **براكاش،** قد يكون من المتناقض أن نتفهم التاريخ الهندي في علاقته بتطور الرأسمالية، وأن نحتج، في الوقت نفسه، على النزعات التجانسية لرأس المال، وفي النهاية، فإنَّ الماركسية تُستخدم بوصفها نوعًا من الغائية الغربية، بينما يقحم تاريخ العالم الثالث في رواية "نموذج رئيسي للانتاج" في حالة تحول نحو الرأسمالية (وربما لا).

ويستمر الجدل المحيط بـــ"المأزق بعد الاستعماري"، وانتاج النظرية بعد الاستعمارية، إلَّا أنه ومع دخول الدراسة الأنثروبولوجية الألفية الجديدة، حيث تشير الـــ**NAFTA**، والسوق المشتركة إلى عالـــم لا تهيمن فيه تكتلات الأمم، وإنَّما **تكتلات رأس المال متعدد القوميات،** فإنَّ علينا الانتظار لبزوغ منظور تحليلي آخر.

المقال السابع

الاستعمارية: أفريقيا

بول تيامبي زيليزا

- *Paul Tiyambe Zeleza*; Colonialism: Africa; IN New Dictionary of the History of Ideas; Maryanne Cline Horowitz (Editor in Chief), THOMSON, GALE; U.S.A. 2005., Vol.2, pp.369-375.

الاستعمارية: أفريقيا

بول تيامبي زيليزا

تتباين مفاهيم الاستعمارية، ووصف خصائصها بين علماء أفريقيا، ولقد تمركزت الاختلافات، والنقاشات حول **أربع مجموعات من القضايا ذات العلاقات المتبادلة: أولًا، المكانة** التي تشغلها الفترة الاستعمارية في التاريخ الأفريقي، و**أهميتها. ثانيًا، طبيعة المجابهة الاستعمارية، وقوتها المحركة. ثالثًا، طبولوجيات الاستعمارية الأفريقية. ورابعًا، مواريث الاستعمارية فيما يتعلق بأفريقيا بعد الاستعمارية**. لقد انكبت على هذه القضايا مجموعة كبيرة من التعاليم المعرفية، والتحليلية، وعمومًا، لقد غلب على **تأريخ** الاستعمارية في أفريقيا- في مراحل مختلفة- أربعة نماذج: **النموذج الإمبريالي، والقومي، والراديكالي، وما بعد الاستعماري.**

لقد أكدت **المداخل الإمبريالية**، التي سيطرت في **بداية القرن العشرين**، على **الرسالة المتمدينة لـ**الاستعمارية، و**تأثيرها**، ولقد **بلغت** الانتقادات لهذا التقليد، بالتوافق مع التنازعات القومية التي أدت إلى **الانخلاع** عن الاستعمار، **الذروة في صعود التأريخ القومي**، الذي أكد على النشاطات، والقوة الأفريقية، ومنذ **بداية السبعينيات**، وبتأثير الاحساس القوي بـ**التشاؤم** حول القدرات التنموية والديمقراطية للدول بعد الاستعمارية، وصعود الأيديولوجيات العسكرية، والحركات الاجتماعية، ظهرت المداخل "الراديكالية"، التي تمركزت حول **التبعية**، و**الأفكار الماركسية** التي أكدت على **النهب الاقتصادي للاستعمارية**، وتأثيراتها. و**في التسعينيات**، وعقب **زوال** الحكومات، والأيديولوجيات **الشيوعية**، وانتشار **ما بعد البِّنيوية**، و**ما بعد الحداثة**، استخدمت المنظورات **بعد الاستعمارية**، على نحو متزايد، لـ**إعادة تأويل** الآليات الثقافية، والاستطرادية للاستعمارية وتعقيداتها، لقد ظهرت نماذج إضافية حول الاستعمارية، **تشكلت، من الناحية النقدية، بواسطة الدراسات النسوية، والبيئية**، التي **تؤكد** على **دور النوع**، والإيكولوجيا في بناء الهويات، والمجتمعات، والاقتصادات السياسية الاستعمارية.

- **الاستعمارية في التاريخ الأفريقي:**

إنَّ **التأريخ الإمبريالي، والتأريخ القومي** يمثلان تقريبًا، **وجهتي نظر متعارضتين**، تمامًا، لمكانة الاستعمارية، وتأثيرها في التاريخ الأفريقي، مع التأريخ الذي يعتبرها مرحلة فاصلة، **الآخرين بين هلالين**، وبالنسبة للمؤرخين الإمبراليين، **فإنَّ الاستعمارية قد أتت بأفريقيا، في الواقع، إلى التاريخ، لأنها** كانت في نظرهم- ولنستخدم **كنية هيجل**، التي **اجتث** منها شمالي أفريقيا- **أرض "الروح غير التاريخية، وغير المتطورة"**، التي **تعرض "الإنسان الفطري في جموحه الكامل، وحالته غير الداجنة"**[pp.91,93] ، ولذلك، **فإنَّهم صوروا الاستعمارية الأوروبية، كرسالة متمدينة تُباشر لخلع التاريخ، والصفات الإنسانية على الأفارقة.**

ونتيجة لذلك، فقد ناقش المؤرخون الإمبرياليون على نحو إيجابي غالبًا، سياسات الحكومات الاستعمارية، وأنشطة المساعدين الاستعماريين، بداية من التجار الأوروبيين، وحتى المُنصرين، وحين أشارت **سردياتهم** للأفريقيين، فإنَّه كان لـ**إدانة** مجتمعاتهم، أو من أجل **التأريخ الزمني لتغريبهم**، أو **تحديثهم**، ولقد تم تصوير **مْنّ**

قاوموا الفتح، أو **الحكم الاستعماري**، كمتأسلين (لديهم حنين لماضي أسلافهم المنصرم)، أما **مْنّ تعاونوا مع العدو المحتل**، أو قبلوا الحكومة الاستعمارية فقد أثني عليهم لبصيرتهم، وحكمتهم، وفي الواقع، إنَّ **الدراسة المعمقة للمجتمعات الأفريقية قد تُركت** لـ**الأنثروبولوجيا، التي برأت**، بـ**نماذجها الوضعية الوظيفية**، وعرضها الإثنوجرافي، **الاستعمارية**، إنَّ لم **تمجدها**.

لقد حاول المؤرخون القوميون الثورة ضد التأريخ الإمبريالي، ومستخدمين مصادر جديدة- منها **الموروث الشفاهي**، و**علم اللغة التاريخي**، و**الأنثروبولوجيا التاريخية**، و**المصادر** المكتوبة والأركيولوجية- فإنَّهم أرخوا لتواريخ الدول، والمجتمعات الأفريقية، **قبل** الفتح الاستعماري الأوروبي، و**مجدوا نمو القومية**، وانتصارها الفعلي أثناء الحقبة الاستعمارية، ولقد تطلع هؤلاء لحل ألغاز الأنشطة، التكيفات، الاختيارات، والمبادرات الأفريقية، وتحت قيادة **چ.ف.آدي آچاي** (1968)، في **أفريقيا الناطقة بالإنجليزية**، و**الشيخ آنتا ديوب** (1974) في **أفريقيا الناطقة بالفرنسية**، أكدوا على الاستمرارية في **التاريخ الطويل لأفريقيا**، واختزلوا الاستعمارية **إلى الأقواس**، والإبيزودا، والاستطراد، والهوامش التي حولت الثقافات، والمجتمعات الأفريقية على نحو طفيف فقط، وفي هذه **السردية**، فإنَّ **الاستقلال** قد ميز **فترة التعافي التاريخي**، و**أُدخرت قوة الماضي قبل الاستعماري** لـ**المستقبل بعد الاستعماري**، وأُعيد وصلها به، ولقد وجد بعض النقاد هذه **الحكايات الطولية**، والممجدة للتأريخ القومي ضعيفة حقًا.

وعلى حين ركز **علماء التبعية**، و**الماركسيون** على **البُنى** و**العمليات الاقتصادية الاستغلالية** لـ**الاستعمارية**، فإنَّ علماء التبعية **كانوا أكثر اهتمامًا** بـ**تفسير القوى الخارجية التي انتجت التخلف لأفريقيا**، و**أعادت انتاجه**، ولقد مال الماركسيون **للتركيز على الآليات الداخلية**، وبالنسبة لـ**مؤرخي التبعية**، فإنَّ الاستعمارية قد ميزت **الفترة الثانية** في اندماج أفريقيا في **النظام الرأسمالي العالمي غير المتكافيء**، الذي أُعلن أثناء القرن الخامس عشر مع **استهلال تجارة العبيد الأطلنطية**، ولقد تطلع الماركسيون لتجاوز **الرأسمالية كلية النفوذ**، و**المجانسة لنظرية التبعية**، لقد كانت الرأسمالية **تستلزم اتساق نماذج الانتاج**، التي **اتسقت**- عن طريقها- **النماذج قبل الرأسمالية في علاقتها المتنوعة مع النموذج الرأسمالي**، ومن هنا، فإنَّ **قدوم الرأسمالية عن طريق الاستعمارية** لم يقص النماذج قبل الرأسمالية، وإنَّما **أعاد تشكيلها**، ولقد خضعت النماذج **قبل الرأسمالية**- بمنوال تصاعدي- لـ**النماذج الرأسمالية** عبر **عملية متناقضة** لـ**الهدم**، و**الوقاية**، و**التحول**.

وعلى غير القوميين، فإنَّ المؤرخين الإمبرياليين، ومؤرخي التبعية، والمؤرخين الماركسيين قد **اشتركوا في وجهة نظر مؤداها** أنَّ **الفترة الاستعمارية** كانت فترة حاسمة في التاريخ الأفريقي، وإن اختلفوا في وصف مكانة الاستعمارية، وتأثيرها، والتفعيل المفاهيمي لها، ومثل القوميين، وعلى غير الإمبرياليين، فإنَّ مؤرخي التبعية، والماركسيين قد نظروا للاستعمارية بوصفها **فترة طفيلية في المدة الطويلة للغاية** للتاريخ الأفريقي، وطالما كانت تحليلات التبعية تركز على التحديدات الخارجية للتخلف، قلصوا من قيمة القوة الأفريقية، و**رجَّعوا صدى** التفسيرات الإمبريالية للتاريخ الأفريقي، بينما **رجَّعت** البؤرة الماركسية حول عملية الانتاج، والعلاقات الاجتماعية الداخلية **رنين** التاريخ القومي.

لقد كرس **التحقيب القومي للتاريخ الأفريقي**- الذي شغلت فيه الفترة الاستعمارية حيزًا محدودًا- في تواريخ **كامبردج (تاريخ أفريقيا**، 1977-1985)، و**اليونسكو (التاريخ العام لأفريقيا**، 1981-1993)، وكل تاريخ منهما في ثمانية مجلدات، كان منها مجلدان حول الفترات الاستعمارية، وبعد الاستعمارية، إلَّا أن معظم المؤرخين الأفريقيين يعملون، حاليًا، حول **الفترة الاستعمارية**، بما يتجاوز عملهم حول **الفترة بعد الاستعمارية**.

- **طبيعة المجابهة الاستعمارية:**

لقد استتبعت الاستعمارية في أفريقيا **مجابهة** بين القارة وأوروبا، ولقد شملت هذه المجابهة عوالم متعددة (من علم السياسة، الاقتصاد، الثقافة وحتى الجنسانية، السيكولوجيا، والتمثيل)، والمقاييس المكانية (من المناطق الاستعمارية المحلية والفردية، وحتى المناطق الفرعية، والقارة ككل)، والجماعات الاجتماعية، والنقوش (بداية من المُستعمرِين، والمُستعمرَين، وحتى الطبقة، والنوع، والجيل)، ويثبت تحليل طبيعة **المجابهة الاستعمارية** تعقيدها المفرط، بإفتراض نطاق التصنيفات، والمفاهيم التحليلية المحتملة لما تعنيه "أوروبا"، و"أفريقيا"حقًا، حيث تؤكد القراءات المختلفة التي تخبرنا بها التوجهات المعرفية، والنظرية المتفاوتة على الأهمية السياسية، الاقتصادية، الثقافية، أو التمثيلية للمجابهة الاستعمارية.

وإجمالًا، لقد رأى البعض هذه المجابهة **معادية**، في الأساس، بينما صورها آخرون على أنها **مزدوجة**، أو حتى **توفيقية**، وحتى وقت قريب، وبخاصة قبل **صعود النظرية بعد الاستعمارية**، كان يتم تصور الاستعمارية في تعبيرات عدائية، كسلسلة من المجابهات **بين** الثنائيات الثابتة، والكتيمة لـ**المُستعمِر**، و**المُستعمَر** الغربي، وغير الغربي، الهيمنة والمقاومة، الحداثة، والتقاليد، الهدم، والحفظ، العالمي، والمحلي، تؤكد **ما بعد الاستعمارية** على **الطابع المزدوج للاستعمارية**، احتمالها، ولامركزيتها، والتهجينات، وتعددية الهويات التي أنتجتها، وإذا نظرنا للاستعمارية، في الأساس، بوصفها **مجابهة سياسية** بين العلماء **الإمبرياليين**، والعلماء **القوميين**، وبوصفها **مجابهة اقتصادية** بين الراديكاليين، فإنَّ علماء ما بعد الاستعمارية يؤكدون على أبعادها الثقافية، والاستطرادية.

- **الدولة الاستعمارية المتشعبة:**

لقد مالت الدراسات حول الاستعمارية، بوصفها علمًا للسياسة، وعلم سياسية للاستعمارية نحو التركيز على قضيتين رئيسيتين: **طبيعة الدولة الاستعمارية**، و**المقاومة الأفريقية**. ولقد دار النقاش والجدل حول الدولة الاستعمارية حول مظاهرها الخادعة، وبنائها، وكيفية تصنيف الدول الاستعمارية الأفريقية، والإدارات، وآليات القوة الاستعمارية، والمجتمع المدني، وزوال الدولة الاستعمارية، أو إعادة تشكيلها في الدولة بعد الاستعمارية، لقد أكد **كراوفوند يونج**، بقوة، على أن الدولة الاستعمارية الأفريقية قد استمدت خصوصيتها من كونها تمتعت، فقط، ببعض الصفات الحاسمة للدولة الحديثة (الإقليم، السكان، السيادة، القوة، القانون، والدولة كأمة، والعامل الدولي، والخطة)، وأنها لم تستطع أن تمارس بعض ضروراتها (السيطرة، الاستقلال، الأمن، الشرعية، الدخل الحكومي، والتراكم).

وهذا لأن الدولة الاستعمارية في أفريقيا قد نشأت في آواخر القرن التاسع عشر، بعد تشكل الدولة

المتروبوليتانية الحديثة، و**الدولة الاستعمارية** الشاملة بفترة طويلة، التي لم تسمح بأي تجريب، وأيضًا، فإنَّها كدولة متغلبة، قد فرضت بالقوة، فإنَّ سيطرتها كانت مفرطة في القسر، ومن ثم، فإنَّها لم تتمتع بالشرعية حقًا، هذا بالإضافة إلى أنَّ حدودها الإقليمية كانت ملتبسة، وكانت سيادتها، ومؤسسات الحكم فيها منبسطة، وقائمة في العاصمة الإمبريالية، وكان مصدر دخلها متدنيًا، وكانت مرهقة بالمهام الشاقة للحكم الاستعماري الموحد، الذي يربط المستعمرات بالعاصمة، ويؤسس للرأسمالية الاستعمارية، أو يدعمها، لقد كانت الدولة الاستعمارية **تدخلية، وهشة**، واستبدادية، وضعيفة، ولقد **مارست الهيمنة دون سيطرة**، وكان ذلك كفيلًا بإسقاطها فعلًا.

ولقد **سوغت** كل الدول الاستعمارية، بصرف النظر عن أيديولوجياتها، ونظمها الإدارية، **لنفسها باسم الحضارة**، ومعاهدات الصلح، ولقد تم التقليل من شأن الدوافع الاقتصادية للاستعمارية، بشكل دائم، وبالإضافة لذلك، فإنَّ القوى الاستعمارية كلها قد **استخدمت الوسطاء الأفريقيين** في نظمها الإدارية، لأنها افتقرت إلى دوائر الموظفين، و**المعرفة المحلية**، من أجل تقليل المقاومة الأفريقية، والتكلفات الإدارية، ولقد استخدمت هذه الدول أيضًا، شركات الامتياز في بعض المستعمرات في سنواتها الأولى.

في التأريخ الإمبريالي، تم تصوير القوة الاستعمارية، كقوة يمكن الاغارة عليها، ولقد كان ذلك في صالح أفريقيا، وللسبب المقابل، لقد كانت القوة الاستعمارية **تشجب** في التأريخ القومي، الذي أكد ظلمها، وعجزها عن الصمود أمام قوة النضال القومي، ولقد مال **كُتاب التبعية** إلى عدم الاعتداد بأهمية علم السياسة، لأنهم اعتقدوا أن الدولة الاستعمارية، أو المقاومة الأفريقية لا تستطيع أن **توقف القوة الماحقة**، المتعذر مقاومتها، **للنظام الرأسمالي العالمي**، بينما **صنف الماركسيون** علم السياسة الاستعماري **في ظل الصراعات الطبقية المحلية** (التي تشنها الطبقات العاملة صغيرة العدد، وفيما بعد، كانت تؤخذ صراعات الفلاحين الأكبر عددًا في الاعتبار)، أو الصراعات ضد الإمبريالية، التي تتولاها الأحزاب الشيوعية في العواصم الإمبريالية ذاتها، أو الاتحاد السوفيتي، ولقد فشلت كثير من الدراسات الأولى في تناول الطرق التي انتشرت بها القوة الاستعمارية، وتورطت في القتال، وناضلت، وانحرفت، أو تم الاستيلاء عليها.

ولم يتلق **المجتمع المدني الاستعماري** الاهتمام العلمي الجاد إلَّا بعد نشر **بيتر إيكا** مقاله المهم "**الاستعمارية وجمهوران في أفريقيا**"، لقد أكد على انشاء الاستعمارية لـ**جمهورين** أطلق عليهما، الجماهير **الأصلية**، و**المدنية**، التي فسرت علاقتها الديالكتيكية المشكلات السياسية لأفريقيا بعد الاستعمارية، ولئن ارتبط الجمهور **الأول** بالتجمعات، والوجدانات، والنشاطات الأصلية، ارتبط الجمهور **الثاني** بالإدارة الاستعمارية، وهو جمهور لا خُلُقي، وتعوزه الالتزامات الخُلُقية الفعالة في العالم الخاص، وفي الجمهور الأصلي، لقد نشأ الجمهوران لأن الأيديولوجيات الاستعمارية للشرعية، **قد شوهت سمعة المجتمعات والثقافات الأفريقية**، و**مجدت الحكم الاستعماري الأوروبي**، بينما قبلت الأيديولوجيات البرجوازية الأفريقية للشرعية الأفكار، والمباديء الاستعمارية لتسويغ قيادة النخبة أثناء القتال ضد الاستعمارية، وميراث الدولة بعد الاستعمارية، ولقد تخيلت الأيديولوجيتان فصل الجماهير الأهلية، والاستعمارية، والتمسته، ولقد سادت فيه التصورات المختلفة للمواطنة، والأخلاق، والتوقعات المادية، ولذلك، فقد تميز المجتمع المدني الاستعماري بـ**تشعيب** العالم العام، الذي يفسر **مركزية العرقية في علم السياسة الأفريقي**،

و**الفصل بين الدولة**، و**المجتمع** الذي أفسد أفريقيا بعد الاستعمارية.

ولقد نظر آخرون إلى تشعيب المجتمع المدني الاستعماري، وتفعيله عرقيًا بطريقة مختلفة، وفي كتابه الحائز على جائزة "**مواطن، ورعية**" أكد **محمود مدني** على أن تشعيب القوة في أفريقيا قد نتج عن **الخبرة الاستعمارية التمييزية** لـ**القارة**، لقد أدت صيغة الحكم الاستعماري في أفريقيا، **أولًا**، إلى التفعيل المؤسساتي لـ**نسقي** القوة في ظل سلطة واحدة، النسق الأول **حضري**، قام على القوة المدنية، والحقوق، بما فيها حقوق المُستعمرَين على أساس السلالة، والآخر **ريفي**، أدمج تقاليد المُستعمرَين، وثقافتهم في حكم العرف. و**ثانيًا**، لقد أدى الحكم الاستعماري في أفريقيا إلى انتشار التقاليد التي تُرسمها الدولة، وتعززها، والتي تتمتع، على الأقل، بعمق تاريخي، وكانت ملكية، واستبدادية، وبطريركية، وبالتالي، أصبحت القوة والقانون العرفي جزءًا تكامليًا من استبداد لا مركزي، و**أخيرًا**، مع العرف الذي أصبح **لغة للقوة**، فإنَّ الحكم الاستعماري قد أدى إلى عقلنة قيمة الأراضي، وإدارتها، وتعبئة القوة العاملة في ظل العادة الاستعمارية.

إنَّ قوة الدولة المتشعبة، المدنية، والعرفية، قد تبلرت، أولًا، في أفريقيا الإستوائية، كـ"**حكم غير مباشر**" في المستعمرات **البريطانية**، وكـ"**مزاملة**" في المستعمرات **الفرنسية**، ولقد انتشرت، فيما بعد، إلى المستعمرات القديمة، ناحية الشمال، والجنوب، بما فيها جنوب أفريقيا، حيث كان سياسة **الأبارتايد** (التمييز العنصري) تمثل المحاولة الأخيرة في إعادة تنظيم بُنية الدولة لدمج السكان "**الوطنيين**" في عالم التقاليد المفروضة، إنَّ التحديات التي جابهت البلاد الأفريقية أثناء الصراعات من أجل الاستقلال، وبعده كانت من أجل التفعيل الديمقراطي للدولة، وبخاصة القوة العرفية لخلع العنصرية عن المجتمع المدني، وإعادة بناء العلاقات الخارجية المتفاوتة للتبعية.

- **الرأسمالية الاستعمارية التابعة:**

بالنسبة لكثيرين من العلماء، إنَّ **علم الاقتصاد**، وليس علم السياسة، هو **العلم المحوري** للمشروع الاستعماري، في السبعينيات، بدأت في الظهور الدراسات المنهجية حول الاقتصاديات الاستعمارية الأفريقية، ولقد بزغت ثلاثة مداخل مهيمنة، **المدخل الأول** كان متجذرًا في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية **المحدثة**، ولقد ركز على العمليات السوقية، ومشكلات تخصيص الموارد، ولقد قدم **أنتوني هوبكينز** المعالجة الكلاسيكية المحدثة الأشهر لـ**التاريخ الاقتصادي الأفريقي**، ومستخدمًا **نظرية منفذ** لـ**الفائض** (حيث قدمت الاستعمارية "منفذًا"، أو "انفساحة")، يؤكد **هوبكينز** أن الاستعمارية قد دشنت "**اقتصادً مفتوحًا**" للفرص السوقية المتزايدة، التي تلقفها الأفارقة الغربيون برشاقة، عبر تعبئة الموارد غير المنتفع بها سابقًا، الذي حقق **التوازن بين** المداخل الإمبريالية التي ركزت على التأثير الحداثي للاستعمارية، والتأكيد القومي على المبادرات الأفريقية.

و**المدخل الثاني**، كان **مدخل التبعية**، الذي وُلد انطلاقًا من عدم الاقتناع بالتصويرات، والتحليلات، والمواصفات الكلاسيكية المحدثة، المتعلقة بتنمية العالم الثالث، ومستخدمين مفاهيم "الاندماج"، "التبادل غير المتكافيء"، "تنمية التخلف"، "**المركز– المحيط**"، أكد كُتاب التبعية على حلقات الوصل الاقتصادية، وعلاقات التبادل الخارجية، غالبًا **على حساب** العمليات الداخلية، والانتاجية، لقد صور **النص المهم** لـ**والتر رودني** "**كيف**

عملت أوروبا على تخلف أفريقيا" الاستعمارية ببساطة كـ**منصة جديدة في الانزلاق الذي لا يلين لأفريقيا نحو التخلف البنائي الداخلي، و التبعية الخارجية.**

ولقد هاجم **الماركسيون** الكُتاب الكلاسيكيين المحدثين، وكُتاب التبعية، بسبب عدم الملائمات النظرية المزعومة، والعيوب الإمبريقية، والتحيزات الأيديولوجية، وتطلعوا لتوظيف **مفاهيم** المادية الديالكتيكية، والتاريخية– من أجل معالجة كيف تنشأ الأنساق المحددة، وتتطور، وتوظف، وتتغير في الحقب التاريخية المحددة– لحل ألغاز العوالم التاريخية لأفريقيا، وفيما يتعلق بـ**الحقبة قبل الاستعمارية،** فقد ثبت أن ثمة صعوبة **لملائمة أفريقيا على النماذج الماركسية التقليدية،** أو **وضع نماذج أفريقية خاصة،** وبقدر ما يتعلق الأمر بالاقتصاد الاستعماري، فإنَّ الماركسيين قد وجدوا مفهوم تمفصل **نماذج الانتاج مفيدًا،** ولقد أجروا دراسات مهمة حول العمل والعمال، والزراعة، والفلاحين، والبُنى المتغيرة لاندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

وبالرغم من التأكيدات المختلفة للمداخل الثلاثة، فإنَّه يمكن تلخيص المظاهر المشتركة التي تشارك فيها الاقتصادات الاستعمارية الأفريقية: لقد كان من المتوقع أن تقدم هذه المداخل موادً وأسواقً جديدة، للاقتصادات الإمبريالية، فلكي **يكون الاقتصاد الاستعماري معيلًا لنفسه، من الناحية المالية،** فإنَّه كان **موجهًا للتصدير،** على وجه الخصوص، وأحادي الثقافة، ويعاني من الانتاجية غير المستوية بين القطاعات، والهيمنة الخارجية، **في علاقته** بالأسواق، والتكنولوجيا، ورأس المال، لقد تطور الاقتصاد الاستعماري على ثلاث مراحل: **الأولى،** الفترة حتى الحرب العالمية الأولى، وفيها تغلب الاكراه– العمل القسري، الفلاحة، وفرض الضرائب، و**الثانية،** سنوات مابين الحربين، التي تميزت بتقنين الاقتصاد الاستعماري، وتمزقات الكساد العظيم الذي كشف عن قابلية الاقتصاد الاستعماري للسقوط، وغذى السياسات الاقتصادية الجديدة لتخطيط التنمية، و**الثالثة،** فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين تم تبني سياسات "**التنمية الاستعمارية، والرفاهية**"، التي تميزت بـ**تزايد** تدخل الدولة في "التنمية الاقتصادية"، والاستثمار فيها.

- **طبولوجيات الاستعمارية:**

إنَّ أحد التحديات الأساسية في تحليل الاقتصادات الاستعمارية الأفريقية– كما هو الحال مع العوالم الأخرى للاستعمارية– هو تنوعها المطلق، إنَّ التقسيم الزمني بين الاقتصادات، وعلم السياسة **قبل الاستعمارية، ونظائرها الاستعمارية،** وتطورها المكاني أثناء الفترة الاستعمارية كان جليًا على نحو متفاوت تمامًا، لقد تحدد نمو الاقتصادات الاستعمارية، وبنائها بـ**مستوى** تطور الاقتصادات قبل الاستعمارية نفسها، وطبيعة العلاقات قبل الاستعمارية مع أوروبا، ونماذج الاخضاع، والمقاومة، ومستوى تطور القوى المُستعمِرة، والموارد التي يهبها كل إقليم، ووجود المستوطنين الأوروبيين، وغيابهم.

لقد بُذلت عدة محاولات لوضع طبولوجيا للاقتصادات الأفريقية، والاستعمارية على نحو فضفاض، ويمكن تعيين ثلاثة منها. **الأولى** هي التقسيم الثلاثي الشهير الذي طوره **سمير أمين** (1972) **أفريقيا احتياطي العمالة** (الجزائر، كينيا، ومعظم جنوبي أفريقيا) حيث من المتوقع أن يوفر الأفارقة، في الأساس، العمالة للمشروعات

الاستعمارية الأوروبية، **أفريقيا التجارة** (غربي أفريقيا، أوغندا، المغرب، وتونس) حيث تنتج أفريقيا كتلة البضائع التي تتاجر فيها الشركات الاستعمارية، و**أفريقيا شركات الامتياز** (أفريقيا الوسطى، والاستوائية، والمستعمرات البرتغالية) حيث تمتعت هذه الشركات بالتحكم الاقتصادي والإداري في العمالة الأفريقية. و**الثانية** هي طبولوجيا **تانديكا ميكاندوير** التي تميز بين **الاقتصادات الريعية**، و**التجارية**، التي تقتلع الفوائض فيها من ريع التعدين والتجارة، والضرائب من الزراعة على التوالي. و**الثالثة**، التمييز الذي يتم، غالبًا، بين اقتصادات المستوطنة، والريف، أو نماذج الانتاج.

إنَّ ل**مفهوم الفلاحين** أدبًا ثريًا، ومثيرًا للجدل في الدراسات الأفريقية، ولقد ركز الجدل على الأصول التاريخية ل**الفلاحين الأفارقة**، وعلاقاتهم مع العاصمة، والدولة، والتحالفات الداخلية، والتنظيم المتغير للعمل الريفي- وبخاصة تمفصلاته المعقدة مع **النوع**، والعلاقات، والنزاعات **الجيل**ية- تأثير الظروف، والتغيرات البيئية، الأنماط المعقدة للبُنية الثقافية الريفية، أنساق المعرفة الريفية، وتعقيدات علم السياسة، والصراعات الريفية على المستويات المتباينة، بداية من العائلات، والمجتمعات المحلية، وحتى النسق القومي، والكوكبي، وفي هذا السياق، فإنَّ الاستعمارية لم تغير، فقط، حيوات الفلاحين الأفارقة، وإنَّما تولى الفلاحون الأفارقة، أيضًا، تشكيل تضاريس الاستعمارية في أفريقيا.

إنَّ مفهوم **نموذج المستوطنين للانتاج** ينشد الامساك بخصوصيات مستعمرات المستوطنين، لقد تميزت استعمارية المستوطنين بمظاهر عديدة: **اقصاء المنافسة** (تحكم المستوطنين في الموارد الاقتصادية الأساسية، بما فيها الأرض، وتحصيص البُنية التحتية، الصناعة البنكية، التسويق، **على حساب الأهالي الوطنيين**)، إنَّ هيمنة نسق العمالة المهاجرة (الذي سمح بتكلفات القوة العاملة المنتجة أن تتحملها الاحتياطات الريفية)، والقمع المعمم الذي استخدمت بواسطته القوة المباشرة، والوحشية بانتظام، والتفاعل الوثيق للسلالة والطبقة.

ويرتبط ب**مفهوم** استعمارية المستوطنين مفهوم الاستعمارية الداخلية، التي تحتل فيها "**الأمة**" **المستعمرَة**، أو "السلالة" الإقليم ذاته، مثل الشعب المستعمِر، ولقد أصبح هذا المصطلح مفضلًا بين بعض الأكاديميين، وحركات التحرر في جنوب أفريقيا، الذين نظروا لـ **البُنى التراتبية**، الاستغلالية، والانفصالية للفصل العنصري، والأبارتايد، بوصفها مناظرة لعلاقة الهيمنة، والخضوع بين الدولة الإمبريالية، ومستعمراتها السلالية، لقد هاجم **هارولد فولب** المفهوم، لفرض استقلال غير معلل للجماعات السلالية، والعرقية، والثقافية، وحجب العلاقات بينهما، على نحو مماثل لنظرية المجتمع التعددي، التي استخدمها العلماء الليبراليون لوصف مجتمع جنوب أفريقيا.

- **تناقضات المجتمع الاستعماري:**

لقد طبقت الأنثروبولوجيا الاجتماعية المدخل التعددي، على نحو فضفاض، لتفسير كثير من المجتمعات الاستعمارية الأفريقية، التي كانت تُصور، بوصفها "مجتمعات تعددية"، عاشت فيها الجماعات العرقية، والسلالات المختلفة في تقارب وثيق: ولقد نُسب التغير الاجتماعي الاستعماري إلى "احتكاك الثقافة"، و"التمثيل الثقافي"، بالنسبة للتعدديين، لقد قدمت الاستعمارية **حلبة** لكي تتمثل الجماعات العرقية الأفريقية الثقافة والقيم الأوروبية،

ومن ثم، فإنَّها انشغلت بتسجيل أنماط ما أطلقوا عليه "**اجتثاث الهوية القبلية**" detribalization، كما تدل عليه التغيرات المتعمدة في الملابس، والمهن، والتعليم، وأشكال العائلة، وأنشطة وقت الفراغ.

لقد هاجم النقاد الماركسيون– من أمثال **برنارد ماجوبان**– المؤشرات التي استخدمها التعدديون، وحقيقة تجاهلهم لمواصفات الحياة والثقافة الأوروبية في أفريقيا، و"**تمثلهم الثقافي**"، أو "**تفعيلهم الأفريقي**" **لها**، وفي المقام الأول، في نظرهم، فإنَّ التعدديين قد تعاموا عن العلاقات الاجتماعية الحقيقية، لفشلهم في وضع التغير الاجتماعي الاستعماري في سياق الاستعمارية، ك**نسق كوني للعلاقات الاقتصادية**، على سبيل المثال، أنشطة أوقات الفراغ للعمال، كما عرضتها أغاني العمل، التي غالبًا ما فصَّلت المقاومة الشعبية الأفريقية ضد الحكم الاستعماري، وبالمثل، فإنَّها وصفت تحولات الممارسات الثقافية في المناطق الريفية كونها تعكس المحاولات الريفية لمقاومة الموقف الاستعماري، واعادة صناعته، ولقد أكد الماركسيون على **الهدايات الدينية**، سواء ل**المسيحية**، أو ل**الإسلام**، التي لم تمثل "التمثيل الثقافي"، أو النكران الزهدي للأديان القديمة، وإنَّما مثلت أيضًا ترجمات الأديان القديمة في تعبيرات جديدة، كما ترشحت من خلال الوسائط المعقدة للطبقة، والوعي الاجتماعي.

ونظرًا لتعهد العلماء **القوميين** إثبات القوة الأفريقية، فإنَّ صوتهم كان **الأعلى** في رفض النظر لعملية التغير الثقافي، والاجتماعي الاستعماري، بوصفها **نتاجًا** ل"**التغريب**"، وفي مقال مشهور حول تدخل التقاليد في أفريقيا الاستعمارية، أكد **تيرانس رانجر** على أن العلاقات الاجتماعية والثقافية كانت تخترع، وكان الأوروبيون والأفارقة يناورون بها لخدمة مصالحهم الخاصة، ولقد فُتن العجائز، والرجال، والطبقة الأرستقراطية الحاكمة، والأهالي بـ"التقاليد"، ولقد فعل كبار السن ذلك، من أجل الدفاع عن سيطرتهم على الوسائل الريفية للانتاج، ضد تحدي الشباب لهم، ولقد تطلع الرجال للاحتفاظ بالسيطرة على النساء، اللواتي كنَّ يقمنَّ بدور مهم في المناطق الريفية، وبخاصة في الأقاليم التي كان يهيمن عليها المهاجرون الذكور، وتطلعت الطبقة الأرستقراطية للحفاظ على رعاياها، وتوسيع سيطرتهم عليها، ولقد شعر الأهالي بالضيق لتأمين المهاجرين الذين أقاموا بينهم، ولم يحصلوا على حقوقهم السياسية، أو الاقتصادية، ولقد أصبح هذا النموذج مشهورًا من أجل تحليل السياقات التي تطورت فيها الممارسات الثقافية والاجتماعية المتباينة في أفريقيا الاستعمارية– بداية من الموسيقى والرقص، وحتى القانون والزواج.

لقد تطور المدخل البنائي، تمامًا، على يد العلماء بعد الاستعماريين، الذين كانت تمثل الاستعمارية، بالنسبة لهم، **إدارة العلاقات المادية والثقافية**، بالإضافة إلى التمثيلات الاستطرادية والرمزية التي أثرت في الأفريقيين، والأوروبيين بعمق، بالرغم من آساليبهما المختلفة، ولقد تطلع بعد الاستعماريين لتفكيك الصورة الذهنية للاستعمارية، بوصفها عملية متماسكة، ومتراسة لتجاوز **ثنائية المُستعمِر، والمُستعمَر**. بالنظر لكل جماعة، وتمييزها، والتعبير عنها ب**صيغة الجمع**، ووضع خريطة لعلاقاتها المعقدة، والمتغيرة، وتحديد الصيغ الثقافية، والسياقات التي تشكلت انطلاقًا من هوياتها، وعيها، تفاعلاتها، ومناوراتها المتغيرة.

لقد قدم بعد الاستعماريين القضايا البؤرية، التي كان يتم تجاهلها، أو كانت تثير الارتياب، في السابق، في التحليلات العلمية– البُنيوية، والاجتماعية– للاستعمارية، وبخاصة تلك القضايا التي تتعلق بالجنس، الذاتية، السيكولوجيا، واللغة، وإلى جانب المفاهيم النصية، وقراءات الثقافة الاستعمارية، فقد ركزت التحليلات على

الأبعاد غير اللفظية و**الملموسة** للممارسة الاجتماعية، والإدارة العينية للأجساد، والملابس، والأداءات، والمهم كان الكتاب المحتفى به لـ**فرانز فانون** حول **سيكولوجيا الاستعمارية**، ورؤيته الحاسمة أن "**السواد**"، و"**البياض**" ليسا سوى **بُنى أيديولوجية مؤسسة تبادليًا**، ولقد ألقى علماء أفريقيا- بالتعويل على رؤى **فانون**- الضوء على بُنية العقليات الاستعمارية، والجنون، والطب، بوصفها آليات لنقش الحدود السلالية، والجنسية، وتنظيمها، ولقد بين **كوارن آبيه** كيف كانت أفكار السلالة في أفريقيا **تُبنى**، من الناحية الاجتماعية، وكيف كانت الخطابات الاستعمارية، والمعادية للاستعمارية **تعزز** بعضها البعض، لـ**لصق الماهيات السلالية فوق الأجساد**.

- **التدخل النسوي**:

لقد **تعامت** معظم المداخل التي استخدمت لتحليل السياسات، والاقتصادات، والمجتمعات، والثقافات الاستعمارية الأفريقية، غالبًا، عن **النوع**، حيث مالت لتجاهل حيوات النساء، وخبراتهنَّ، وإسهاماتهنَّ، وأصواتهنَّ، وإدراكاتهنَّ، وتمثيلاتهنَّ، وصراعاتهنَّ، ولم يبدأ ذلك في التغير إلَّا عقب **صعود** الحركة النسوية، التي نشأت انطلاقًا من المسارات المحلية، والمتخطية للحدود القومية، والصراعات الفكرية، والسياسية داخل الأكاديمية، وخارجها، وعلى حين لم تنقض الصراعات بالنسبة للنساء، والنوع ألبتة، فإنَّ الأفريقيات قد أصبحنَّ أكثر بروزًا في تواريخ الاستعمارية، التي مزقت الثنائيات، والكرونولوجيات التي تميل لتأطير الاستعمارية في أفريقيا.

وبمجرد أن توسع **ميدان دراسات النساء**، أصبحت الأفريقيات أكثر تميزًا في علاقاتهنَّ بالطبقة، والثقافة، والمكانة، وأصبحت تعهداتهنَّ المعقدة، ومجابهاتهنَّ، ومناورتهنَّ **مع**، واحتجاجاتهنَّ **ضد** سلسلة عريضة من **القوى**- التي وصفت بأنها **استعمارية**- أكثر وضوحًا، ومن **الكيان** الضخم والمتنوع للأدب النظري، والميثودولوجي، والتدريسي، الذي تولد في العقود الثلاثة الأخيرة، كانت الجدالات القوية واضحة، وأحد هذه الجدالات الآسرة كان **حول شرعية مصطلح النوع ذاته**، مع كُتاب من أمثال **ليفي أماديوم** التي أكدت على المرونة النسبية لـ**علاقات الجنس/ النوع** في أفريقيا بعد الاستعمارية، و**أيرونكي إويوني** التي **تنكر** وجود تصنيفات النوع تمامًا.

في بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح من الثابت، تمامًا، أن الاستعمارية قد مارست **تأثيرًا متناقضًا** على الجماعات المختلفة من النساء، بالرغم من أن الغاية المسيطرة، آنذاك، كانت لتقويض مكانة النساء ككل، فقد وحدت الاستعمارية **الأيديولوجيات البطريركية** الأوروبية والأفريقية لخلق ممارسات، وعلاقات، وأيديولوجيات جديدة، ولقد ركزت الأعمال السابقة حول إدارات النوع الاستعماري على النساء في الأنشطة الانتاجية، والتجارية في المناطق الريفية، والتوترات الحادة في علاقات النوع التي خلقتها الدولة الاستعمارية، واستجابت لها، وذلك بإحكام القانون العرفي التقليدي بالفعل، والمؤدي للتغيرات المهمة في بُنية العائلة، والأشكال الجديدة للقوة البطريركية، والموضوع الذي جذب الاهتمام الأكبر كان **مقاومة النساء للحكم الاستعماري**، ولقد تراوحت الدراسات بين تلك التي عالجت الناشطات، وأحداث محددة، وحتى التحليلات العامة لانهماك النساء في الصراعات القومية في البلاد المختلفة التي أثبتت، على نحو قاطع، **النزالات السياسية للنساء**، وإسهاماتهنَّ فيها.

لقد ركزت الدراسات التالية على **قضايا الجنس**، و**منشآت هويات النوع**، و**التمثيلات الاستعمارية**،

ووفقًا لـ**زين ماجوبان**، إنَّ الجنس الأفريقي، والسيطرة عليه، وتمثيلاته كانت أمورًا محورية لأيديولوجيات الهيمنة الاستعمارية، في الخطاب الاستعماري، **كانت الأجساد الأنثوية ترمز لأفريقيا**، بوصفها **أرضًا خاضعة**، إنَّ **الخصوبة المفرطة المزعومة**، والخلاعة الجنسية للأفريقيين والأفريقيات قد جعلت من أفريقيا موضوعًا للرغبة الاستعمارية، والسخرية، ومكانًا جاهزًا للملذات **الإباحية**، في حاجة للتنظيم الجنسي، لقد كان الجنس كامنًا في كافة أشكال الحكم الاستعماري، بوصفه مجابهة حميمية يمكن استخدامها، تلقائيًا، لتأكيد الاختلاف السلالي، ونحته، وبوصفه عملية جوهرية لإعادة إنتاج القوة العاملة الإنسانية من أجل الاقتصاد الاستعماري، ولقد اقتضى كلاهما المراقبة الوثيقة للجنس الأنثوي الأفريقي، والتحكم فيه.

لقد ساعدت الدراسات النسوية حول منشأ هويات النوع، وعلاقاته في انتاج أدب متنامي حول ابتكار **الذكوريات الاستعمارية**، وتحولها، وفيما يخص جنوب أفريقيا، يؤكد **روبرت موريل** على أن التقسيمات الاستعمارية للطبقة، والسلالة قد انتجت **ذكوريات** مختلفة، بعضها كان مهيمنًا، ومسيطرًا، والبعض الآخر كان خاضعًا، وهدامًا، بالرغم من تلقيهم **اعتمادً بطريركيًا** على نساء طبقتهم، وسلالتهم، لقد أنتجت هذه الذكوريات، وموورست في سياقات مؤسساتية مختلفة، كل منها في ضوء إدارته للنوع، وعلاقات القوة، بداية من الدولة، الكنيسة، والمدرسة وحتى مكان العمل، والبيت، وليس ثمة مدعاة للقول إنَّ الذكوريات قد تغيرت بمرور الزمن، وأظهرت نفسها بطرق مختلفة، في المناطق الريفية، والحضرية، حيث أحتفظ بأنساق النوع المختلفة، والأنساق المرتبطة، ووقعت أنماط التغير السياسي، والاجتماعي.

- **زوال الاستعمارية:**

لقد تأثرت تصورات الاستعمارية، وتحليلاتها في أفريقيا، على نحو ضخم تمامًا، بـ**كيفية فهم زوال** الاستعمارية، ولقد تمركز هذا الفهم بدوره حول كيفية تناول العمليتين، أعني، الانخلاع عن الاستعمارية، والقومية، أو المقاومة الأفريقية، والارتباطات القائمة بينهما، لقد قنع المؤرخون القوميون بأن القومية كانت مسئولة، في الأساس، عن تفكيك الإمبراطوريات الاستعمارية، بينما كان الانخلاع عن الاستعمارية، بالنسبة للمؤرخين الإمبرياليين، نتاجًا للسياسة والتخطيط المتروبوليتاني، ولقد تطلع آخرون لوضع الانخلاع عن الاستعمار في سياق التغيرات في نسق العلاقات الدولية، ومن الواضح، أن عملية بمثل هذا التعقيد– مثل الانخلاع عن الاستعمارية– كانت نتاجًا لعوامل كثيرة، لقد تضمنت تفاعلًا معقدًا للموقف الدولي القائم، وسياسات القوى الاستعمارية، وطبيعة الحركات القومية، وقوتها، التي عكست، بدورها، الظروف الداخلية، في العاصمة الأم والمستعمرات، وأيديولوجيات العالم بعد الاستعماري، ورؤاه، ولقد كانت هذه العوامل، أيضًا، بمثابة تحورات في أنماط الانخلاع عن الاستعمارية في الأقاليم، والمستعمرات، التي تكيفت بفعل الطريقة التي التحمت بها هذه العوامل، وتبدت، وبالإضافة لذلك، فلقد تأثر الانخلاع عن الاستعمارية بالحضور النسبي للمستوطنين الأوروبيين، وقوتهم، والأهمية الاستراتيجية الجغرافية السياسية المتصورة لكل مستعمرة.

وبالمثل، لقد كانت طبيعة القومية الأفريقية، وآلياتها معقدة بإفراط، فلم تكن فقط المحلة المكانية، والمرجع الاجتماعي لـ"**الأمة**" **المتخيلة** بواسطة القومية مائعة (وقد تكون عرقية، قومية، إقليمية، قارية)، وإنَّما تنافست

الرؤى الدنيوية والدينية المتعددة للدولة بعد الاستعمارية من أجل السيادة، وبالإضافة لذلك، فإنَّ القومية قد وضحت، وواصلت القتال على عدة جبهات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، دينية، وفنية) من خلال الأشكال التنظيمية المختلفة (بداية من التنظيمات السياسية، والمدنية، حتى الحركات الثقافية والدينية)، وفي المناطق المختلفة (ريفية، وحضرية)، ولقد تباين تطور القومية، وتأثيرها بين المستعمرات المختلفة، حتى بين مْنّ هم تحت القوة الاستعمارية ذاتها، معتمدة على العوامل مثل الطريقة التي اكتسبت بها المستعمرة، وتمت إدارتها بها، وحضور المستوطنين، أو غيابهم، وتقاليد المقاومة، والتكوين الاجتماعي للحركات القومية، ونمط القيادة فيها.

ثمة سؤالان أساسيان يهيمنان على الثقافة العلمية الأفريقية حول الانخلاع عن الاستعمارية، والقومية، **الأول** هو المحتوى الاجتماعي للمقاومة المعادية للاستعمار، وتكوينها، فبحلول **الثمانينيات**، تم التخلي عن التفسيرات القديمة لعلم سياسة الصفوة، والمقاومة البطولية، لصالح تحليلات المقاومة من قبل الفلاحين، والعمال، والنساء، ومنذ بداية **التسعينيات**، كُرس مزيد من الاهتمام للأشكال اليومية للمقاومة، من قبل الجماعات الثانوية المتباينة، بما فيها الشباب، وبإيجاز، فإنَّ التحدي كان أن تكتب كلمة resistance بحرف صغير "r"، وليس بحرف كبير "R"، من دون فقدان- كما أكد **فردريك كوبر** (1994)- الارتباطات بين المقاومات الثانوية، والبُنى الأكبر والمائعة للاستعمارية. والسؤال **الثاني** يركز على الاستمراريات، والانقطاعات التي تميزت بالانخلاع عن الاستعمارية، وفي **الستينيات**، مال العلماء القوميون للنظر للانخلاع عن الاستعمار، بوصفه دليلًا للانقطاع الجذري مع الاستعمارية، ومنذ بداية **السبعينيات**، فإنَّ التشاؤمية الثورية لـ**فانون** الذي صرح بزيف الانخلاع عن الاستعمارية في أطروحته اللافحة لعام 1963، "**ملاعين الأرض**"، قد راقت للأنصار بين العلماء الراديكاليين الذين أكدو على الاستمراريات البنائية للاستعمارية، ومن ناحيتهم، فإنَّ **بعد الاستعماريين** بتعلقهم بالاستعمارية، قد أعادوا تمركزها في التاريخ الأفريقي.

المقال الثامن

الأبارتايد (سياسة النبذ العرقي)

بيتي چ. هاريس

- *Betty J. Harris*; APARTHEID: IN New Dictionary of the History of Ideas; Maryanne Cline Horowitz (Editor in Chief), THOMSON, GALE; U.S.A. 2005., Vol.1, pp.105-113.

الأبارتايد (سياسة النبذ العرقي)

بيتي چ. هاريس

يصف الأ**بارتايد**– وهي كلمة **أفريكانية** تعني "العزل"– **أيديولوجيا النبذ العرقي** التي أُستخدمت، كأساس ل**هيمنة البيض** في دولة جنوب أفريقيا، بداية من عام 1948، حتى عام 1994، وهو يمثل **التقنين** لسياسة النبذ العرقي التي مارستها– في جنوب أفريقيا، بداية من زمن تأسيس مستعمرة ال**كاب**– شركة الهند الشرقية الهولندية في عام 1652، إنَّ بزوغ الأ**بارتايد** في عام 1948، كان **مناقضًا** ل**عملية** الانخلاع عن الاستعمار، التي **بدأت** في أفريقيا شبه الصحراوية بعد الحرب العالمية الثانية، ويُفهم الأ**بارتايد**، دوليًا، كإحدى **القضايا البغيضة** ل**الحقوق** الإنسانية، بداية من السبعينيات، حتى التسعينيات، وهو يستحضر الصور الذهنية ل**امتياز البيض**، و**تهميش السود** الذي **تنفذه الدولة البوليسية**، وتفرض بمقتضاه، بصرامة، خضوع السود.

– **الخلفية التاريخية:**

لقد احتلت شركة الهند الشرقية الهولندية **مستعمرة** ال**كاب**، دون انقطاع، بداية من عام 1652، حتى تحققت الغلبة للبريطانيين في عام 1795، ولقد تفاقم الصراع بين الشركة والKhoisan **الأصليين** بفعل منحها الأراضي الصالحة للزراعة ل**مَنْ** أتموا الخدمة بالشركة، ولم يكن الKhoisan– الذين كانوا خدمًا بالعقود– ملاكًا للأرض، في وقت الاحتلال البريطاني، وكان يتم استيراد **العبيد** من آسيا، وبعض الأماكن في أفريقيا، وبعد فترة قصيرة من استعادة الهولنديين للحكم، في عام 1803، خضعت المستعمرة، من جديد، للسيطرة البريطانية في عام 1806، وثمة حادثتان قد ولدتا **رد فعل سلبي** لدى المستوطنين الهولنديين، وهما الحظر البريطاني ل**تجارة العبيد**، في عام 1806، وحظر **الاسترقاق** (امتلاك العبيد) في عام 1833، ولقد شارك **العبيد** في الهجرة العظمى (فوق عربات الثيران)، التي نزح خلالها كثيرون من المزارعين الهولنديين (الأفريكان) إلى خارج مستعمرة ال**كاب**.

لقد بدأت "**الثورة المعدنية**" التي مولها رأس المال البريطاني في جنوب أفريقيا، مع اكتشاف **الماس** في كيمبرلي في عام 1868، و**الذهب** في جوهانسبرج في عام 1886، وفيما بعد، فإنَّ الانتصار البريطاني في حرب **البوير** (الأفريقيون الجنوبيون من الأصول الهولندية) في أعوام 1899–1902، قد أخضع الـ Transvaal والدولة الحرة البرتقالية ل**الحكم البريطاني**، لقد كانت Natal مستعمرة بريطانية، بالفعل، ومن الناحية الجمعية، فإنَّ الأربع مستعمرات قد شكلت اتحاد جنوب أفريقيا في عام 1910.

لقد كشف الأفريكان الذي تجرعوا الهزيمة العسكرية في الحرب، عن عاطفة قوية معادية للبريطانيين، نتيجة لتدمير معظم مزارعهم، ووضع زوجاتهم، وأطفالهم قيد الإقامة في معسكرات التجميع، مما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات، ولقد أسهمت جهودهم لزيادة السكان إلى انحدارهم لمستوى البروليتاريا، والمشاركة في هجرتهم إلى المدن من أجل التوظيف، ولقد أصبحوا غالبًا مغتصبي أراضي، جنبًا إلى جانب السود الفقراء، وفي أعوام 1928–1932، أجرت **شركة كارنيجي** دراسة ل"مشكلة البيض الفقراء"، ووضعت توصياتها لتحسين وضع الطبقة العاملة

الأفريكانية، وأثناء هذه الفترة، أصبحت **التهجية الهولندية**، للغة الأفريكانية، **لغة مكتوبة**، وأنشأ أعضاء البرجوازية الأفريكانية البازغة أولى البنوك الأفريكانية، وأولى شركات التأمين.

- **صعود القومية الأفريكانية:**

بعد حرب **البوير**، تطلع جنرالان- هما **جان سموتس**، و**لويس بوثا**- للتوافق مع البريطانيين لتشكيل الحزب الأفريقي الجنوبي، ومن بين داعميه، ثمة **السود المحررين**، ولقد أنزل الحزب الأفريقي الجنوبي الهزيمة بـ**الحزب الاتحادي** في انتخابات 1910، ونظرًا لعلم أعضاء النخبة السوداء المتعلمة بـ**الحقوق السياسية المتآكلة**، فإنَّهم شكلوا المؤتمر القومي الوطني الأفريقي الجنوبي (ثم أصبح المؤتمر القومي الأفريقي)، في عام 1912، ولقد سُن **التشريع العرقي** أثناء فترة "**الاندماج**"، الذي تضمن **قانون الأرض** لعام 1913، الذي **حظر نمط المحاصصة**، الذي يعرف بـ"**الزراعة مقابل النصف**"، وفيه يتفاوض المحاصصون السود مع المزارعين البيض لزراعة جزء من أراضيهم، وبالإضافة لذلك، فإنَّه لم يكن بمقدور السود امتلاك الأرض خارج المناطق المخططة.

وثمة جنرال أفريكاني آخر، هو **چ.ب.م.هيرتزوج**، قد قاد انشقاقًا ضد التحالف الأفريقي الجنوبي مع البريطانيين في الحرب العالمية الأولى، ولقد تطور الانقسام بين **سموتس** و**هيرتزوج** حول الانخراط الأفريقي الجنوبي في الحرب العالمية الثانية، ووقعا على إنهاء التكتل، ولقد دافع **هيرتزوج** عن الجمهورية الأفريقية الجنوبية خارج الكومنولث البريطاني، ولقد تضمن التشريع العرقي التالي:

قانون **المناطق الحضرية** لعام 1923، الذي أقر الفصل العرقي الحضري، وعدم استقرار السود في المدن.

قانون **الاصلاح الصناعي** لعام 1926، الذي أدخل تحصينات العمل لصالح البيض الفقراء.

قانون **الأرض** لعام 1936، الذي دعم قانون الأرض لعام 1913، وعين مواقع الأوطان، كمناطق صالحة لتملك الأرض الأفريقية.

مرسوم عام 1936، الذي **شطب** الأفريكان، في مقاطعة الـ**كاب**، **من قوائم** المنتخبين العموميين.

لقد اقترح المؤرخ **ت.دونبار مودي** أن القومية الأفريكانية كانت **دينًا مدنيًا** يمثل تكاملًا للعناصر الرمزية الأساسية، التي تتضمن الأحداث الرئيسية في التاريخ **الأفريكاني**، و**اللغة الأفريكانية**، و**الكالفانية الهولندية**، ومن منظور **مودي**، فإنَّ الأفريكانيين كانوا ينظرون لتاريخهم في علاقته بـ**دائرة** المعاناة المتكررة- **و**- الموت بأيدي البريطانيين أثناء الأحداث الرئيسية، كـ**الهجرة العظمى**، و**حرب البوير**، ولقد أنشأوا **جمعية سرية** هي الـ Broederbond، وهي تتألف من الممتهنين الأفريكان، حصريًا، الذين شكلوا فيدرالية للتنظيمات الثقافية الأفريكانية (FAK)، وتبنوا الروابط الثقافية، واللغوية، وهيئات الكنائس، وجماعات الشباب، ودوائر الدراسة العلمية في عام 1929.

- **المقاومة السوداء:**

لقد تزايدت **الفعالية السوداء** بعد الحرب العالمية الثانية في جنوب أفريقيا، مثل ما عداها في أفريقيا، وحين

أصبح أ.ب.**يوكسوما** الرئيس العام لـ**المؤتمر القومي الأفريقي** (ANC) في عام 1940، حاول توحيد التنظيم، من الناحية الأيديولوجية، وضبط موارده المالية، والقيام بحملة دعائية، ولقد تطور انقسام رئيسي حين دافع **يوكسوما** وعدد قليل من الطبقة الوسطى عن التفاوض من خلال الكيانات التمثيلية الأفريقية، بينما مال الاعضاء العسكريون ناحية الحزب الشيوعي، والفاعلية السياسية الأكثر حزمًا.

في منتصف الأربعينيات، اتحدت مجموعة من المهنيين الشباب- منهم **نيلسون مانديلا**، و**روبرت سبوكوي**- لتشكيل **تحالف الشباب في المؤتمر القومي الأفريقي**، وقدموا عروضًا للتنظيمات السياسية الاستعمارية، والهندية أثناء مطالبتهم بحكم الأغلبية، ولقد كان الملونون أسلافًا لـ"**تمازج الأجناس**"، الذي ظهر في الـ**كاب** بعد احتلال شركة الهند الشرقية الهولندية، ولقد تم تجنيد الهنود بوصفهم موظفين ملزمين بالعمل على زراعة السكر حول Natal في الستينيات.

- **تشريع الأبارتايد:**

بعد فوز الحزب القومي في عام 1948، سُنت مجموعة من القوانين للعزل الصارم للمجتمع الأفريقي الجنوبي، بحسب **السلالة**، و**العرقية**، و**الطبقة**، وحظر قانون تحريم الزيجات المختلطة لعام 1949، عقد الزيجات بين البيض والسود، وفرض قانون تسجيل السكان لعام 1950، تصنيفًا لـ**كل** أفريقي جنوبي **راشد** وفقًا للجماعة العرقية كما يلي: **أبيض** (الأفريكان، والإنجليز)، **ملون** (سلالة مختلطة، آسيوي [هندي غالبًا])، و**أفريقي** (إكسوسا، زولو، نيدبيلا، سوازي، راسوزو، بيتشوانا، بابيدي، فيندي،، تونجا)، وفي عام 1951، بلغ عدد السكان "**الأفريقيون**" في جنوب أفريقيا ثمانية مليون ونصف تقريبًا، أي حوالي **⅘** من السكان إجمالًا.

ولقد عزز قانون المناطق المفروزة لعام 1950 العزل السكني للملونين والهنود، ولم يكن بمقدور هذه الجماعات استخدام التسهيلات العمومية خارج تخوم الإقامة.

ولقد قضى قانون قمع الشيوعية لعام 1950 بحل الحزب الأفريقي الجنوبي، والانقطاع الديبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي، ولقد ألغى **قانون سلطات البانتو** لعام 1951 الهيئة التمثيلية للوطنيين، واستبدل به قانون مخادع، ولقد قضى قانون الوطنيين (قانون حظر الانتقال، وتنسيق الوثائق) لعام 1952 بتعيين المراجع التفصيلية لحاملي تراخيص الانتقال يفصل خلفياتهم، ووظائفهم، وحقوقهم في الإقامة خارج المفرزات.

لقد أقر البرلمان قانونًا لـ**تعليم البانتو** عام 1953، للسماح للدولة بالسيطرة على المدارس الأفريقية، التي أسستها، غالبًا، **الجمعيات التنصيرية**، على المستويات الإبتدائية، والإعدادية والثانوية، ولقد وضعت وزارة الشئون الداخلية مقررًا دراسيًا لاعداد "البانتو" (السود الأفارقة الجنوبيون) شغل **مكانة الأرقاء** في المجتمع الأفريقي الجنوبي، وابعاد الأفارقة غير الموثقين من المناطق الحضرية إلى الأوطان الريفية، في ظل تدابير قانون الإقامة الوطنية لعام 1954، ولقد تم شطب الملونين من كشوف الناخبين العموميين في إقليم الـ**كاب** في عام 1956.

وحين أصبح **هيندريك ف.فيرورد**- وزير الشئون الوطنية بداية من عام 1950- رئيسًا للوزراء في عام 1958، واصل استهلال تشريع الـ**أبارتايد** المتسق مع وجهات نظره المتعلقة بـ"**تطوير العزل**"، ولقد اشترط قانون

تدعيم الحكم الذاتي للبانتو لعام 1959، تشكيل الوحدات القومية الثمانية لـ**الحكومة الذاتية الأفريقية** التي تعكس، إفتراضًا، التجمعات العرقية الأفريقية، ونظرًا لأن السود الحضريين لم يكن لهم **تمثيل سياسي**، فإنَّه انتقل للزعماء للعمل كـ**سفراء متجولين** بين الرعايا الأفريقيين في المناطق الحضرية، ومْنّ يقيمون بـ**الأوطان**، ولقد مثلت الأوطان، أو المناطق الاحتياطية **13,7%** من السكان.

ولقد طالب قانون أوطان البانتو لعام 1970 بمنح الأفريقيين المواطنة الحصرية في الوطن، بصرف النظر عن **محلة المولد**، والإقامة الحالية، وفي عام 1972، منحت أرض **الزولو**، وبيتشوانا وضع الحكم الذاتي، ومنحت ترانسكي- التي تحكم نفسها ذاتيًا منذ 1963- الاستقلال، بوصفها الوطن النموذج، ولقد تبع استقلال ترانسكي في 1976، استقلال بيتشوانا في 1977، وفيندا في 1979، وكيسكي في 1981.

ولقد أعلنت الـ**كاب** الغربية منطقة للعمالة الملونة في عام 1963، ولقد اختبر الهنود الذين منحوا المواطنة في عام 1963 **التمييز العنصري** في حقوق الإقامة والتجارة.

- **قضايا الجندر:**

لقد لاحظت **هيلين سوزمان** (1993)- العضوة المعارضة لـ**أبارتايد**- أنه في عام 1953، سنتها الأولى، كان يوجد، بالفعل، أربع نساء في البرلمان، اثنتان منهنَّ كانتا تتبعان أعضاء الحزب الاتحادي، وواحدة عضوة في الحزب الليبرالي، لقد عالجت **سوزمان**، الليبرالية في الأساس، القضايا العنصرية، بالرغم من دفاعها، أيضًا، عن الحقوق المتساوية للنساء، فيما يخص الزواج، الطلاق، الاجهاض، والتوظيف، لقد كانت النساء البيض قد مُنحنَّ الحق في الاقتراع في عام 1930، لمجابهة التصويت الذكري غير الأبيض، وعمومًا، فإنَّ القضايا العنصرية، والجندر لم تكن تتضفر معًا، وبالإضافة لذلك، في عام 1955، أنشأت النساء البيض الليبراليات تنظيم **الوشاح الأسود** the Black Sash، للاحتجاج ضد عدم منح الملونين الحق في الاقتراع، ولقد أكدت العضوات على احترام الدستور الأفريقي الجنوبي، وفي السبعينيات، افتتح **التنظيم** "مكاتب استشارية" في المدن الكبرى لمساعدة السود، ممْنّ يعانون من مشكلات تتعلق بـ"قانون التمييز العنصري، والبطالة، والعقود، والإسكان، ومعاشات التقاعد".

لقد تعرضت النساء السود للتمييز بمقتضى قانون التمييز العنصري، وقانون الانتقال، الذي امتد لهنَّ في عام 1956، ولقد كان قانون التمييز العنصري **سياسة** صُممت لتوجيه تدفق العمالة السوداء للمناطق الحضرية "البيضاء" من أجل العمل، وإلى المزارع الريفية، ومع الانتصار القومي في عام 1948 تعززت ترتيبات قانون التمييز العنصري، ونظمت قوانين الانتقال شروط توثيق النساء السود، ولقد درست **جاكلين كيك** وضعهنَّ كخادمات في بيوت البيض بالضواحي، وفي كتابها "**عذارى وسيدات**"، تتناول **كوك** ثمانمئة ألف خادمة منهنَّ، وتعالج وضعهنَّ كعاملات وأمهات، وعلاقتهنَّ التابعة لسيداتهنَّ البيض، لقد أهملت هؤلاء العاملات السود عائلاتهنَّ ليكنَّ **رهن إشارة** سيداتهنَّ البيض، وحاجتهنَّ، ولقد عشنَّ في **مآوي الخدم** بالقرب من بيوت سيداتهنَّ، وهو ما مكنهنَّ من الانشغال بنشاطات وقت الفراغ، أو السعي للعمل لتعزيز دخول عائلاتهنَّ، وتلقي **كوك** الضوء على **تدرجات الاستغلال الأنثوي** في السياق الأفريقي الجنوبي، بتركيزها على **العلاقة بين الخادمة** و**السيدة**.

- **ازدياد القومية السوداء:**

في عام 1952، نظم المؤتمر القومي الأفريقي- وكان عدد اعضائه يقدرون بمئة ألف- حملة جريئة للاحتجاج ضد قوانين التمييز العنصري، ولقد قاموا بحرق تصاريح الانتقال، ومجابهة الترتيبات المتعلقة بتسهيلات العزل، ليتم القبض على مئة وثمانين أثناء الحملة التي استغرقت أربعة شهور، ومحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى، ثم تبرئتهم من التهمة، وفي عام 1955، اجتمع المؤتمر القومي الأفريقي، والتنظيمات السياسية المشابهة، لوضع مسودة **دستور الحرية**، الذي تضمن معتقدات المجتمع الديمقراطي غير العنصري، ويمكن فيه تأميم المشروعات الرأسمالية الرئيسية.

لقد أفضت الاختلافات الأيديولوجية داخل **المؤتمر القومي الأفريقي** إلى انشقاق **روبرت سوبلوف** لتشكيل **المؤتمر الأفريقي العام** (PAC) في عام 1959، وفي عام 1960، نظم المؤتمر الأفريقي العام حملة للاحتجاج ضد قوانين الانتقال، وتدني الأجور، وفي شاربفيل بالقرب من جوهانسبرج، في مارس 1960، أطلقت الشرطة النيران على حشد من المتظاهرين، لتقتل **69** منهم، وتجرح **180** آخرين، ولقد أعلنت الحكومة **حالة الطواريء**، وألقت القبض على **1800** منهم، ولقد أفضت **المذبحة** إلى الإدانة الدولية للحكومة الأفريقية الجنوبية، وتقليص الثقة الاستثمارية، وإلى ركود الاقتصاد.

وبعد شاربفيل، تم حظر **المؤتمر القومي الأفريقي**، و**المؤتمر الأفريقي العام**، ليبدأ النشاط السياسي السري، ولقد اقتيد **نيلسون مانديلا**، الذي كان مسجونًا بالفعل بناء على اتهامات أخرى، ورفقاؤه إلى السجن في مزرعة بضاحية جوهانسبرج في **ريفونيا**، حيث اتهموا بالتخريب، والتآمر لاسقاط الحكومة، وفي عام 1964، صدر الحكم عليهم بالسجن مدى الحياة، فيما عدا واحد، ولقد أومأت **محاكمة ريفونيا** بتوقف المقاومة القومية السوداء في جنوب أفريقيا، وأمدت المستعمرات المجاورة جنوب أفريقيا بـ**المصد الواقي** ضد تمرد العصابات، ولقد استعادت البلد الثقة الاستثمارية، وشهدت فترة من الازدهار الاقتصادي، وفي هذه الأثناء، وبعد استفتاء السكان البيض أُعلن عن جنوب أفريقيا **جمهورية خارج الكومنولث** (رابطة الشعوب البريطانية) في عام 1961.

- **تعرية الأبارتايد:**

لقد كان الاندلاع المفاجيء لـ**أعمال الشغب** في **سورتو**، في عام 1976، بمثابة **حل للعقدة** في النضال الأفريقي الجنوبي، فقد انخرط الطلاب في مقاطعة جوهانسبرج في أعمال الشغب، حين جعلت الحكومة من **الأفريكانية لغة التدريس بالمدارس في موضوعات العلم**، وأثناء مجابهة **الطلاب** لرصاص الشرطة بالعصي، والحجارة، **قتل المئات منهم**، وفر آخرون من البلد، ولقد أقام **المؤتمر القومي الأفريقي** محطات للتجنيد في موزمبيق، ومنها كان يُرحل اللاجئون من أجل التدريب العسكري، ولقد كثف الطلاب الملونون في مدينة **الكاب** اجراءاتهم العنيفة، ولقد استمر الشغب حول البلد، حتى عام 1977، ليخلف آثارًا مؤذية على الاقتصاد، ولقد بدأ اللاجئون- ذكورًا وإناثًا- في التسلل للبلد للقيام بأعمال التخريب.

ولقد بدأ **المصد الواقي** لجنوب أفريقيا في التآكل في عام 1975، مع استقلال أنجولا، وموزمبيق، ثم زيمبابواي في عام 1980، وهو ما سمح بتزايد تسلل العصابات إلى البلد، وبعد الفضيحة الرسمية لـ**مولدرجيت**،

أصبح **ب.و.بوثا**- وزير الدفاع- رئيسًا للوزراء عام 1978، لقد كانت **مولدرجيت** فضيحة رسمية خصصت فيها مبالغ مالية ضخمة لشراء دعم الميديا الدولية لا**لأبارتايد**، وقمع صحيفة **المواطن**، وهي صحيفة حكومية في جوهانسبرج، لقد عجلت الفضيحة، ومحاولة التغطية عليها بالشقاق داخل المراتب العليا للحزب القومي، ولقد جمعت الاستراتيجية الكلية ل**بوثا** بين النزعة القتالية والإصلاح.

ومعترفون بإمكانية حدوث مجزرة عرقية، تطلع القوميون إلى "ديمقراطية اتحادية"، لا تهيمن فيها أية جماعة عرقية، وفي محاولتهم دفع القادة الشرعيين إلى طاولة المفاوضات، بدأت حملة لاطلاق سراح **قائد المؤتمر القومي الأفريقي السجين نيلسون مانديلا** في بداية الثمانينيات، ولقد اقترح الرئيس (رئيس الوزراء السابق) برلمانًا ثلاثي الغرف، يحتوي قاعات للآسيويين، الملونين، والبيض، ولقد أدى اقصاء الأفريقيين المصنفين إلى تشكيل الجبهة الديمقراطية المتحدة للتسوية بين الاجراءات الفعالة داخل البلاد.

وفي منتصف الثمانينيات، استهلت القوى الغربية الرئيسية عقوبات اقتصادية ضد جنوب أفريقيا **العنصرية**، ولقد بدأت المفاوضات الحكومية في عام 1990، حين أطلق سراح **مانديلا** من السجن، ولقد **رفع الحظر** عن المؤتمر القومي الأفريقي، ومنظمات التحرير الأخرى، ومنح الشرعية، ووضع دستور مؤقت، وأجريت الانتخابات في عام 1994، ليفوز بها المؤتمر القومي الأفريقي على المستوى القومي.

- **استنتاج**:

حين احتفلت جنوب أفريقيا بمرور عقدها الأول للحكومة بعد العنصرية، فإنَّها التحقت بالكومنولث، وعدد من الكيانات الدولية، ولقد عاد المؤتمر القومي الأفريقي إلى السلطة للفترة الثالثة في إبريل من عام 2004 بنسبة **70%** من الأصوات، وتحقق بعض التقدم نحو المساواة السلالية بالرغم من التفاوتات في توزيع الثروة، وبالإضافة لذلك، فقد استمرت جنوب أفريقيا في التصارع مع **ميراث الأبارتايد**- ارتفاع معدل البطالة، تدني معدلات القراءة والكتابة، الإسكان غير اللائق، انتشار وباء الإيدز، وآليات العولمة، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، كان معدلات البطالة تقدر بما بين **38-40%**، وبحسب مسح أجري بجنوب أفريقيا عام 1999، فإنَّ ثلث الأفريقيين الجنوبيين كانوا في حاجة للإسكان اللائق، وكان معدل HIV في عيادات قبل الولادة **22%** في عام 1998.

ويعود عدم النظر إلى جنوب أفريقيا كدولة تنافسية في الانتاج العالمي إلى تكلفة العمل المرتفعة، لقد أنشأت بعض المشروعات التعدينية، والتصنيعية فروعًا في البلاد الأفريقية الأخرى، وتتطلع الحكومة إلى جذب الاستثمارات الجديدة، وتعزيز مهارات القوة العاملة السوداء، وفيما يتعلق ب**شبكة الإنترنت** في بداية القرن الحادي والعشرين، فإنَّ جنوب أفريقيا يعتبر **من أفضل البلاد في أفريقيا**.

المقال التاسع

الاستعمارية المحدثة

تاين فالولا وماتيو هيتون

- *Tayin Falola, Matthew Heaton*; NEOCOLONIALISM: IN New Dictionary of the History of Ideas; Maryanne Cline Horowitz (Editor in Chief), THOMSON, GALE; U.S.A. 2005., Vol.4 , pp.1623-1625.

الاستعمارية المحدثة

تاين فالولا وماتيو هيتون

يمكن تعريف الاستعمارية المحدثة على أنها دوام النموذج الاقتصادي للاستعمارية **بعد حصول الإقليم المُستعمَر على استقلاله** السياسي الرسمي، وينطبق المفهوم، غالبًا، على أفريقيا في النصف الأخير من القرن العشرين، لقد **استعمرت** البلاد الأوروبية **معظم القارة** في آواخر القرن التاسع عشر، وأنشأت **نسقًا** لـ**الاستغلال الاقتصادي**، و**مصادرة المواد الخام الأفريقية**– وبخاصة المحاصيل النقدية، والمعادن– ليتم تصديرها لـ**صالح القوة الاستعمارية**، حصريًا، وبالإضافة لذلك، فإنَّ **فكرة** الاستعمارية المحدثة **توحي** بأن القوى الأوروبية– حين **منحت** الاستقلال السياسي **الاسمي** للمستعمرات في العقود التالية للحرب العالمية الثانية– **داومت على التحكم في اقتصادات البلاد الأفريقية الجديدة**.

إنَّ لـ**مفهوم الاستعمارية المحدثة** تأثيرات نظرية عديدة، في المقام الأول، إنَّه يدين بالكثير إلى **التفكير الماركسي**، وكاتبًا في نهاية القرن التاسع عشر، أكد **كارل ماركس** على أن **الرأسمالية تمثل مرحلة في** التطور الاقتصادي الاجتماعي للإنسانية، ولقد اعتقد أنه يمكن **اسقاط** النظام الرأسمالي في البلاد المتطورة صناعيًا، بـ**ثورة** الطبقة العاملة، وهو **ما يفضي إلى** اليوتوبيات الشيوعية، وفي عام 1916، عدَّل **فلاديمير لينين** الأطروحة، زاعمًا أن التوسع السريع للإمبريالية الأوروبية حول العالم في العقد الأخير من القرن التاسع عشر قد ميز المرحلة الأخيرة للرأسمالية، ومن المفترض، أن **نهاية الإمبريالية** (التي اعتقد **لينين** أنها **ثمرة الحرب العالمية** الأولى) يمكن **أن تميز بداية النهاية للرأسمالية**، وبالإضافة لذلك، فإنَّ الإمبريالية، أو الرأسمالية **لم تنته** بعد الحرب، أو في السنوات التالية، ولقد استمرت سطوة الإمبراطوريات الأوروبية حتى الستينيات من القرن العشرين.

ومع **منح الاستقلال للمستعمرات**، ترسخت **نظرية التحديث**، التي تقترح أن **بإمكان البلاد المستقلة البدء في التطور** من الناحيتين السياسية، والاقتصادية، على نحو سريع للغاية، وأن **بإمكانها التشبه** بالبلاد الغربية "الحديثة"، و**سرعان ما اتضح أن ذلك ما لم يحدث**، ويلتمس **المنظرون بعد الاستعماريون**، حاليًا، الاجابات المتعلقة بـ**التخلف** المستمر للبلاد الأفريقية، ولقد اكتشفوا عاملًا إضافيًا في **نظرية التبعية**.

لقد **حازت نظرية التبعية على الشهرة**، كـ**طريقة** لـ**تفسير تخلف الاقتصادات الأمريكية اللاتينية** في الستينيات، وتزعم هذه النظرية أن **سبب دوام التخلف هو سيطرة البلاد الأكثر تطورًا على الاقتصادات المتخلفة**، بـ**دفع أسعار منخفضة** لـ**المنتجات الزراعية**، و**غمر تلك الاقتصادات** بـ**السلع المصنعة الرخيصة**، وهو ما أفضى إلى **دوام التوازن السلبي** لـ**المدفوعات**، الذي **حال دون منافسة البلاد المتخلفة** في عالم التجارة الكونية. ولقد **دمج** المنظرون الاقتصاديون لأفريقيا بعد الاستعمارية– من أمثال **والتر رودني**، و**سمير أمين**– المفهوم **اللينيني** الـ**ماركسي** للاستعمارية، كـ**إحدى مراحل الرأسمالية، مع مفهوم التخلف من أجل ابتكار مفهوم الاستعمارية المحدثة**، التي أطلق عليها **كوام نيكروما** "**المرحلة الأخيرة للإمبريالية**".

ووفقًا لـ**رودني** و**أمين**، لقد **هيمنت** البلاد الأوروبية، والولايات المتحدة على اقتصادات البلاد الأفريقية

بفعل الاستعمارية المحدثة بطرق عديدة، فبعد **الاستقلال، استمر** مصدر الدخل الرئيسي للبلاد الأفريقية **محصورًا** في **تصدير المواد الخام**، وهو ما أفضى إلى **تخلفها، بينما ازدهرت الصناعات الغربية**، ولعل المثال الجيد لهذه العملية هو **صناعة الكاكاو** في غربي أفريقيا في الستينيات، فأثناء هذه الفترة، تزايد الانتاج، سريعًا، في كثير من البلاد الأفريقية، وبالإضافة لذلك، فقد أدى الإفراط في انتاج الكاكاو إلى **خفض** أسعاره في شتى أنحاء العالم، ولقد **زعم منظرو** الاستعمارية المحدثة **انعدام الأمل** في **تطور** الاقتصادات التي تقوم على انتاج **المحاصيل النقدية**، كا**لكاكاو**، وذلك لأن **النظام العالمي يفرض سقفًا قصيًا حقيقيًا على الدخل الإجمالي** الذي يمكن **تراكمه** من **انتاج** هذه المحاصيل. ومن ناحية أخرى، فإنَّ استخراج المعادن، وتصديرها لم يكن **ليفضي** إلى تطور أي بلد أفريقي، لأن المعادن التي تستخرجها الشركات الغربية– من التربة الأفريقية– كانت تشحن بالسفن إلى أوروبا، أو أمريكا، ل**تحويلها** إلى **سلع مصنعة**، وكان يعاد بيعها– بالتالي– للمستهلكين الأفريقيين، ب**أسعار القيمة المضافة**.

و**النهج الثاني** ل**الاستعمارية المحدثة**– وفقًا لمؤيدي النظرية– كان **المساعدة الأجنبية**، فلقد أفضى **عجز** اقتصادات البلاد الأفريقية **عن التطور بعد الاستقلال** بها إلى **استجداء المساعدة**، ويشعر **المؤمنون بتأثيرات الاستعمارية المحدثة** بأن **قبول القروض** من أوروبا، أو أمريكا **يُثبت الحلقة بين الحكومات الأفريقية المستقلة**، و**القوى الاستغلالية للمُستعمرين السابقين**، وهم يلاحظون– كدليل دامغ– أن معظم المساعدة الأجنبية التي مُنحت في شكل قروض، **قد حُملت** ب**معدلات عالية من الفائدة**، وأن **رد** هذه **القروض** قد **ساهم في تخلف البلاد الأفريقية**، لأن **تراكم الفوائد** قد **أدى**، في النهاية، **إلى إفقار الشعوب الأفريقية**.

إنَّ قوى الاستعمارية المحدثة لا تتألف من القوى الاستعمارية السابقة فقط، بأية حال، لقد نظر المنظرون، أيضًا، للولايات المتحدة، بوصفها **الممون المهيمن** للاستعمارية المحدثة **في أفريقيا**، وبمجرد أن بلغت **الحرب الباردة توتراتها** القصية، وحازت البلاد الأفريقية على الاستقلال، أعتقد كثيرون من المنظرين أن المستويات المتزايدة من المساعدة الأمريكية، والتدخل في شئون الدول الأفريقية المستقلة **كانت تصمم** ل**الابقاء على** الدول الأفريقية داخل المعسكر الرأسمالي، و**الحيلولة دون تراصفها** مع الاتحاد السوفيتي.

إذا كانت قوى الاستعمارية المحدثة واضحة بهذا القدر، لكثيرين من المنظرين طوال الوقت، لماذا لا تقوم البلاد الأفريقية المستقلة بتمييزها مباشرة، والتوجه للنماذج الاقتصادية التي تسمح لها بأن تكون أكثر تنافسية في السوق العالمي.؟. لقد وضع معظم دارسي الاستعمارية المحدثة **نظريات** حول **النزف المتواصل للموارد الأفريقية**، وربما كان الأكثر إنتاجًا منهم هما **كوام نكروما**، و**فرانز فانون**، ولقد انتهى كثيرون من المنظرين، والسياسيين إلى اعتناق أفكار هذين الرجلين: ويمكن تحصيل فهم عام للنظريات السببية للاستعمارية المحدثة من خلال التلخيص الموجز لكتاباتهم.

لقد كان **كوام نكروما** العلامة الرئيسي في **علم السياسة الأفريقي** ل**أكثر من أربعة عقود**، لقد وُلد **نكروما** في **ساحل العاج (غانا** فيما بعد) في عام 1909، وتعلم في **فيلاديفيا، ولندن**، ولقد أصبح قائدًا قويًا في **الحركات** المنادية **بالاستقلال الأفريقي**، و**الوحدة الأفريقية** في الثلاثينيات، والأربعينيات، ولقد تولى الحكم حتى

عام 1966، حين أُسقطت حكومته **بانقلاب عسكري**، وبمعزل عن نشاطه السياسي، فإنَّه وضع **كتبًا** عديدة **تعالج القضايا التي تجابه أفريقيا المعاصرة**، ولعل أهمها **كتابه** لعام 1965 "**الاستعمارية المحدثة: المرحلة الأخيرة للإمبريالية**"، الذي تطلع فيه للبرهنة على وجود القوى الاستعمارية المحدثة في أفريقيا، وتفسير الموانع، أو العوائق من أجل تخطيها.

ووفقًا لـ**نكروما**، فإنَّ **العامل الأهم** الذي أُخذ بعين الاعتبار لـ**تخليد** الاستعمارية المحدثة في أفريقيا كان "**بلقنة**" **القارة**، التي ظهرت كنتيجة للاستعمارية الأوروبية، لقد قسم المُستعمِرون أفريقيا إلى عشرات من الوحدات الإدارية، لـ**إحكام قبضتهم** عليها بفاعلية، ولقد أصبحت **التخوم الاستعمارية** هي الخطوط التي مُنحت داخلها البلاد الأفريقية الاستقلال، لقد أعتقد **نكروما** أن **مصالح أفريقيا** كانت **تُهشم** بفعل **حاجة** كل بلد جديد لـ**إعالة** نفسه. على سبيل المثال، لقد كان انتاج كل بلد لمحصوله من الكاكاو، وقيامه بتصديره على نحو مستقل، **يفضي إلى تدني الأسعار**، ولقد أعتقد **نكروما** أنه من خلال الوحدة، والتعاون الأفريقيين، بإمكان القارة **منازلة الاستعمارية المحدثة**، وهو ما يتطلب سياسة لـ**عدم الانحياز** في الحرب الباردة، ونظرًا لاعتقاده امتلاك أفريقيا لكافة الموارد الضرورية التي تمكنها من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي، أيد **نكروما** التجارة الأفريقية المتبادلة، بحيث يمكن للقارة **أن تفطم نفسها عن الواردات الغربية**، ولقد أعتقد أيضًا، أن بمقدور **الوحدة الأفريقية** المساعدة على تقوية **القدرة المقايضة** للبلاد الأفريقية في السوق العالمية، وفي علم السياسة الدولية، إذا تراصف الأفريقيون مع بعضهم البعض- بعيدًا عن البلاد الغربية المختلفة، **المتوثبة** لاستغلالها- **فإنَّ المستقبل سيكون مصونًا**، لقد أعتقد **نكروما**، أن **الجهود المدبرة نحو التصنيع** يجب أن تشكل **تتمة** للصادرات الزراعية والمعدنية، لكي يصبح بمقدور البلاد الأفريقية إنتاج بضائعها بالكامل، وتقليص **التعويل** على المنتجات المصنعة الأوروبية، والأمريكية، وبـ**وضع** مثل هذه السياسات، يمكن **فض النفوذ الطاغي** للاستعمارية المحدثة، والتبشير باقتراب **حقبة** "**الشيوعية**" **الأفريقية المتميزة**، لقد اعتنق كثيرون من القادة الأفارقة، حينذاك- ومنهم **سيكو توري** في السنغال، و**جوليوس نيريري** في تنزانيا- معتقدات مشابهة، وبالرغم من أن هؤلاء الرجال **قد ناضلوا**، بكد واجتهاد، **من أجل الوحدة الأفريقية**، و**التنمية الاقتصادية**، فإنَّ أهدافهم لم تتحقق غالبًا.

ولقد قدم **فرانز فانون** منظورًا مختلفًا حول **المعضلة التي تجابه البلاد الأفريقية المستقلة**، كان **فانون** قد وُلد **في المارتنيك** (إحدى جزر الأنتيل) في غربي الإنديز، في عام 1925، ولقد تعلم في فرنسا، وفي عام 1953 انتقل إلى **الجزائر** لممارسة **الطب العقلي**، وسرعان ما **انخرط في الصراع العنيف** لـ**الأمة**، لـ**حصولها** على الاستقلال من فرنسا، وقبل انتهاء حرب الاستقلال الجزائرية، وضع **فانون** كتابه الأشهر المختفي به "**ملاعين الأرض**"، ولقد ناقش فيه- بين موضوعات أخرى- أسباب الاستعمارية المحدثة في أفريقيا، والحل الذي استشرفه لها.

لقد سلَّم **فانون** جدلًا بمعظم الأسس المتعلقة بالاستعمارية المحدثة، ولقد نظر لـ**الميول الاستغلالية** للبلاد الغربية، بوصفها **ميولًا ملازمة لطبيعتها الرأسمالية، ولم ير أي مكان لأفريقيا في هذا النظام**، فقد كانت **البرجوازية الأفريقية الحقيرة**- التي تسلمت السلطة **من الحكومة** الاستعمارية **الراحلة**- هي **السبب الأولي للاستعمارية**

المحدثة في أفريقيا. لقد أعتقد **فانون** أن مْنّ تسلموا السلطة- في زمن الاستقلال- كانت تساندهم القوى الأوروبية، وذلك لوجود إرادة قوية لديهم لاحداث التحول السلس **من الاستعمارية، إلى الاستعمارية المحدثة،** ونظرًا لأنهم، عمومًا، كانوا من الطبقة الوسطى **المتعلمة في الغرب،** الذين أفادوا، بطرق مختلفة، من النظام الاستعماري، فقد كان **لديهم ما يجنونه من استمرار السياسات الاقتصادية الاستعمارية، ولقد اهتمهم بالتعاون مع القوة الاستعمارية لضمان استمرار تلاقي المصالح** بعد إعلان الاستقلال السياسي الرسمي، لقد **ضللت هذه الطبقة الأفريقية الجماهير** التي حملت فوق ظهورها الحركات القومية المتباينة، ولتحقيق الاستقلال الكامل والنهائي للبلاد الأفريقية، فإنَّ على الجماهير "**الانتقال سريعًا من الوعي القومي إلى الوعي السياسي والاجتماعي**"، من أجل **كبح سلطات الطبقة الحاكمة التي أحلت محل الإدارة الاستعمارية،** بوصفهم المستغلين المباشرين للشعوب الأفريقية، ولقد كانت الثورة العنيفة هي الوسيلة الوحيدة لدفع القوى الاستعمارية المحدثة القمعية من العالم، ولقد تلقت **أيديولوجيا فانون الدعم** من قبل الممثلين السياسيين في أفريقيا، ومنهم **Amilcar Cabral** في غينيا بيساو، الذي حارب ضد الحكومة الاستعمارية البرتغالية المحصنة حتى اغتياله في عام 1974.

بالطبع، إنَّ لنظرية الاستعمارية المحدثة عيوبها، أيضًا، حيث يؤكد خصومها أن **المفهوم** ما هو إلَّا محاولة للاستمرار في **توجيه اللوم لالاستعمارية** عن مشكلات أفريقيا، وليس **مجابهة** القضايا الرئيسية التي تعوق الحكومات الأفريقية المستقلة: **الفساد، العنة،** وعدم الفاعلية (العجز عن تحقيق الأثر المطلوب)، والحمائية (حماية الانتاج الوطني)، ويؤكد **خصوم** هذه النظرية على **أن هذه المشكلات**- بأكثر من أية عملية منهجية للاستغلال الخارجي- **هي المسئولة عن الأداء الهزيل لالاقتصادات الأفريقية** منذ الاستقلال، ويستمر آخرون في التأكيد على استمرار الاستعمارية المحدثة، وإن كانت في شكل مختلف نوعًا ما، إنَّ **الشركات المتخطية للقومية، كشركات البترول، والتعدين، والمنظمات الدولية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية** هم المسئولون عن معظم **نفوذ الاستعمارية المحدثة في البلاد الأفريقية** في بداية القرن الحادي والعشرين، حيث تتخطى نشاطات مثل هذه الشركات والمنظمات حدود الدولة القومية التقليدية، ونفوذها، لتجعل **من الصعب الكلام عن العلاقات الدولية،** باستثناء **في علاقتها بنماذج الشمال المتحد** (أوروبا، وكندا، الولايات المتحدة) **والجنوب المتخلف المشتت** (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية)، وحتى يمكن فهم العلاقات الدولية، والقارية المتبادلة على نحو أدق، سوف يستمر **تنقيح الاستعمارية المحدثة،** ولهذا السبب، فإنَّ **مفهوم الاستعمارية المحدثة** قد دخل إلى **معجم** دارسي شئون العالم الثالث، نظرًا **لأهميته في تاريخ الأفكار**.

المقال العاشر

الاستشراق الأفريقي، والأسود

أحمد بانجورا

- *Ahmed Bangura*; ORIENTALISM: African and black Orientalism; IN New Dictionary of the History of Ideas; Maryanne Cline Horowitz (Editor in Chief), THOMSON, GALE; U.S.A. 2005., Vol.4 , pp.1678--1680.

الاستشراق الأفريقي، والأسود

أحمد بانجورا

يمثل كتاب عام 1978 لـ**إدوارد سعيد** النقد الأكثر إيلامًا، حتى الآن، للثقافة الغربية حول الشرق الإسلامي، وبالإضافة لذلك، فإنَّ بؤرة تركيزه هي- حصريًا تقريبًا- على الشرق الأدنى، والشرق الأوسط، إنَّ التصريحات السياسية لـ**وليام بونتي**، الجنرال الحكومي الفرنسي في السنغال (1907-1915)، التي اقتبسناها أدناه، تقترح وجود حلقة وصل بين الاستشراق، كما فهمه **إدوارد سعيد**، والثقافة العلمية الاستعمارية حول المجتمعات الإسلامية في أفريقيا المجاورة للصحراء.

"إنَّ من واجبنا أن ندرس المجتمع الإسلامي لمستعمراتنا بالتفصيل الدقيق... . وهو ما يفترض، مسبقًا، الدراسات الخاصة للإسلام، التي نجح المستشرقون العظام لفرنسا، وأوروبا، بالفعل، في تأسيسها، وسوف تبدو (الدراسة) جذابة للكثيرين، بسبب الاهتمام العلمي المرتبط بها، ولكن، في المقام الأول، إنَّها مهمة لأسباب سياسية، وإدارية، فمن المستحيل، تقريبًا، إدارة شعب إسلامي بطريقة رشيدة، دون فهم لإيمانه الديني، ونظامه القضائي، وتنظيمه الاجتماعي، وكلها مرتبطة، في الصميم، وقد تأثرت بقوة بـ**القرآن (الكريم)**، والآحاديث النبوية (**الشريفة**)، إنَّ هذا الفهم لـ**المجتمع الوطني**، وحده، هو الذي يخول الفعل الهاديء، والعميق على عقول الشعب، إنَّه في هذه الدراسة، سوف نكتشف الأسس الأكثر رسوخًا، والتوجيهات الأكثر ملائمة لسياستنا الإسلامية"(**Harrison**,:**107**).

لقد أغرت هذه الكتابات العلماء لاستكشاف حلقات الوصل بين الاستشراق، والثقافة العلمية للغات الأوروبية حول أفريقيا، التي تم انتاجها أثناء الفترة الاستعمارية.

- أفريقيا، والثقافة العلمية الاستعمارية الأوروبية:

لقد فوضت **الحكومات الأوروبية** معظم الثقافة العلمية الغربية حول **المجتمعات الإسلامية الأفريقية** في الفترة الاستعمارية، أما **الأكثر تأثيرًا حول الإسلام الأفريقي** فقد كانوا **الإداريين العلماء**، الذين كانوا مرتبطين، **عن كثب**، بالإدارات الاستعمارية، لقد فوضت بريطانيا، وألمانيا، وهولندا، وفرنسا، المتخصصين الأكثر احترامًا حول الإسلام لدراسة المجتمعات الإسلامية التي كانت خاضعه لحكمها، ولذلك، فإنَّ **الثقافة العلمية قد درست الإسلام** كـ**بؤرة للمقاومة ضد الحكم الاستعماري**، وأحيانًا، فإنَّ **العلماء قد تطلعوا** لـ**تسويغ الفهم الاستعماري**.

على سبيل المثال، إنَّ مْنّ كتب **الدفاع** عن الاحتلال البريطاني لشمالي نيجيريا، "**تبعية استوائية**" (1905)، كانت **فلورا شو**، المراسلة الاستعمارية لـ**التايمز اللندنية**، التي تزوجت، بالفعل، اللورد **لوجارد**، المندوب السامي الأول لحكومة الوصاية البريطانية على نيجيريا، ولقد أكدت السيدة **لوجارد** على **أن الإسلام الأفريقي** قد **فقد جلاله الاستهلالي**، وأنه قد **خان مُثلَه** الخاصة، ولذلك، **فإنَّه لم يعد بمقدور بريطانيا أن تتجاهل مسئوليتها التاريخية لتولي السلطة**.

إنَّ المقتطفات المختارة لـ**الأعمال** حول الإسلام الأفريقي من قبل **الإداريين العلماء** قد تكون موسوعية، وثمة بعض الأسماء التي عدلت كتاباتها من أجل استخدام المؤسسات الاستعمارية التي كانوا يخدمونها: **فرانسوا كلوزيل، موريس ديلافوس، جوليوس بريفيه، بول مارتي، السيدة لوجارد، كريستيان سنوك هورجرونج، و.س.هـ.بيكر**، أما العلماء الآخرين– من أمثال **إدوارد ويلموت بليدن**– فقد كانوا مُنصرين، ولقد نظروا للإسلام، عمومًا، بوصفه عقبة في دعوتهم لتنصير أفريقيا، وكمرحلة مؤقتة، ووسطى في **رحلة الأفريقي الأسود من "الوثنية" إلى "المسيحية"**.

إنَّ **الصورة الذهنية للإسلام الأفريقي** التي انبثقت عن هذه الكتابات **غير متناسقة**، إنَّ الإسلام **ثوري**، إنَّه **جبري**، إنَّه **كاره للنساء**، إنَّه يرفع من مكانة المرأة الأفريقية، إنَّه **ينادي بالمساواة**، إنَّه يسمح لزمرة صغيرة من **المرابطين** بالعيش على نفقة أتباعهم السذج، وهذه الملاحظات، وغيرها تفعل فعلها مع الخبرات العيانية للعلماء، وتنوع المجتمعات المدروسة، والأقليات المتغيرة، و**المناظر السياسية** للبلاد المُستعمرَة، وبالتوافق مع **النزعة الماهوية** التي ينتقدها **إدوارد سعيد**، مال الكتاب لتفسير سلوكيات الأفراد والمجتمعات بتصوير الواقع العالمي، وغير المتغير المنفرد لكونهم مسلمين.

ولذلك، لم تكن الصور الذهنية حول المجتمعات الإسلامية الأفريقية في الثقافة العلمية الاستعمارية تتسم بالسلبية، وبالإضافة لذلك، فإنَّ علينا الاعتراف بالإسهامات العظيمة التي قدمها بعض المستشرقين لمعرفتنا بالمجتمعات التي درسوها، على سبيل المثال، ثمة **أوستاف هوداس**، المستشرق الفرنسي، الذي درس، وترجم للفرنسية، منذ أكثر من مئة عام، **أهم تواريخ غربي أفريقيا**: "**تاريخ الفتاش**"، "**تاريخ السودان**"، ولقد ساعده في ذلك، عالم اللغة، وعالم الإثنولوجيا الفرنسي **موريس ديلافوسي**، الذي عمل إداريًا استعماريًا فرنسيًا، إنَّها وجهة نظر بعض المعلقين المحدثين هي التي عمدت المداخل الاستشراقية ترحيلها إلى الثقافة العلمية المعاصرة حول أفريقيا، والأدب الأفريقي.

– الاستشراق، الأدب الأفريقي، والنقد:

من المرجح أن يكون **جورج لانج** من أوائل مَنّ لفتوا الانتباه إلى **المظاهر الاستشرقية في الكتابة الأفريقية باللغة الأوروبية**، ويكشف **لانج** عن تأثيرات تقليص تعقيد الإسلام على الكتابة **الأفريقانية**، إنَّ إنكار تعقيد الإسلام لا يعوق فهم الإسلام فقط، وإنَّما أفريقيا كلها، وفي **مجال النقد الأدبي**، ثمة بعد أو آخر من الإسلام إما أن يتجاوزه النقاد الغربيون، أو أنه يخرج عن السياق، وهو ما يؤدي إلى سوء تأويلات الرويات الأفريقية لـ**الوحي الإسلامي** أيضًا، ولقد طور **أحمد بانجورا** الحجج نفسها في كتابه "**الإسلام، والرواية الأفريقية الغربية: علم سياسة التمثيل**" (2000).

ويعترف **إدريس ماكوارد** بالتحول الجديد في الرواية الأفريقية **من الثنائية اللغوية** (الإنجليزية– الفرنسية) **إلى الثنائية الدينية** القائمة على اتجاهات الكتاب نحو الإسلام، ولقد تأثروا بهذا الفكر بفعل خطاب ألقاه في 1979 **وول سوينكا**، أثني فيه على **سيمبن عثمان**، الكاتب السنغالي، لنقده الإسلام في كتابه، بينما **ينكر**

الشيخ **حميدو كين**، وهو كاتب سنغالي، **أصالة تصوير الإسلام بوصفه جزءًا من إرث السنغال**، وليس بوصفه دينًا غريبًا كان قد فُرض من خلال العنف، والوسائل القسرية الأخرى.

وبالمثل، في بداية التسعينيات، اشتبك **علي المزروعي**، و**وول سوينكا** في جدل يخص، جزئيًا، مسألة **الأصالة الأفريقية**، و**العامل الإسلامي**، لقد كتب **علي المزروعي** مقالًا "**وول سوينكا، بوصفه ناقدًا تلفازيًا: أمثولة الخداع**"، استجابة للنقد السلبي لـ**سوينكا** في "**فهرست الرقابة** للسلسلة التلفازية لـ**علي المزروعي**، "**الأفريقيون: الإرث الثلاثي**"، وفي هذا المقال، أتهم **سوينكا المزروعي** بـ**تشويه سمعة الثقافة الأفريقية الأهلية في السلسلة التلفازية**، وربما الأهم، أنه يلمح لحقيقة أن **المزروعي** لم يكن مستعربًا من الناحية الثقافية فقط، وإنَّما هو بـ**اندماج الدم**، و**التعبير عربي** جزئيًا كذلك، وفي الخطاب الذي لمح فيه **إدريس ماكوارد**، والجدل بين **سوينكا** و**المزروعي**، يكرر **سوينكا** بعضًا من الآراء السلبية حول الإسلام، التي نجدها في الكتابات الاستعمارية، **إنَّ الإسلام خرافة مغربية، قد فرضت على فكر الأفريقيين بالسيف**، وربما الأهم، أنه كان لدى **سوينكا** الاستعداد لتكذيب تأويل عالم أفريقي للتاريخ الأفريقي، على أساس أن هذا العالم مسلم، وأن لديه تعاطفات إسلامية-عربية مزعومة.

إنَّ نقد **وول سوينكا** للإسلام كان جزءًا من تيار فكري، يعتبره بعض المعلقين تيارًا استشراقيًا، قد ارتبط بقضية الإسلام، والهوية الأفريقية، أو السوداء، ويؤكد بعض العلماء الأفارقة، والسود على أن الأمريكيين السود، والأفريقيين الذين يعترفون بالإسلام، أو يدافعون عنه، **يتعهدون شكلًا من الردة الثقافية**، إنَّهم نقاد لجميع الأيديولوجيات "الأجنبية"، مثل الإسلام، التي **جلبت الدمار** إلى أفريقيا، و**الشتات الأسود**.

- **أمريكا السوداء، والاستشراق الأسود:**

من المرجح أن يكون **علي المزروعي** هو أول من استخدم مصطلح **الاستشراق الأسود** في نقده للفيلم الوثائقي "**عجائب العالم الأفريقي**" الذي أنتجه **هنري جيتس**، وهو أستاذ أمريكي، من أصل أفريقي، ووفقًا لـ**المزروعي** فإنَّ **جيتس مستشرق أسود**، لأنه قدم صورًا متلطفة، وأبوية، وانتقائية من الناحية الأيديولوجية، وسطحية، وموحدة لأفريقيا، ويقترح، أيضًا، أن تأكيده على **مشاركة الأفريقيين السود في تجارة العبيد الأطلنطية يضع حدًا لتبرئة الغرب**، فمثلما استخدمت الثقافة العلمية الاستشراقية الغربية لتسويغ الاستعمارية، ودعمها، فإنَّ كتاب **جيتس** كان تسويغًا للاستعمار الأوروبي، والهيمنة على القارة الأفريقية.

إنَّ استخدام **المزروعي** للاستشراق كان مثيرًا للخلاف حقًا، وهو لم يركز على اتجاهات **جيتس** نحو العرب، والمسلمين، والإسلام، بالرغم من أن فيلمه الوثائقي قد قدم ما يمكن اعتباره تصويرات سلبية، وخلافية للعرب في **الأقسام حول مصر**، و**شرقي أفريقيا**، وبالإضافة لذلك، فإنَّ من غير الواضح، لماذا يطلق **المزروعي** على الاستشراق المزعوم لـ**جيتس الاستشراق** "**الأسود**"، وليس الاستشراق الأمريكي- الأفريقي، أو مجرد الاستشراق الأمريكي.

- **الاستشراق الأسود، والإسلام "المهاجر":**

إنَّ مقال **شيرمان جاكسون** حول "**الاستشراق الأسود**" يساعدنا على رؤية الاستشراق في سياق الخبرة الأمريكية- الأفريقية، فقد كشف **جاكسون** عن تحول رئيسي في الاستجابات الأمريكية السوداء للإسلام، والمجتمع الإسلامي المهاجر في أمريكا، وقبل موجة الهجرة لأمريكا في السبعينيات، كان الإسلام يُدرك، تقريبًا، في المجتمع الأسود، بوصفه تعبيرًا عن الروحية، والهوية الأمريكية- الأفريقية، إنَّ مكاسب الإسلام التي نتجت عن هذا الإدراك قد سوغت فقدان الطوائف، والحركات الدينية الأمريكية- الأفريقية.

في ذلك الحين، جاءت الأجيال الجديدة مع الإسلام التاريخي من الشرق الأوسط، والأجزاء الأخرى من العالم الإسلامي، ولقد بدأ مركز السلطة الدينية الإسلامية في **الابتعاد عن** جوهره الأسود السابق، **إلى** الأشكال الجديدة للأرثوذكسية التي لم تبد، دائمًا، فهمًا لـ**الروحانية الدينية** الأمريكية- الأفريقية، و**الأيديولوجية**، ولقد أصبح "الإسلام الحق" يُدرك في أقسام المجتمع الأمريكي- الأفريقي، بوصفه دين العرب، والأجانب، والأمريكان السود، الذين اعترفوا بأن الإسلام قد **جابه**، على نحو متزايد، نقد كونهم **المهرطقين الثقافيين**، و"**أمثالهم الكارهين لذواتهم**، الذين انتقلوا ببساطة من **خلفية الحافلة إلى ظهر الجمل**"(Jackson,:22).

ويضع **جاكسون تمييزًا بين انتقاد** الإسلام، والعرب، والمجتمعات الإسلامية القائمة على **الخبرة**، و**المعرفة الراسخة**، و**النقد القائم على الخيال**، و**الأيديولوجيا**، و**الاسقاط**، إنَّه **الأخير** هو الذي يمكن تسميته **نقدًا استشراقيًا**، إنَّ الاستشراق الأسود يتطلع لـ**تقويض** شعبية الإسلام بين الأمريكان- الأفارقة، بإلقاء الضوء على التحامل السلالي المزعوم للعالم الإسلامي، ويشير **جاكسون** إلى النقد المستقل للحركة الأفريقانية، الذي تم التعبير عنه، على أفضل مايكون، في كتابات البروفسير **مولفي كيت آسنت**، والجدير بالذكر منها "**الأفريكانية، والفكرة الأفريقية**"، وعلى حين يكشف **جاكسون** عن مشكلات الاستشراق الأسود، يحذر المسلمين المهاجرين، أيضًا، من التأثر بالخبرة التاريخية للمسلمين الأمريكيين- الأفارقة، ويدعوهم لكي يكونوا إيجابيين في إقامة الجسور مع المجتمعات الإسلامية الأمريكية الأهلية، لأن الفشل في القيام بذلك، سوف ينفر المسلمين الأمريكيين- الأفارقة، ويقدم الأدلة لـ**المستشرقين السود**، الشغوفين لـ**تصوير الإسلام**، بوصفه **دينًا أجنبيًا**، **وعنصريًا**.

تشير دراسة **جاكسون** إلى أن المستشرقين السود هم نقاد للإسلام، في الأساس، على أسس عنصرية، وقد يكون من المفيد إذا خاطبوا القضية المتشابكة للإسلام، وخبرة المرأة المسلمة الأمريكية السوداء، وفي المقام الأول، من الشائع **إدراك الإسلام**، بوصفه **يمتلك النساء بالخضوع**، وهو إدراك شاذ مع الجاذبية الثابتة للإسلام بالنسبة لكثيرات من الأمريكيات السود، إنَّ الحياة المستنيرة للفقيدة **بيتي شوباز** جديرة بالاستشهاد، وكذلك مساعي النساء المسلمات الأمريكانيات الأفارقة الأخريات، من أمثال البروفسيرة **أمينة ماكلاويد**، و**كارولين موكسلي رووس**، وغيرهنَّ كثيرات، اللائي وضعنَّ بصماتهنَّ على المجالات المختلفة من الحياة.

وبالمناسبة، فإنَّ كتاب **رووس** "**النساء الأمريكيات- الأفريقيات والإسلام**" (2000) ينشد توضيح ما قد يعنيه الإسلام لبعض الأمريكيات السود اللائي قبلنَّ الإسلام، بوصفه دينًا لهنَّ.

- **استنتاج**:

بناءًا على التحليل السابق، بإمكاننا أن نرى أن الاستشراق- كما يطبق على السود، وأفريقيا- يصف العوالم التي لا تتناغم، بالضرورة، مع الاستخدام الأصلي للمصطلح عند **إدوارد سعيد**، في استخدام **سعيد، كان الاستشراق مرتبطًا بالمكان، ولقد كان يشير إلى الثقافة العلمية حول الشرق الإسلامي**، أما **جورج لانج، شيرمان جاكسون**، وغيرهم من العلماء، فقد ركزوا على الدريئات المركزية للخطاب الاستشراقي- العرب، والإسلام، والمسلمين- بصرف النظر عن **محلته الجغرافية**.

المقال الحادي عشر

مناهضة الاستعمارية: الشرق الأوسط

بيتر سلوجليت

- *Peter Sluglett*; ANTICOLONIALIS: MIDDLE EAST; IN New Dictionary of the History of Ideas; Maryanne Cline Horowitz (Editor in Chief), THOMSON, GALE; U.S.A. 2005., Vol.1 , pp.87-91.

مناهضة الاستعمارية: الشرق الأوسط

بيتر سلوجليت

بين بداية القرن التاسع عشر، واندلاع الحرب العالمية الأولى، وقعت معظم المنطقة الواقعة بين مراكش، وما هو تركيا- الآن- تحت الأشكال المختلفة للحكم الاستعماري الأوروبي، وهكذا، بدأت فرنسا في اخضاع **الجزائر** في عام 1830، ثم بسطت سيادتها على **تونس** في عام 1881، و(بالإشتراك مع أسبانيا) بسطت سيادتها على **المغرب** في عام 1912، ولقد احتلت بريطانيا **مصر** في عام 1882، ثم أضفت على الاحتلال الصفة الرسمية بإعلان **الوصاية** في عام 1914، وبدأت إيطاليا في بسط سيادتها على **ليبيا** في عام 1911.

- الإمبراطورية العثمانية ونظام الانتداب:

مع استثناء المغرب، فإنَّ الإقليم بأكمله كان في بداية القرن العشرين، ولا يزال، على الأقل من الناحية الإسمية، **جزءًا من الإمبراطورية العثمانية**، وهي **وحدة جغرافية سياسية متعددة الأعراق** كانت قائمة منذ آواخر القرن الثالث عشر، وانتهت في العشرينيات من القرن العشرين، ومع أن من **المضلل** النظر للعثمانيين كقوة إمبريالية، فإنَّ الحالة كانت كذلك، بالرغم من الإصلاحات التنظيمية في القرن التاسع عشر، التي كان المقصود بها، عمومًا، إسباغ **المواطنة الكاملة على رعايا الإمبراطورية**، لقد أصبحت التخوم المسيحية في جنوب شرقي أوروبا دولًا مستقلة في مساق القرن التاسع عشر، نتيجة الصراعات المريرة تقريبًا لتأكيد هوياتها العرقية اللغوية المتباينة، وبالمقابل، وبصرف النظر عن الهوية العرقية، فإنَّ السكان المسلمين الغامرين في التخوم العربية قد استمروا في النظر للعثمانيين (الأتراك) بوصفهم **المدافعين الطبيعيين عن الإسلام**، الأمر الذي أدى إلى أن يتأثر معظم الشرق الأوسط، صراحة، بالقومية العربية حتى بداية القرن العشرين.

على شواطيء شبه الجزيرة العربية، فإنَّ **عناية بريطانيا** بالحفاظ على الطريق إلى الهند آمنًا، ومفتوحًا قد أدت لسلسلة من المعاهدات مع الحكام المحليين **بين** العشرينيات من القرن التاسع عشر، **وعام** 1916، وفي ظل هذه المعاهدات، لم يقر هؤلاء الحكام، عمومًا، منح أي جزء من تخومهم، أو وهبه لأية قوة أجنبية، **باستثناء بريطانيا**، وفي عام 1839، قامت بريطانيا بإلحاق **عدن**، وتحويلها ل**قاعدة بحرية**، وتوقيع المعاهدات حصريًا مع الحكام القبليين داخل الإقليم، وفي عام 1937، قامت بتقسيم المنطقة إلى **الميناء**، و**المنطقة التالية له** (مستعمرة عدن)، و**المناطق الريفية/الحضرية الأبعد** (الوصاية على عدن)، وفي الأساس، فإنَّه بسبب **بُعد** المناطق الوسطى من **شبه الجزيرة**، وشمالي اليمن، وافتقارهما للأهمية الاستراتيجية، فإنَّه لم يتم استعمارهما- قط.

وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، تم تخصيص التخوم العربية الباقية للإمبراطورية- بتكليف من **عصبة الأمم** الناشئة حديثًا- لبريطانيا، وفرنسا كمناطق خاضعة ل**الانتداب**، ولقد **أُنيط** ل**بريطانيا** مسئولية العراق، فسطين، وما وراء الأردن، و**أُنيط** ل**فرنسا** المسئولية عن لبنان، وسوريا، ولقد كان المبدأ الموجه لنظام الانتداب ينص على بقاء الدول المعنية تحت سلطة الانتداب، **حتى يمكنها الاعتماد على**

نفسها، وبالرغم من عدم تحديد هذه المدة، فقد فهم أنها محدودة، ولقد **انتهت فترة الانتداب** القصيرة نسبيًا، **بإنشاء دولة إسرائيل- انطلاقًا من الانتداب البريطاني على فلسطين السابقة-** في عام 1948.

- **الإسلام، ومناهضة الاستعمارية:**

ثمة عدد من العوامل الحاسمة لفهم المظاهر المتباينة لمناهضة الاستعمارية في العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، في المقام الأول، لقد تزامنت الفترة الاستعمارية مع بزوغ حركات الإحياء الإسلامي، وهي ظاهرة يمكن ملاحظتها، أيضًا، في شبه الجزيرة الهندية، وغربي أفريقيا، وأسيا الوسطى، وجنوب شرقي آسيا، ولقد كانت بعض هذه الحركات الإحيائية، أو أنها أصبحت ردود أفعال **ضد الاستعمارية**، ولقد سبقت واحدة من أكثر الحركات تأثيرًا- **الوهابية** في وسط شبه الجزيرة العربية- الاستعمارية في الإقليم، وترسخت في منطقة نائية عن النشاط الاستعماري المباشر، لقد انتشرت هذه **الحركات الإحيائية**، أو **الإصلاحية** عبر الأصقاع الجغرافية الشاسعة، ونشأ بعضها- مثل **الجهاد السني**- في ليبيا الصحراوية، لتصبح، فيما بعد، **العمود الفقري لمقاومة الاستعمار الإيطالي**، ولقد تمتع بعضها ب**بُنية تنظيمية** أشبه ب**البُنية التنظيمية** لـ**الطرق الصوفية**، التي تقوم على **شبكة من المآوي**، وكان لبعضها قاعدة حضرية، غالبًا، حول المراكز التقليدية للتعليم الإسلامي، وكان بعضها الآخر يؤمن بالعصر الألفي، ولذلك في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، بشر **المهدي السوداني** ب**أنه** المُجدد **المُعين إلهيًا** للإسلام، و**المطلع على حياة النبي** ﷺ، **وسيرته**، ولقد تعاطفت الحركات الإحيائية، أو تسامحت، مع بعضها البعض، ولقد بذل **محمد المهدي السنوسي** (1844-1902) جهدًا عظيمًا لكي يشير إلى أن **المهدي** ليس **مخول** بادعاء **قيادة الأمة الإسلامية** العالمية، أو **العلاقة المتعالية مع النبي** ﷺ، ولم تبد **الوهابية** (وإنَّ لم تتعرض للاعتبارات السياسية الحصيفة) تسامحها تجاه المظاهر الأخرى للإسلام.

لقد **تلقمت** الحركات الإصلاحية مناهضة الاستعمارية بعدة طرق، وأحد آثارها كان رسم خط المعركة بين هؤلاء الحكام والنخب في العالم الإسلامي، الذين كان لديهم الاستعداد لـ**مجاملة المستعمرين** الأوروبيين، وتلك الأقسام من الأمة التي لم تكن كذلك، ولذلك، فقد سارع **عبد القادر** (1808-1885)- القائد المبكر لمقاومة فرنسا- إلى استخدام **الفتوى** (الرأي الشرعي) التي حصل عليها من **مفتي فزان**، التي تقرر **اعتبار المسلمين المتعاونين مع غير المسلمين ضد** مَنْ عداهم من المسلمين **مرتدين**، ولذلك **يجوز قتلهم**، أو **استعبادهم** إذا تم **أسرهم**، وفيما بعد في القرن التاسع عشر، أعتقد **با أحمد**، كبير الياوران في **بلاط** السلطان المغربي **عبد العزيز** (1894-1908)، بأن الملجأ الوحيد كان التخلص من **ابتزاز فرنسا**- التي كانت تقوم بغارات في جنوبي المغرب، انطلاقًا من الجزائر، والسنغال- أو مجاملتها، ولقد نفَّرت هذه السياسة كثيرون من القادة الدينيين، والقبليين المؤثرين، الذين كانوا يعارضون بضراوة القائد الملزم بكف الانتهاكات الأجنبية عن "أراضي الإسلام"، ولقد رأى البعض أنه في حالة تقاعصه ما كان ليكون قائدًا شرعيًا، مما يدفعهم لتحويل ولائهم إلى قائد أكثر استعدادًا للقتال.

- **التأثير الاقتصادي للاستعمارية:**

إنَّ أحد التأثيرات المهمة للاستعمار كان الاسراع بتفكيك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الراسخة منذ زمن، واستبدال الاملاءات المزعجة للسوق بها، **إنَّ العالم قبل الاستعماري لم يكن فردوسًا** مساواتيًا، ولكن **مصادرة الأراضي**، أو **شراءها** في الجزائر المُستعمرة، وفلسطين الخاضعة للانتداب، واقامة الضيعات الشاسعة، في سوريا والعراق، نتيجة لتوطد نظم الملكية الخاصة في ظل الانتدابات قد أفضى، غالبًا، بالمزارعين إلى مغادرة الأراضي، أو تحويلها من **الفلاحين الأحرار** إلى **الأقنان**، ونظرًا لاندماج العائلات الزراعية في السوق العالمي بأكثر مما كانوا عليه من قبل، مع الضغط المصاحب لزراعة المحاصيل النقدية، فقد **أجبروا على الهجرة** للإقامة في الجيوب الحضرية على حافات المدن الرئيسية، حيث **جابهوا** هناك **أسلوبًا ملتبسًا للحياة**، أو **أقرب من الإملاق**.

- **مقاومة الاستعمارية:**

لقد نضجت مقاومة القرن العشرين للاستعمارية، حتمًا، **بالخبرة** العامة **لزمانها**، ومن ضمنها تأكيدات الهوية القومية، والعرقية، التي مُنحت المعنى، والغاية لمجابهة الاستعمار الأجنبي، ولقد وفرت الصحافة، الاذاعة، الأحزاب السياسية، والنوادي فرصًا جديدة **لنشر أيديولوجيات مناهضة الاستعمارية**، ولهذه الأيديولوجيا يجب إضافة سابقة ألمانيا في الثلاثينيات، حين كانت دولة متشظية فيما سبق، ثم تحول اتحادها لوسيلة مجابهة للمُستعمرِين السابقين، بريطانيا، وفرنسا، وطوال الأربعينيات، والخمسينيات، والستينيات للاتحاد السوفيتي، بوصفه شكلًا جديدًا للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، الذي تحولت، في ظله، **الحكومة الإقطاعية** السابقة **إلى دولة الرفاهية المساواتية**، لقد كانت مثل هذه الرؤى جذابة **لمَنْ** لم يختبروا عوالم الحياة اليومية في ظل مثل هذه الحكومات.

- **الجزائر:**

شريطة أن يتم تبني بعض المرونة، من المرجح تحديد **الروافد الرئيسية لـالمقاومة ضد الاستعمارية**، وفقًا **لتباين** طبيعة العملية الاستعمارية، وهنا قد تكون الحالة الجزائرية هي الأكثر تطرفًا، بسبب نطاق الدمار الذي سببته عملية الاستعمار طوال فترة امتدت لـ130 عامًا تقريبًا، خلال الشهور التالية لخضوع مدينة الجزائر في يوليو 1830، بدأ الجيش الفرنسي في **تشجيع توطين المستعمرين الفرنسيين** في المناطق الريفية المجاورة للساحل، والمدن وفي ذلك الحين، كانت الجزائر– من الناحية الاسمية فقط– مقاطعة عثمانية، ولم تكن قد طورت أية بُنى سياسية، لقد تحول القادة المحليون في غربي البلاد إلى السلطان المغربي، ولكن فرنسا طالبته بعدم التدخل، وحينها تحول القادة، آنذاك، إلى الطرق الصوفية، وهي الكيانات الوحيدة التي تملك بُنية تنظيمية، وطلبوا من **محي الدين**، قائد الطريقة القادرية، وابنه الداهية **عبد القادر** قيادة الجهاد القبلي ضد الفرنسيين.

وبين عامي 1832، و1844 نجح **عبد القادر** في **إلحاق الاعياء بفرنسا**، ودفعها للبحث عن الدفاع عن نفسها بجيش قوامه عشرة آلاف تقريبًا. في البداية، فإنَّه حقق ذلك بتوقيع الاتفاقات مع الفرنسيين للاعتراف بسلطته على بعض أجزاء البلاد، ولكن بحلول الأربعينيات، أقر الفرنسيون، دون تردد، سياسة الإلحاق الإجمالي، ولقد انهزم **عبد القادر** في Isly في عام 1844، ثم استسلم، فعليًا، في عام 1847، وفي ذلك الحين، كان تعداد

الأوروبيين قد تعدى مئة ألف، يعيش معظمهم في المدن الكبرى، وفي الأربعينيات من ذلك القرن، بدأ الفرنسيون سياسة **مصادرة** الأراضي، و**الاستيلاء** عليها إجمالًا، ولقد **اندلعت بعض الثورات للاحتجاج ضد هذه السياسة،** ولكن **المستوطنين** كان يساندهم عدد من الحلفاء النافذين في باريس، وطوال هذا القرن، جابه **السكان الأصليون** التآكل التدريجي لمعظم حقوقهم، والحدث الرئيسي الأخير للمقاومة حتى حرب عام 1954–1962 كان **ثورة كابيليا** في عامي 1870–1871، التي قادها **محمد المقراني**، لقد سيطر **جيش المقراني**، وقوامه مئتي ألف، لفترة على معظم شرقي الجزائر، ولكن عتاده **لم يكن يضاهي عتاد الفيالق الفرنسية المجهزة**، وبعد **اندحار** ثورة **المقراني** (الذي قُتل في المعركة في مايو 1871) تضاءلت الجماعات المحلية المؤثرة، وفقدت معظم أراضيها القبلية.

لقد كانت الحركة القومية الجزائرية بطيئة التطور في القرن العشرين، لقد انهزمت الطبقة الأرستقراطية الجزائرية، ولم توجد الطبقة الحاكمة الأهلية السابقة، أو الطبقة البرجوازية التجارية البازغة (كما حدث، على سبيل المثال، في المغرب، تونس، سوريا، ولبنان)، ولقد شعر الجزائريون بأن فرنسا كانت **تكرههم على العالم الحديث،** وأنها تطالبهم بأن يصبحوا فرنسيين– أي أن يتمتعوا بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون في الجزائر دون التخلي عن هويتهم الإسلامية، وهذه النزعة– التي يطلق عليها **التمثيل الثقافي**– كان يمثلها **فرحات عباس،** الذي تطلع ليصبح عضوًا في البرلمان الفرنسي، لقد ارتبطت الحركة القومية الأولى– the Etoile-Africaine (فيما بعد **حزب الشعب الجزائري**)– في البداية بالحزب الشيوعي الفرنسي، الذي أسسه Messali Hadj في عام 1926، لتجنيد العمال الجزائريين في فرنسا، وثمة نزعة أخرى مثلها **أحمد بن باديس** (1889–1940) الذي تطلع إلى **إصلاح الإسلام الشعبي** الجزائري من خلال **جمعية العلماء،** مؤكدًا على الطابع الإسلامي للجزائر.

وبداية من الثلاثينيات وصاعدًا، دعم التحضر السريع المقاومة الجزائرية لفرنسا، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، أبدى بعض المعتدلين في فرنسا والجزائر الأمل في إمكانية التوصل لتسويات بإمكانها انهاء القومية العنيفة، ولكن **عناد الجماعة الأوروبية الجزائرية للحفاظ** على امتيازاتهم، سرعان ما أدى إلى **تبخر** هذه الآمال، وإلى تقويض **حركة فرحات عباس،** ولقد كانت وفاة **ابن باديس** تعني أن التأثير الغائب لـ**جمعية العلماء** قد أفضى لسيطرة Messali Hadj على الميدان، مع داعميه من العمال الجزائريين في فرنسا، وأيضًا في الجزائر، وبالإضافة لذلك، فقد كان يُنظر لهذا التنظيم، على أنه معتدل للغاية، ولقد انشقت عنه جماعة– التنظيم السري– في منتصف الأربعينيات، كان من بين اعضائها رموز ثوريون رئيسيون من أمثال **أحمد بن بيلا، أيه أحمد، مراد ديدوتش، محمد بوضياف، بلقاسم كريم،** وهم مُنّ **دشنوا،** فيما بعد، **الثورة الجزائرية،** أو **حرب التحرير الجزائرية،** في بداية نوفمبر من عام 1954، ولقد امتدت هذه الحرب حتى عام 1962، وحينها حازت الجزائر على الاستقلال، و**خلال ثمانية أعوام،** قتل **ما بين مليون، ومليون ونصف من الجزائريين،** و**27 ألف من الفرنسيين،** ولقد كانت هذه الحرب حاسمة، وذلك **لأن كثيرين من المسلمين الجزائريين قد قاتلوا كجنود على الجانب الفرنسي، وليس كجنود في الجيش الجزائري.**

- **تونس، مصر، والمغرب:**

في حالة تونس، ومصر، والمغرب، فإنَّ قرار بريطانيا، وفرنسا بكبح لجام الحكومة (في أعوام 1881، 1882، و1912) قد شاركتهما فيه، جزئيًا، المعارضة المحلية للتدابير المالية القاسية، التي أجبرت القوى الأوروبية، بمقتضاها، الحكومات المحلية على فرضها لرد الديون في أسواق النقد الأوروبية المتباينة، ولقد بذل حاكم تونس– **أحمد باي** (1837–1855) بعض الجهود الحثيثة لـ**تحديث تونس**، و**تأكيد استقلال**ها عن أستانبول، ولقد ساعدته فرنسا في هدفه الأخير، وفي وقت وفاته، كان **ل**تونس جيش حديث، وأسطول بحري حديث، وكان زوج أخت ال**باي**– الذي عاش بعده لأكثر من 20 عامًا– وزيرًا حديثًا للمالية، ورئيسًا للوزراء، لقد قدمت **عائلة إيطالية الوزراء الأجانب للدولة حتى عام 1878**، في عام 1961، تقريبًا من أجل إزعاج **محمد الصادق باي** (1859–1882) تبنت تونس دستورًا، ونظامًا قانونيًا حديثًا (أي علماني عمومًا)، التي قيدت في ظله امتيازات ال**باي** تمامًا.

لقد أُستقبلت هذه الاصلاحات، في العالم الخارجي، وبين الجالية الأوروبية الضخمة، بشكل أفضل مقارنة بداخل تونس، حيث قُمعت الثورة الريفية ضد النظام القانوني الجديد، والضرائب الجديدة بوحشية بالغة، في عام 1964، وكما حدث في **مصر**، في الفترة نفسها تقريبًا، فإنَّ الوقوع تحت طائلة الديون الأجنبية (التي أستخدمت، عمومًا، لبناء البُنى التحتية اللازمة للاصلاحات، ودفع رواتب الخبراء الأوروبيين– الضباط، والمهندسين، وهلم جرًا– لتكليفهم بتنفيذها)، وسوء الإدارة العامة، و**الفساد المصاحب** ل**القروض**، كان يعني أن البلد قد وجدت نفسها، على نحو متزايد، **تحت رحمة ديونها الأجنبية**، لقد **أعلنت تونس الافلاس** في عام 1869، و**أعلنته مصر** في عام 1876، ولم يتسن للجهود المذهلة التي بذلها المصلح **خير الدين** (1825–1889) لموازنة الميزانية أن تتلائم مع الطموحات الاستعمارية الفرنسية، التي أجبرت، بالفعل، ال**باي** على قبول **حكومة الوصاية** في ظل شروط معاهدة **باردو** في 1881، وبحلول 1882، كان **¾ الأراضي الزراعية** في أيدي الفرنسيين.

ولقد كان الموقف في **مصر** مشابهًا، حيث **فرضت** الإدارة البريطانية، والفرنسية ل**الدين العام**، التي أُستهلت في عام 1876، في الأساس، مزيدًا من **الضرائب**، **لضمان استرداد حملة السندات لأموالهم**، وهو ما كان باعثًا لاندلا ع الحركة الوطنية، التي كان لكثيرين من أعضائها **مظلمة إضافية**، وهي أنَّ **حكومة مصر** كان يديرها **الأجانب**، أي طبقة **أرستقراطية جركسية– تركية**، تتألف من أسلال نائب السلطان **محمد على** (1780–1848)، وحاشيته، وفيها جابه المصريون الوطنيون، دومًا، **الحاجز الهرمي غير المرئي للأقلية الحاكمة**. أما المكون المهم الآخر للعصيان الذي قاده **أحمد عرابي** (1839–1911) بين عامي 1879 و1882، فقد كان التأكيد على **عودة مصر**، بالكامل، **للإمبراطورية العثمانية**، وبالرغم من التزايد النسبي لأعداد الأجانب المقيمين في مصر، فإنَّهم لم يكونوا، عمومًا، **مستوطنين** بالمعنى الشمال الأفريقي الفرنسي، وهم لم يكونوا بيروقراطيين، أو مزارعين، ولم يحدث أن عاشوا هنا لأجيال، لقد أقاموا، غالبًا، في المدن، وانشغلوا بالتجارة، أو المهن الخدمية، وبالإضافة لذلك، فإنَّ الغالبية منهم لم يكونوا من مواطني القوة المحتلة.

بالرغم من تتابع الحكام الأقوياء للمغرب، فيما يتعلق بمعظم القرن التاسع عشر، فإنَّه كان عاجزًا، أيضًا، عن تفادي **التغلغل الاستعماري**، في البداية التغلغل **الاقتصادي** (**واردات** الشاي، السكر، الشمع، الملابس القطنية، و**صادرات** الأخشاب، الحبوب، وريش النعام)، ثم التغلغل **العسكري**، ولقد ظهرت المجابهة الرئيسية الأولى بين السكان المحليين، والأوروبيين في عامي 1859-1860، حين **حاصرت أسبانيا تطوان**، وبعدها بشهر، طالبت ب**تعويض مقابل الانسحاب**، وبالرغم من الشروط التأديبية للتعويض، فإنَّه دُفع في خلال عامين، ولقد أفضى ذلك لحرمان كبير، وفرض الضرائب الزراعية غير التقليدية، مما أدى لحدوث القلائل، و**تخفيض كبير في قيمة العملة**، كلما حدث تغيرًا عالميًا تقريبًا للعملة الأجنبية، ومثل تونس، ومصر، فإنَّ المغرب قد انتقل، تدريجيا، من دولة مكتفية اقتصاديًا بذاتها، إلى دولة تعتمد على السوق العالمية، ثم أصبح، تدريجيًا، بلدًا معتمدًا على القروض الأجنبية، **ليعلن إفلاسه في عام 1904**.

- **الاستقلال**:

لقد كان لبعض الحركات المناهضة للاستعمار في القرن العشرين أساسًا جماهيريًا حضريًا متينًا، يقودها، غالبًا، **قادة كاريزميون**، والجدير بالذكر منهم، **الحبيب بورقيبه** في تونس، الذي كان رئيسًا ل**حزب الدستور المحدث** بين عامي 1965، والاستقلال التونسي في 1956، ولقد استمرت قيادته للبلد حتى عام 1987. وثمة **علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال**، الذي قام بدور مشابه في تاريخ المغرب، وبالإضافة لذلك، في عام 1953، أبعد الفرنسيون **السلطان محمد الخامس** إلى مدغشقر، ونتيجة لذلك، فإنَّ **صيحة تجمع الحركة القومية** كانت عودة السلطان من المنفى، التي أعادت ل**السلطان/ الملك** منصبة، كحاكم للبلاد بعد استقلال المغرب في أكتوبر عام 1956، والكسوف الفعلي للأحزاب السياسية العلمانية.

في مصر، لئن تحقق نوع من الاستقلال في عام 1936، إلَّا أن الحركة القومية قد مرت بمرحلتين، في **المرحلة الأولى**، كانت بعض القوى، وليس كلها، سيفًا مسلطًا على النخب المحلية، ولقد تضمن هذا الترتيب شكلًا من المشاركة في السلطة، مع السلطة الاستعمارية السابقة، التي لم تتسامح، على نحو متزايد، مع أقسام عريضة من المصريين، وبالإضافة لذلك، وبافتراض توازن القوى، فإنَّه لم يكن بالإمكان خرق هذه الحلقات بوسائل ديمقراطية، أي بالتصويت في حزب سياسي، أو التحالف المؤقت الذي يمكنه انهاء العلاقة، و**المرحلة الثانية**، كانت ضرورية، فيها تستولي الجماعة الآمرة داخل الجيش على السلطة، وتدمر، في هذا المضمار، المؤسسات الأصلية للحكومة البرلمانية، التي عينتها السلطات الاستعمارية، وبهذه المنوال، استولى **الجنرال محمد نجيب** (1901-1984)، وبعد ذلك **جمال عبد الناصر** (1918-1970) على السلطة، ولقد سارت **العراق** في طريق مشابه، حين استولى **عبد الكريم قاسم** على السلطة في عام 1958، وثمة عملية مشابهة، ولكنها أكثر تعقيدًا قد حدثت في **سوريا**، فبالرغم من استمرار الطبقات الاجتماعية القديمة في الحكم، فإنَّها في عام 1961 قد قطعت أية علاقات كان يمكن أن تكون لها مع فرنسا.

- **فلسطين:**

والحالة الأخيرة، والشاذة للغاية لمناهضة الاستعمارية في الشرق الأوسط هي فلسطين، الفريدة بين جيرانها في أنها **كانت دولة مستوطنين**، لقد تضمن **نص** الانتداب لفلسطين **شروط وثيقة بلفور** (1917)، التي شرعت فيها **بريطانيا، سلطة الانتداب**، في **تسهيل إنشاء "وطن قومي لليهود"**. في عام 1922، كان في فلسطين **93 ألفًا** من اليهود، و**700 ألفًا** من العرب تقريبًا، وفي عام 1936، كان فيها **380 ألفًا** من اليهود، و**983** ألفًا من العرب، وفي عام 1946، كان فيها **600** ألفًا من اليهود، و**مليون** و**300 ألفًا** من العرب، ولذلك، فقد **تزايد** وجود اليهود في فلسطين، من **13%** إلى **31%**، على مدار **24** عامًا، لقد اتخذت مناهضة الاستعمارية أشكال عديدة، وفي الأساس، من خلال **معارضة العرب**، و**الصهاينة** لـ**السياسة البريطانية**، ومنازعتها، والمعارضة العربية للصهيونية، لقد كانت **الثورة الفلسطينية** فيما بين 1936-1939 **عصيانًا مسلحًا للفلاحين ضد الحكم الاستعماري**، و**ضد المستوطنين** فيما بين 1947-1948، لقد قاتل الصهاينة **تنويعة الجيوش العربية**، وانتصروا عليها، وعلى **القوات الفلسطينية غير المنظمة**، و**القوة الاستعمارية التي أوحت بأنها انسحبت**.

لقد انتشرت المناهضة للحكم الاستعماري، والاستيطان الاستعماري بوضوح طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولقد اتخذت هذه المناهضة مجموعة من الأشكال المختلفة- الريفية، والحضرية، التنظيمية، والتلقائية، الدينية، والسياسية- التي تبين درجات متباينة من التماسك، فيما يتعلق بـ**المقاومة** في الطرف الأول، و**الاذعان** في الوسط، و**التعاون مع العدو المحتل** في الطرف الآخر، لقد أبدى بعض اعضاء السكان المُستعمَرين العصيان، وتعاون البعض الآخر مع العدو المحتل، وآثرت الغالبية العظمى الاذعان، على الأقل لمعظم الوقت، وفي **التأريخ القومي** للفترة الاستعمارية، فإنَّ الكفاح من أجل التحرر الاستعماري، أو الاستقلال القومي قد تميز، غالبًا، بطريقة تبين **تصدي المناضلين البواسل**، من أجل الحرية، **للسلطات الاستعمارية الوحشية**، لقد **خضعت** "انجازات" الاستعمارية لفترة طويلة **للتشكيك**، ولقد أدت تقسيمات العالم بعد الاستعماري، وشواشه الكامل إلى التشكيك في قيمة هذا الإرث بمرور الزمن، وبالإضافة لذلك، فإنَّ من المهم، أيضًا، فهم تعقيد مناهضة الاستعمارية، وطبيعتها متعددة الأوجه، ومكائدها، ونزاعاتها التنافسية، والعدائية غالبًا، وفساد كثير منها، وإفسادها بالرشوة، وفيما يتعلق بـ**الرشد القومي**، و**التسويات** القومية، فإنَّ من المهم مجابهة مثل هذه الحقائق بجرأة، بدلًا من تجاهلها عن عمد.

المقال الثاني عشر

دراسات ما بعد الاستعمار

لورا كريسمان

- *Laura Chrisman*; POSTCOLONIAL STUDIES: IN New Dictionary of the History of Ideas; Maryanne Cline Horowitz (Editor in Chief), THOMSON, GALE; U.S.A. 2005., Vol.4, pp.1857-1859.

دراسات ما بعد الاستعمار

لورا كريسمان

تشير دراسات ما بعد الاستعمار إلى الميدان الرحيب **متعدد المعرفة** للدراسة، الذي يضم ممتهنين من الدراسات الأدبية، والثقافية، والميديا، والتاريخ، والجغرافيا، وتاريخ الفن، والفلسفة، والأنثروبولوجيا، والسوسيولوجيا، والاقتصاد السياسي، وتهتم دراسات ما بعد الاستعمار **بتحليل** ظاهرة الإمبريالية، وآثارها، والعبودية، والاستعمارية، والقومية، والاستقلال، والهجرة، إنَّ النطاق المعرفي، والميثودولوجي **الانتقائي** يميز دراسات ما بعد الاستعمار، انطلاقًا من الميدان الفرعي لـ"نظرية ما بعد الاستعمار"، الذي يهيمن عليه ممتهنو الدراسات الأدبية الذين فعَّلوا مفاهيم البُنى السردية، وتمثيلات الاختلاف الثقافي، واستراتيجيات تشكيل الخاضعين في النصوص الاستعمارية، وما بعد الاستعمارية.

لقد استهل كتاب **إدوارد سعيد** "**الاستشراق**" (1978) **دخول** دراسات ما بعد الاستعمار **في الأكاديميات** المتروبوليتانية بأوروبا، والولايات المتحدة، وتعتمد دراسة **سعيد** على أفكار **أنطونيو جرامساي، وميشيل فوكو**، لاستكشاف **إنشاءات** رجال السياسة، والعلماء، والفنانين الأوروبيين والأمريكيين لـ"**الشرق**"، إنَّ الأصول الفكرية لدراسات ما بعد الاستعمار مثيرة للجدل بإطراد، **حيث ينظر** الممتهنون التفكيكيون، وما بعد الحداثيون (ومنهم **هومي بهابها، وجياتري سبيفاك**) لـ**الاستشراق**، بوصفه **نصًا تدشينيًا** لـ**دراسات ما بعد الاستعمار، بينما يعود** الممتهنون الماركسيون، أو الماديون (ومنهم **تيموثي برينان، وبنيتا باري، وإ. سان جوان**) بأصول الميدان إلى **ما قبل هذا الكتاب** بكثير، مع الكتابات المعادية للاستعمار الماركسية البارزة للمفكرين الفعالين، الذي يضمون **جورج أنطونيوس، إدوارد ويلموت بليدن، سيمون بوليفوار، أميلكار جالرال، آمي سيزار، فرانز فانون، ماركوس جارفي، س.إ.ر.جيمس، كوام نيكروما، جولياس بادمور، روبرتو فرناندیز ریتمار، والتر رودني، جان بول سارتر، ليبولد سنجور**، و**إريك ويليامز**.

لقد **انطلق** كثيرون من الممتهنين المعاصرين الرواد **من آسيا** (**آجار أحمد، بهابها، سعيد، سان جوان، وسبيفاك**)، و**أفريقيا** (**شينوا آشبي، محمود مدني، آسيل مبيمبا، ف.ي.موديمبي، نجوجي ُوا ثيونج ُو، وول سوينكا**)، و**أمريكا اللاتينية**، و**الكاريبي** (**إ.كامو بريثويت، ويلسون هاريس، جاميكا كينسايد**)، وفيما يتعلق بهؤلاء، فإنَّ الغالبية منهم قد انتقلوا إلى أوروبا، وأمريكا الشمالية، حيث لا يوجد أي **احتكار فكري** لـ**الممارسات الفكرية بعد الاستعمارية**، وحيث يتمتع الممتهنون بـ**نصيب الأسد** من الموارد المادية لكي ينشروا المواد الأكاديمية بعد الاستعمارية، ويقومون بتوزيعها.

– المجابهات الاستعمارية:

يفهم علماء ما بعد الاستعمار **الماديون** "الاستعمارية" على أنها تعبير حدودي للتوسعية السياسية–الاقتصادية، **تضع** أسسها– في الهيمنة، والاستيلاء، والاستغلال– المُستعمِرين، والمُستعمَرين في **علاقة عدائية**، وصفها **فانون** بـ"المانوية"، أما التفكيكيون فإنَّهم يميلون لفهم الاستعمارية، بوصفها **ظرفًا ثقافيًا**، و**ابستمولوجيًا**،

أو **سيكولوجيًا**، وهم يدركون بُعدها السياسي بوصفه "إرادة القوة" التي تفعل تلقائيًا المحددات المادية، وعمومًا، فإنَّ التفكيكيين ينظرون لـ"**مانوية**" **فانون** بوصفها تقابلًا ثنائيًا يحتاج للتفكيك، وبالتالي فإنَّهم يؤولون الآليات الاستعمارية، بوصفها آليات متناقضة، وغير باتة، أو يمكن التفاوض حولها.

يشترك جميع الممتهنين في استنتاج أن **المستعمرات** قد **قامت بدور تأسيسي في ظهور أوروبا المتروبوليتانية**، وتطورها، ولقد درسوا البلاد التابعة الكونية في جميع عوالم النشاط الإنساني: الثقافية، الاقتصادية، تشكيل الخضوع، ولقد طورت **آن لورا ستولر**، وآخرون أفكار **فوكو** المتعلقة بـ**القوة/المعرفة**، **الخطاب**، **نشاط الحكومة**، ويحلل هذا **الجناح** الـ**فوكوي**، **انتاج** الهويات الاستعمارية، وتقنينها من خلال نماذج الحكم، والجنس، والنوع، والنظم التربوية، أما **تحليل الخطاب الاستعماري** فيهتم بإنتاج القوى المتباينة لـ**المعرفة** من أجل السيطرة على "**الآخرين**" **المُستعمرَين** (كُتاب الرحلات، المُنصرون، الإداريون، التجار، الإثنوجرافيون، ومْنّ شابههم)، ويؤكد بعض الممتهنين على "**العنف المعرفي**" الذي تؤديه هذه **الخطابات**، ويؤكد آخرون على صفاتـ**ها** التفكيكية الذاتية، ولقد استخدمت **الدراسات الماركسية** مفاهيم الأيديولوجيا لاستكشاف العلاقات بين الأيديولوجيات الإمبريالية، والممارسات المادية، ودراسة الطرق التي أنكرت بها النشاطات الإمبريالية البُنى الاجتماعية، والمعرفية، والثقافية **الأهلية** وشوهتها، ولقد أقتنع التفكيكيون بالمصطلحات المكانية: إنَّ المكان يمنح الهوية السياسية، الاجتماعية، الأيديولوجية، الثقافية **المتشاكلة** على **محتلينه** (الغرب، أوروبا، أفريقيا)، وينتقد الماديون هذا المدخل لكونه مينوليثيًا (متناغمًا)، وهم يتحرون العمليات الاجتماعية– الاقتصادية الدينامية، والقوى الإنسانية المتباينة التي تعمل داخل بعض الأماكن.

- **القومية:**

لقد كان لكتاب **بنديكت آندرسون** "**المجتمعات المهاجرة**" (1983) تأثيرًا في اقتراح أن القومية متناقضة من الناحية التكوينية، والتعبير عن **التمزق التاريخي** الذي يجب تأكيد ذاته، بوصفه **استمرارًا تاريخيًا**، ولقد شجع ذلك دراسات الطابع الزمني للقومية، وألقى بضوءه على دالة **رأسمالية الطباعة** في تطور الهويات القومية، إنَّ التقسيمات بين المادية والتفكيكية تظهر في دراسات القومية، كما تظهر في الجدالات حول الاستعمارية، حيث يحلل **الماديون المقاومة القومية المناوئة للاستعمار التاريخي**، بوصفها نضالًا جمعيًا، وتحرريًا لتقرير المصير، ويحللها التفكيكيون، بوصفها **الرواية المتغلبة**، التي **اشتقت** من **الغرب**، وتعقدت معه، إنَّ المصدر الغربي– بالنسبة لبعض المفكرين التفكيكيين– هو **عصر التنوير**، وبالنسبة لآخرين **الاستعمارية**، وبالنسبة لـ**مْنّ عداهم القومية الأوروبية**.

وفقًا للماديين، لقد حركت **القومية المناوئة للاستعمار**، من الناحية التاريخية، القادة والجماهير، بوصفهما **الوحدة السياسية** التي تمثل حاجات السكان المُستعمرين بأكملهم، وتطلعاتهم، ويطبق العلماء **الماديون التحليل الطبقي** للتفرقة بين القوميات الشيوعية، الشعبية، والقوميات البرجوازية، ويستند مدخلـ**هم** على الفهم الديالكتيكي للتحولية التبادلية للقادة، والجماهير، بوصفهم عوامل سياسية.

ويشكك التفكيكيون– الذين ينظرون لـ**مفهوم** الوحدة السياسية كـ**خدعة**– في هذا الفهم، وهم مقتنعون

بأن **القومية** قد **خدمت مصالح الصفوة الاجتماعية الذكورية** (وتخدمها) بالفعل، وأن هذه المصالح **تتصارع مع مصالح** النساء، والفلاحين، والعمال، والفقراء، ويستند النقد التفكيكي للقومية على الفهم المقولي، أو البنائي (كمقابل للفهم الجدلي، والتاريخي)، الذي يفترض أن هذه الجماعات المتغايرة مترسخة في الاختلافات المستقلة، والثقافية في الأساس، وأن أي ادعاء، أو أية محاولة لتوحيدها سوف ينتهك هذه الاختلافات، وأن أية محاولة لتمثيلها "من الناحية السياسية"، أو لـ"التعبير مثل" السكان المهيمنين تمامًا هي، بالفعل، فعلًا تمهيديًا لـ"للتعبير عن" مثال آخر لـ**الاندماج الذاتي** من خلال **الآخرين**.

- **المقاومة:**

لقد كثفت النقاشات حول القومية الدراسات المناوئة للاستعمار بشكل عام، ولقد ازداد التمييز التاريخي الإصطلاحي بين المقاومة **الأولية** (المعارضة البدنية للاجتياح الاستعماري الاستهلالي)، والمقاومة **الثانوية** (الكفاحات الدستورية ضد الإدارة الاستعمارية القائمة) والتنازع حولهما عبر سلسلة رحيبة من الدراسات، ولقد تناولت هذه الدراسات الثورات السياسية التلقائية، والعصيانات المحلية، والفعل الصناعي، ومالت لتركيز التحليل على **وعي المقاومين**، وأيضًا، لقد تم **تحليل** الروابط اليومية، الثقافية، الدينية غير المباشرة للمقاومة المناوئة للاستعمار، و**تنظيرها**، بفاعلية، مثلما تم تحليل **مقاومات النساء**، وتنظيرها، وفي هذا السياق، تم **تداول** مفاهيم **بهابها** لـ"الكياسة الكتومة"، و"التخفي"، على نحو شامل.

بعض الممتهنين قد دعمهم علم سياسة ما بعد الحداثة للاختلاف، ونظر آخرون لـ**عملهم** بوصفه امتدادًا لعلم السياسة الماركسي، والقومي، وبالإضافة لذلك، فإنَّ التيارين كليهما قد ثمَّنا **القيمة المادية للثقافة**، وناقشا العلاقة بين التعبيرات الثقافية والسياسية لـ**المقاومة**، ولقد حلل البعض العلاقة **الجدلية** بينهما، ونظر آخرون لـ**الثقافة** بوصفها **سابقة** للأشكال السياسية بالضرورة، وهناك مْنّ نظر لـ**الثقافة**، بوصفها **تلزم منطقيًا علم السياسة**.

وبشكل عام، لقد تجادلت الدراسات النقدية المعاصرة حول النماذج الارتقائية التي تعرض التعاقب الخطي **الكيفي** للمقاومة، والوعي "**من الاحتجاج إلى المجابهة**"، بالنسبة للبعض، إنَّ هذا النموذج ينكر العناصر المتغايرة لتيارات المقاومة العاملة في أي حركة، أو لحظة تاريخية، ويعترض آخرون على **الاستشراف الغائي**، أو الاعتقاد في فكرة التقدم، التي ينتسب إليها هذا النموذج.

- **الانخلاع عن الاستعمار، ما بعد الاستقلال، والاستعمار المحدث:**

يمتد الجدل حول القومية إلى الدولة- الأمة، وإلى إرث القومية في المجتمعات بعد الاستقلال، ويؤكد التفكيكيون على أن الدولة هي **بُنية غريبة فرضتها الاستعمارية**، و**تبني القوميين المناوئين للاستعمار لها** كهدف **لتحررهم** الاجتماعي، ووسيلة لتحقيقه، فإنَّهم قد **حكموا على أنفسهم** بـ**عدم الأصالة الثقافية**، و**الفشل السياسي**، وضد هذا، أكد **الماديون** على أن الدولة- كـ**بُنية سياسية**- تضرب بجذورها في **الحكومة قبل الاستعمارية**، و**ليس** الحكومة الاستعمارية، وهم يقترحون أنه في عالم تحكمه- على نحو متزايد- **الرأسمالية الكونية**، يمكن للدولة أن تقدم الوقاية المهمة للحاجات الإنسانية، وبوصفها بُنية، فإنَّها يمكن تفسيرها- على نحو فريد-

لسكانها، ويمكن تحويلها بواسطتهم، إنَّ **الدولة– الأمة تظل أداة لمعارضة الاستعمارية المحدثة.**

ويتفق التياران على وجود صعوبات خطيرة تحدق بمعظم العالم بعد الاستعماري، ويهتم الماديون، ويدرسون الفساد السياسي، والصراعات العرقية، والدينية، والممارسات البطريركية، والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي الفاضح، والجدل القومي كما يتأصل في الاستعمارية، وفي الصيغ الكونية المعاصرة للرأسمالية التي تتبع الآلية الاستعمارية المحدثة، ويؤول ما بعد الحداثيون الظواهر نفسها على أنها تنبع من التصدعات البنائية لـ**القومية.**

- **السياقات التاريخية، والإقليمية:**

لقد ركزت الدراسات بعد الاستعمارية الأكاديمية، في البداية، على الحواضر الإمبريالية، والمستعمرات ، والمستعمرات السابقة لبريطانيا، وفرنسا، ثم توسعت، بعد ذلك، لتضمين التحليل النقدي لـ**الإمبرياليات الأوروبية الأخرى** (الهولندية، الأسبانية، البرتغالية، الألمانية)، وإمبريالية الولايات المتحدة، ولقد استقصى الميدان، بالإضافة لذلك، النزعة القومية المتخطية للحدود، والسلالة، والعرقية، والشتات، والعولمة، التي تتفعل، الآن، بوصفها ميادين أكاديمية مستقلة، إنَّ العلاقة المؤسساتية للدراسات بعد الاستعمارية بالدراسات العرقية، وبدراسات المناطق تتباين، في بعض المناحي، ولقد ظهرت إندماجات بين البرامج، والأقسام التي كانت منفصلة في السابق.

إنَّ الأقاليم المختلفة ترتبط بالاهتمامات، والإسهامات الفكرية المختلفة، ولقد ظهرت دراسة السلالة– على سبيل المثال– في أعمال من أفريقيا (وحولها)، والكاريبي، تجابه الاقتصاد السياسي التقليدي، بتأكيد أن العمل **الاستعبادي** لم يسبق– من الناحية التاريخية– تطور الرأسمالية المتروبوليتانية، وإنَّما كان مكملًا لها. وتؤكد هذه الأعمال على المغزى **الاقتصادي** للسلالة، بالإضافة إلى مغزاها **الأيديولوجي.**

ولقد طور مفكرو ما بعد الاستعمار، أيضًا، الثقافة الزنجية، والأفريكانية، التي تؤكد على القيمة التحررية لـ**الهوية** السلالية، وفي الوقت نفسه، فإنَّ الصفات الثقافية، والسلالية المتعددة للتاريخ الكاريبي قد أدت إلى دراسات التعددية الثقافية، والاختلاط: **الكريولية**، و*metissage*، و *mestizage*، والتوفيق بين المعتقدات الدينية المتعارضة هي أفكار قد تم التجادل حولها، بقوة، في الكاريبي، وفيما يتصل به.

أما دراسات ما بعد الاستعمار التي انطلقت من آسيا، وحوله، فإنَّها أظهرت **البصمة** الأقوى لـ**مابعد البنيوية**، التي تطبق الأفكار الـ**فوكو**ية، والـ**دارديد**ية، والتحليلية النفسية الـ**لاكان**ية، ومن الهند بزغ **سوبلترن أروديس**، وهو تجمع مؤثر من المؤرخين، ولقد أنتج توجهها الـ**جريماسي**– الـ**ماركسي** الأصلي دراسات للاستعمارية، بوصفها "الهيمنة خارج نطاق السيطرة"، (**رانجيت جوبا**)، ودراسات **تاريخ المقاومة**، و**وعي التابعين** (وهو مصطلح يصف الممثلين الاجتماعيين التابعين)، وفي بداية القرن الحادي والعشرين انتقلت دراسات التبعية ناحية **التفكيكية.**

المقال الثالث عشر

الإثنوجرافي يجابه الاستعمارية

مايكل ليريز

Michel Leiris; L'ethnographe devañt le colonialism (The Ethnographer Faced with Colonialism); La Temps modernes 6, no. 58 (1950).

الإثنوجرافي يجابه الاستعمارية

مايكل ليريز

ينسخ هذا النص– في نسخة منقحة تمامًا، بالرغم من وسمه بالظروف التي تم تأليفه فيها– محاضرة أعقبها نقاش ألقيت في 7 مارس، 1950، في رابطة الرحالة العلميين (قسم العلوم الإنسانية) أمام جمهور تألف، في الأساس، من الدارسين، والباحثين، وأعضاء مهنة التدريس.

يمكن تعريف **الإثنوجرافيا**، بإيجاز، بأنها **دراسة المجتمعات التي يتم مناظرتها من وجهة نظر ثقافاتها، وملاحظتها** من أجل تحديد خصائصها الفارقة. من الناحية التاريخية، لقد **تطورت الإثنوجرافيا** في الوقت نفسه الذي تطور فيه **التوسع الاستعماري لـ الأمم الأوروبية**، حين تم تطويق جزء متسع أبدًا من الأراضي المأهولة، بنظام يتألف، في الأساس، من إلحاق **أمة بـ أمة** أخرى، أفضل **تجهيزًا**، ولقد أسدل **قناع الخيرية**، بطريقة مبهمة، **على** الهدف النهائي للعملية– أعني، لـ **تأمين المنافع لـ الأقلية صاحبة الامتياز**، إنَّ انتشار **الثقافة الغربية** التي يعتقد أنها **الثقافة الأكثر كمالًا**، بالرغم من **اختراعها لـ غاز الخردل** (الذي استخدمه **موسوليني ضد الأثيوبيين**)، والآن **القنبلة النووية** (التي هددت بها الحكومة الأمريكية **العالم القديم**)، و**زراعة الأقاليم** التي لربما قد ظلت عديمة الانتاج دون ذلك، و**تقدم** المسيحية، والأحوال والعادات الصحية– تلك هي الأسباب التي يُستشهد بها غالبًا، من كل الأسباب الصالحة، أو الطالحة التي يمكن إلحاقها بالاستعمارية، من أجل الهيمنة على البلاد، و**استغلال** قاطنيها ب**اغترابهم عن أنفسهم**، وعلينا ألَّا ننسى، أن **ألمانيا هتلر** قد زعمت أنها **تباشر رسالة خيرية**، حين **تقنعت اللصوصية خلف فكرة انبعاث أوروبا**، و**تبرير حملات الإبادة** ببعض العادات الصحية.

وبالرغم من إمكانية دراسة أي مجتمع، في الأساس، من هذا المنظور، فقد **اتخذت الإثنوجرافيا من دراسة المجتمعات 'غير المميكنة' ميدانًا مفضلًا لها**، أعني **تلك المجتمعات التي لم تطور أية صناعة على نطاق واسع، ولم تألف الرأسمالية**، أو **لم تعرفها إلَّا من الخارج في شكل الإمبريالية التي خضعت لها**، وبهذا المعنى، فإنَّ **الإثنوجرافيا قد ارتبطت بـ ظاهرة الاستعمارية**، سواء حبذ الإثنوجرافيون ذلك، أم لم يحبذوه، ولقد عمل معظم هؤلاء في **الأقاليم المستعمرة**، أو **شبه المستعمرة الخاضعة لـ بلادهم الوطنية**، وحتى إن لم يكونوا قد تلقوا أي دعم مباشر من الممثلين المحليين لحكوماتهم، فإنَّهم قد تسامحوا معهم، وتم صفُّهم مع **ممثلي الإدارة مـمْنّ يدرسونهم**، وفي هذه الظروف، فإنَّ من الصعب على **الإثنوجرافي المتيم بالعلم المجرد أن يغلق عينيه عن مشكلة الاستعمارية، لأنه يشكل**– طوعًا أو كرهًا– **جزءًا من المباراة، والمشكلة حاسمة** فيما يتعلق ب**المجتمعات المُستعبدة هكذا**، التي يهتم بها.

وبالرغم من تجاوز الأمر للتشكيك، فإنَّ على الإثنوجرافيا– إذا لم تكف عن أن تكون علمًا– أن تكون **محايدة** بقدر الإمكان، ومن غير الوارد التنازع حول قدرتها الادعاء– لكونها علمًا إنسانيًا– أنها غير متحيزة كأي علم فيزيائي، أو طبيعي، بالرغم من الاختلافات في اللون، والثقافة، فإنَّ **مْنّ** نلاحظهم حين نقوم بالدراسة الإثنوجرافية هم، دائمًا، كائنات إنسانية مماثلة لنا، وليس **من الوارد أن نتبنى تجاههم حياد عالم الحشرات الذي**

يراقب الحشـــرات، وهي تتقاتل، أو يفترس بعضـــها البعض، والأكثر من ذلك، إنَّ **اســـتحالة النزع الكامل لـــالـــمُلاحظة عن تأثير الـــمُلاحظ** أمر جدير بالإهمال- في الإثنوجرافيا- مقارنة بالعلوم الأخرى، لأن تأثيره عميمًا، حتى إذا اعتقدنا- باسـم **العلم المحض**- أنه يقتصـر على إدارة الاسـتقصـاءات، وعدم التطفل، وليس بمقدورنا التصرف **حيال حقيقة أن** مجرد **حضـور الاستقصـائي في المجتمع الذي يعمل فيه يعتبر تطفلًا بالفعل**: إنَّ **أسئلته، حديثه، واحتكاكاته** البسيطة تثير من المشكلات، ما لم يسبق **أن طرحه مْنّ** يجري معه المقابلة **على نفسه** قط، إنَّه يدفعه لـــ**النظر** لـــ**أعرافه** في ضوء مغاير تمامًا، والكشف عن منظورات جديدة. وفي **حالة الآثار الفنية، أو الدينية المنقولة** إلى **متاحف الوطن الأم- بصـــرف النظر عن كيفية تعويض مُلاكها الأصـــليين-** فإنَّها **تمثل جزءًا من الإرث الثقافي** لجماعة اجتماعية كاملة، قد **سُلب من مُلاكه الشرعيين،** ومن الواضح، أن **جزءًا من عمل الإثنوجرافي يفضي إلى جمع المجموعات،** وإذا سُمح لنا بالنظر لذلك، على أنه **شيء مغاير لفعل النهب المحض، والمباشـر** (بافتراض الاهتمام العلمي الذي يمثله، وحقيقة أن هذه الآثار الفنية سـتحظى بفرصـة أفضـــل لحفظها في المتاحف، مقارنة بما لو أنها ظلت حيث كانت)- **الذي يجب اعتباره** أحد الأفعال التي **تفرض،** بحق، على **الإثنوجرافي الالتزام** إزاء المجتمعات التي يدرسها: إنَّ إحراز **أثر فني ليس بـنية بيعه،** هو، في الواقع، **انتهاك** للممارسـات الشـائعة، وهو يمثل تطفلًا، ذلك أن **الإثنوجرافي لا يسـتطيع**- وهو المسـئول عن ذلك- **أن يعتبر نفسه أجنبيًا،** تمامًا، عن المجتمع الذي قام **بتمزيق أعرافه، وأواصره.**

إذا كان من الواضح- فيما يتعلق بالإثنوجرافيا بأكثر مما عداها من فروع المعرفة- أن **العلم المحض مجرد أسطورة،** فإنَّ علينا التسليم، أيضًا، بأن **الرغبة في** أن يصير **الإثنوجرافيون علماء** حقًا لا تعدل شيئًا، في الواقع الفعلي، وإزاء هذه الحقيقة: **العمل في البلاد المسـتعمَرة، فإنَّنا نحن الإثنوجرافيين**- ونحن لسـنا من الوطن الأم فقط، وإنَّما ممثلون أيضًـا للوطن الأم، أو الدولة التي فوضـتنا- **غير مخولين** أكثر عن غيرنا لـــ**عزل أنفسـنا عن السياسة** التي تتبناها الدولة، وممثلوها فيما يخص المجتمعات التي اخترناها كميدان للدراسة، والتي فيما يتعلق بها- **وإنَّ كان من خلال الدهاء المهني- لم نخفق في إثبات**- عند مقاربتها- **التعاطف، وانفتاح العقل** الذي تثبت الخبرة أنه لا فكاك منه لتحقيق التقدم المنشود في البحث.

من الناحية العلمية، من الثابت أنه إذا لم يتم **تشـــويه** وجهات نظرنا حول المجتمعات التي نحن بصددها، فإنَّنا لا نستطيع التغاضي عن أنها خضعت لـــ**الحكم الاستعماري،** ونتيجة لذلك، فإنَّها عانت من عدد من الاضطرابات، وإذا رغبنا في أن نكون **موضوعيين،** فإنَّه يجب دراسة هذه المجتمعات في حالتها الفعلية- أي في **حالتها الراهنة،** بوصفها مجتمعات خضعت لـــ**درجة ما** من السيطرة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية لأوروبا- و**ليس بالإحالة إلى فكرة نوع ما من التكامل،** لأن **هذه المجتمعات التي نعالجها لم تعرف مثل هذا التكامل قط، حتى قبل خضوعها للاستعمار،** مقتنعين بأنه من غير الوارد وجود مجتمع واحد قد عاش، دائمًا، في حالة الانعزال الكامل، من دون إبرام أية علاقات مع المجتمعات الأخرى، وبالتالي، من دون تلقي الحد الأدنى من التأثير من الخارج.

من الوجه الإنسانية، ولسبب سبق أن قررناه (**حقيقة أننا ننتمي إلى أمة استعمارية، ونعمل كموظفين مدنيين،** أو كـــــ**مبعوثين** لحكومة تلك الأمة)، فإنَّ من غير الوارد **تجنب تحمل حصـــة من أفعال الإدارة الاستعمارية،** التي نتحمل عنها، بالضرورة، **نصيبنا في المسئولية** (كـــ**مواطنين،** وكـــ**مبعوثين**)، ولا يكفي- إذا أبدينا الاستهجان- فصل أنفسنا عنها بـــ**طريقة أفلاطونية** محضة، و**الأمر عائد لنا،** لأن **مهنتنا هي فهم المجتمعات الـمُستعمَرة** التي التحقنا بها لـ**أسباب لا علاقة لها** بـ**الفضول العلمي بمعناه الدقيق، لـنكون المحامين الطبيعيين لها، في علاقتها** بـ**الأمة الاستعمارية التي ننتمي لها:** فبقدر ما تتوفر الفرصة لـ**سماعنا،** علينا أن **نلوذ،** دائمًا، بـ**موضع الدفاع عن هذه المجتمعات الـمُستعمَرة، وطموحاتها،** حتى وإن تصارع ذلك مع المصالح القومية لأمتنا الاستعمارية، وكانت هدفًا للأعمال المخزية، والفضائح.

وبوصفي **متخصصًا** في دراسة هذه المجتمعات، **المجهولة** لـــ**معظم مْنّ هم في الوطن الأم،** وبوصفي **رحالة إلى الأقاليم** التي لا يعرفون عنها إلَّا الأفكار الغامضة، والخاطئة، فإنَّه **يعود** لـــ**الإثنوجرافي،** أيضًا، نشر المعرفة بها في الواقع، ومن المأمول- بالرغم من نفور العلماء من التبسيط- **عدم الاستنكاف** في تلك المناسبات التي **تتوافر فيها الفرصـــة للتعبير عن نفســـه في غير المطبوعات العلمية،** وبالتالي، **نشـــر الحقائق التي عليه التعبير عنها،** بقدر ما يستطيع، لـــــ**تبديد بعض الأساطير** (بداية من **أسـطورة سـهولة الحياة في المناطق الاستوائية**)، و**شجب شواهد العزل العرقي،** أو **الأعراف التي تشهد على استمرارية العنصرية بين الأمم التي يُنظر لها،** عادة، على أنها '**لاتينية**'، **لا تنزع**- مثل ما عداها من الأمم- **للنظر إلى السلالة البيضاء، بوصفها سلالة من اللوردات (الأسياد)،** و**إدانة الأفعال الرسمية،** أو **الخاصة** التي يعتقد أنها مؤذية لـــ**حاضر** الشعوب التي يهتم **الإثنوجرافي** بها، أو **مستقبلها:** وتلك مهام أولية لا يستطيع **الإثنوجرافي**- إذا **وهب ضميرًا مهنيًا**- أن يرفض- بأقل ما يكون- مراعاة أدائها.

إلَّا أنه ثمة ما يتجاوز مجرد الانتهاء إلى **التوكيد العام على هذا الواجب** لـــ**اعلام الجمهور،** و**التصرف** كـــ**النقاد،** فمن المفهوم أن **على كل مفكر شريف- قادر على التعبير عن نفسه على رؤوس الأشهاد- عدم التواني عن اتخاذ موقف ضـــد الأخطاء،** أو **المظالم** التي يعتبر- فيما يتعلق بها- **أحد هؤلاء المؤهلين** للادلاء بشهاداتهم حولها، و**من المفهوم** أن **عليه** عدم التواني في مجابهة ذلك، بمجرد التحقق من أن إدانته لها هي الوسيلة الفعالة للمســاعدة في **تصـــويب الموقف،** وأن **قيامه** بذلك، لن يحول دون إنجازه لعمل **أكثر نفعًا** في أي اتجاه مناظر، و**إذا درسنا حقيقة أن الإثنوجرافيين**- المهتمين بدراسة الثقافات، بوصفها **ظواهر جماهيرية- يركزون- استجابة لعملية التخصص العلمي- على ثقافة أحد الشعوب الـمُستعمَرة،** أو **مجموعة منها،** من الواضح أنه وراء هذه الواجبات الأولية التي عليهم تحمل المسئولية تجاهها، والتي تمثل كل منها حالة خاصة، ثمة **مهمة أدق يمكنك أن تتوقعها من الخبراء،** إنَّ طابع هذه المهمة، والمناهج التي يمكن إنجازها بها (المناهج التي على **الإثنوجرافي** اختيارها بعناية، بإفتراض **اعتماده على القوى الرسمية**) تمثل، في النهاية، القضـــايا التي تود رؤية **بعض النقاش حولها** بين مْنّ يشعرون بانجذاب مخلص للشعوب التي يدرسونها، إنَّ **المهمة إيجابية،** وليست **احتجاج،** وهي **مهمة فعالة،** تهتم بـ**حماية** الثقافات التي تمثل هذه الشعوب **أدوات نقلها،** وهي **حماية** يجب عدم

الخلط بينها وبين **الحفاظ عليها**، كما يفعل الإثنوجرافيون، الذين يتوقون لرؤية الثقافات التي يعملون عليها تتغير على نحو طفيف بقدر الإمكان، والتي يتطلعون للاستمرار في دراستها- وهو ما قد ينزع المرء، غالبًا، للتشكيك فيه-، أو الابتهاج به، بوصفه مشاهد غير اعتيادية، ولافتة للنظر.

إنَّ **أية ثقافة**- كونها تُعرف، بأنها **إجمالي نماذج الفعل والتفكير**- هي **ثقافة تقليدية**، و**فريدة** بالنسبة لجماعة إنسانية معقدة، وتتمتع بالدوام، و**غير قابلة للانفصال عن التاريخ**، وهذه **الثقافة**- التي يتم **تناقلها** من جيل إلى جيل- **تتغير وفقًا لمعدل من التقدم**، قد يكون **سريعًا** (كما هو الحال بين شعوب العالم الغربي في الأزمنة الحديثة، بالرغم من تدخل التوهم البصري بما يدفعنا لـ**المغالاة في تقدير أهمية التغيرات**، على نحو يتخطى المظهر الخارجي لها، وذلك لانتهاكها **عاداتنا**)، أو على النقيض، **قد يكون معدل التقدم بطيئًا**، بما يجعل هذه التغيرات تبدو ضئيلة (كما نجد في حالة بعض القبائل الأفريقية التي وصفها **هيرودوت**، والتي يظل وصفه الظاهري لها حيويًا للغاية في وقتنا الحاضر)، وهذه الثقافة ليست **شيئًا ثابتًا**، وإنَّما هي **متحركة**، و**كل ما هو تقليدي بشأنها يربطها بالماضي**، ولكنها تملك **مستقبلها**، أيضًا، لكونها **ثابتة** في موضع الازدياد ذاته، مع الإسهام غير المسبوق، أو على نحو مناوئ، لخسارة عنصر تعرض للاهمال، وهذا انطلاقًا من الحقيقة الفعلية، كلما فاقت الأجيال بعضها البعض، فإنَّ القادمين الجدد يتبنونها، باستمرار، لأنها **توفر أساسًا** للانطلاق **نحو الأهداف الفردية**، أو **الجمعية** التي يحددها كل قادم جديد لنفسه.

ولكن حالما تظهر أية ثقافة أنها في حالة التطور الدائم، وقد تجددت، باستمرار، مثل الجماعة الإنسانية التي تدعمها، فإنَّ **الرغبة** في الحفاظ على الخصوصيات الثقافية للمجتمع الـمُستعمَر لم تعد تحمل أي نوع من المعنى، أو بالأحرى، إنَّ مثل هذه **الرغبة** تشير- ونحن نتحدث بطريقة عملية- إلى أن المرء يتطلع لمعارضة الحياة الفعلية للثقافة.

وإذا انبثقت هذه **الرغبة** داخل المجتمع ذاته، وبين زمرة **مـمْن** هيئوها، فإنَّها يمكن أن تتمتع بـ**مغزى النداء الباطني**: قد يكون المجتمع ذاته قد قام باختياره فيما يخص تطوره الخاص، وفي تلك الحالة بإمكانه أن **ينتقد** (يستحسن، أو لا يستحسن) هذه الرغبة، وأيًا ما كانت هذه الحالة، فإنَّها يمكن تبريرها، داخل حدود هذا النقد، بالقول إنَّ المجتمع الذي يتخذ مثل هذا **القرار** كان **يتقاطع**، بمعنى ما، **مع تاريخه** الخاص، و**يتنكر لذاته**، بوصفه **مستودعًا لبعض أشكال الثقافة**، وعلى المرء أن يسلم، في الواقع، بأن **أية حضارة**- أيًا ما كانت نوعيتها- لا تبلغ ذروتها الحقيقية حتى تكون قد اكتسبت بعض **الهيمنة**، وأثبتت أنها قادرة على ممارسة تأثيرًا على الحضارات الأخرى بمدها بـ**بعض عناصر أنساقها القيمية**، ولكن، وكما نعلم، إنَّ المجتمع الـمُستعمَر لا يملك الوسائل، ولا الهيبة الضرورية لممارسة أي تأثير حقيقي: بإمكاننا الحديث عن التأثير الذي مارسه- على سبيل المثال- **الفن الزنجي على تطور الفن الغربي الحديث**، ومع ذلك، فإنَّ من الصحيح أنك لا تستطيع التأكيد على أن **أساليبنا في الوجود**، أو حتى **تمثيلنا للعالم** قد تغير من جراء هذا الاسهام الكريم، والضئيل، من أفريقيا، وبدلًا من البقاء يلفهم الظلام الدامس (وهي **فكرة يوتوبية**، بإفتراض ظروف العالم الحديث)، فإنَّ الخط الأصوب لـ**المجتمعات الـمُستعمَرة**، أو **شبه الـمُستعمَرة**- في حالة التكتلات الكبرى، أو المجتمعات التي تتمتع

باختلافات ثقافية ضئيلة- هو أن تنهض لا**لوعي** بأن ما تمثله **أصيلًا**، وأن **من المتعذر** الاستعاضة عنه من وجهة النظر الثقافية (وبالتالي، فإنَّه يجب **حماية الإيمان بماضيهم**)، وأن عناصرهم الفعالة توجههم صوب محاولة استيعاب تكنولوجيا**تنا**، وتربية شعوبهم، وهو مجهود لا سبيل للفكاك منه لهذه المجتمعات، فيما يتعلق بأعضائها ككل، إذا كان عليها أن تتغلب على العقبات التي تجابهها بقدر ما تسمح إمكاناتها المحلية، وتهيئة الظروف التي تسمح بالتعبير عن **صوت جماهيرها**، التي تحررت- وتستطيع الاضطلاع بدور فعال في التطور الثقافي- لتوجيه **رسالة إلى العالم الخارجي، ودفعه للاستماع لها**، وبهذا المعنى، فإنَّ الأعمال التي أتمتها **الصين** بتأثير **ماو- تسي- تونج** يجب **أن تظهر** لكل مْنّ يعتقد أن **الشعوب غير الغربية** غير قادرة بأنفسها على خلق الحضارة الإنسانية حقًا، لأن بداية الازدهار مملوء بالأمل، وبقدر ما نستطيع الحكم، فإنَّ **مثل هذا التحول** يختلف، جذريًا، عما ظهر في اليابان أثناء العقود الأخيرة، لأنه **حركة تحرير شعب**، وليس مجرد **تراصف مع البلاد الرأسمالية**، كما حدث مع **اليابان**، التي **انتقلت من كونها دولة اقطاعية قديمة إلى كونها قوة إمبريالية**.

في حالة المجتمع الصغير للغاية، أو الذي يجد نفسه في موقف لا تتمتع فيه ثقافته بأية فرصة، من الناحية العملية، للانتشار، فإنَّك قد تأمل في رؤيته متروكًا لحال سبيله، وبالتالي، مستمر، على الأقل، كما هو، ولكن قد يكون من المقدر على المجتمع الذي تخلى عن الانعزال الإجمالي- إذا كان هذا الأمر ممكنًا- أن يحيا حياة البلادة، والخمول على مدار فترة طويلة، أو قصيرة من الزمن، قد يُسمح لـ**المرء**، إجمالًا، بأن '**يموت ميتة طبيعية**'، وإذا كان علينا إحالته- بدلًا من قطع جميع اتصالاته- إلى **نسق** الـ'**التحفظات**' (الذي لا يستثني المساعدة الطبية)، إلى جانب حقيقة أن شيئًا صادمًا بشأن **وضع مجتمع تحت ناقوس زجاجي** (و**معاملة البشر مثل الحيوانات التي يتم حبسها في حديقة الحيوانات**، أو **وضعها في درج مغلق من أجل تجربة مختبرية**)، فإنَّ المسعى يظل، مع ذلك، محبطًا بفعل الاحتكاكات القليلة التي تحدث، ووجود فرصة عظيمة أن **الثقافة** الـمُصانة بطريقة **اصطناعية**، بهذه الطريقة، سوف تتغير بسرعة إلى **جاذبية سياحية**، حقًا، إنَّك تستطيع أن تزعم أن أعضاء المجتمع الذي انعزل هكذا لديهم الفرصة للحياة على نحو أكثر سعادة عما إذا كانوا قد اختلطوا مع عالمنا، بكل تقلباته، ولكن ليس ثمة شيء غير يقيني: فنحن جميعًا ننزع، أيضًا، إلى اعتبار الشعب الذي يجعلنا سعداء شعبًا سعيدًا، بسبب العاطفة الشعرية أو الاستاطيقية، التي تبثها رؤيته فينَّا، والأكثر من ذلك، أننا نعرف أن مثل هذا المحادثة تقيس، بالفعل، **الشح** حين نصل إلى مقدار الأرض الممنوحة (كما الحالة الجديرة بالذكر في **كينيا**) هي، أيضًا، محفوفة بالمخاطر، وخاضعة للمراجعة لأسباب اقتصادية، أو عسكرية.

وبمعنى ما، **لأن تصف الثقافة على أنها شيء على جوهره أن يتطور** لهو أن تمد **الاستعمارية** بـ**تسويغ**: الحاجة لتعليم تلك الشعوب التي ينظر لها أنها شعوب متخلفة، ولأن تقوم بذلك لصالحـ**هم**، بالإضافة لـ**صالح مْنَّ عداهم**، هو، في الواقع، أحد الحجج التي استخدمها الـ**مُستعمِرون** (بالرغم من خوفهم، بالفعل، ونزوعهم للعثور على الذرائع المتباينة لـ**ارجاء** التطور الذي سيفضي، حتمًا، إلى **إزالتهم من الصورة**)، إذا كان فقط إلى حد أن **الاستعمار**- مهما كان هدامًا فإنَّه يتمتع بقيم إنسانية، ومهما كان مستهلكًا مسرفًا للأعمال لمنفعة القلة- **لا يؤدي** إلى التقدم في مجالات التكنولوجيا، والعادات الصحية فقط، وإنَّما يضمر، بالضرورة،

تأسيس الحد الأدنى من **الأسس التربوية**، وأن يحصل **المستعمَرون**- من دون أي استدلال بالقرينة- **على الاعتماد** لـ**دورهم** كـ**تربويين**، ولكن علينا ألَّا ننسى أنه إذا كان ثمة اهتمام برؤية التعليم منتشرًا بين هذه الشعوب، فإنَّ ذلك **لا يعني** إمكانية أن نستبدل بـ**أنساق أفكارهم** أنساق أفكارنا، فليس ثمة اعتبارات- باستثناء الاعتبارات البرجماتية- يمكننَّا إجازتها لكونها أكثر شرعية مسبقًا، وإنَّما قد تكون **هذه الشعوب مجهزة عقليًا، من الناحية الفكرية، مثلنا** تمامًا، وقادرة على إنجاز الأهداف العملية نفسها، وبالتالي فإنَّها تكون في وضع يمكنها من **الامساك بمصيرها في يدها**، ومثل هذا التعليم- إذا شعرنا بأنه نافع من الناحية الإنسانية- يجب تنفيذه، من الناحية المنطقية، على نطاق شامل، وفي خلال مدة قصيرة بقدر الإمكان، وعلينا أن نضيف أنه سوف يتحقق على نحو أسرع، وأكثر فعالية، إذا أدركت هذه الشعوب **حاجتها الملحة** لهذا السلاح في **كفاحها** الملح لتجاوز **القمع** الذي يرتبط **بالطبيعة الفعلية للرأسمالية** (تركز وسائل الانتاج في أيدى الطبقة صاحبة الامتياز)، وهو ما يتواصل ليصبح شكلًا من **القمع**، وحتى إن **اكتسى بمظهر الطريقة الأبوية الحميدة**، فإنَّ علينا أن نأخذ في الاعتبار أن هذا الكفاح **بذاته نوع من التربية**: إنَّه ليس باستسلامه لـ**الحياة** في ظل الحماية، ولكن بأن يصبح مهيئًا لتولي مسئولياته التي تجعله ملائمًا لحكم نفسه.

مجبرًا كما هو في الواقع- أيًا ما كانت مشاعره بشأن الحكم الاستعماري- على الأقل للتسليم بوجوده الواقعي في الوقت الحاضر- فإنَّ **الإثنوجرافي** مسوغ، بالتأكيد، في تقديم الآراء (لكونه 'متعاونًا' مع ذلك الحكم بالفعل) لدرجة- محدوده على أية حال- ذلك أنه يستشار بوصفه خبيرًا، وفيما يتعلق بالتعليم (ولأقصر نفسي على الميدان الثقافي بالمعنى القاطع للكلمة)، من الواضح أن **الإثنوجرافي- المتعود على تبني وجهة نظر نسبية للحضارات**، و**النظر للأفكار**، كونها مرتبطة على نحو سرمدي بالظروف العينية- **لا يستطيع أن يدعم** إلَّا مْنّ يعتقدون أن **التدريس** في الأقاليم المُستعمرَة، أو شبه المُستعمرَة **يشير** بقدر المستطاع، في البداية على الأقل، إلى **البيئة الطبيعية**، و**التاريخ المحلي**، إذا رغبنا في تجنب **اجتثاث الطفل**، وتحويله إلى **شخص حامل لثقافة سطحية بكل معنى للكلمة**، حتى وإن كانت السلطات المحلية تفهم الحاجة لمثل هذا النوع من الجهد- المعوق بمطالب التعليم الذي يميل بالتحديد لـ**استئصال الولاء**- فإنَّ هذا الجهد يظل غير ملائم: **هل يمكن النظر لـ**اللاتاريخ 'المحلي' لـ**أفريقيا الغربية الفرنسية الذي كُرس نصفه، على الأقل، لـ**الاستغلال الأوروبي**، و**إخضاع هذا الجزء من أفريقيا، بوصفه تاريخًا حقًا**.؟. وللسبب نفسه، فإنَّ إثنوجرافيين كثيرين سيلتحقون **بمْنّ يستنكرون** حقيقة أنه حين قُدم التدريس في **لغة المُستعمرِين** (كما حدث في المناطق الفرنسية)، فإنَّ **الطفل قد تعرض للاغتراب عن لغته الوطنية، لـصالح لغة مختلفة** ترتبط بـ**نسق مغاير من المفاهيم أفقدها** جزءًا كبيرًا من محتواها، **حين رُكبت** هذه المفاهيم **فوقها** تقريبًا- وليس إدماجها في- طرقًا مغايرة للحياة، ومن وجهة النظر هذه، **كان يجب البحث عن الحل**- وقد أيده السيد **ليبولد سيدر سنجور**- في اتجاه **التدريس ثنائي اللغة** (بالفرنسية، وبإحدى اللغات الدارجة الشائعة)، وهو منهج في التدريس لن يؤدي إلى الاجتثاث ذاته، إذا استمر التدريس بالفرنسية حصريًا، ولا يعرض الطفل لـ**خطر الانعزال**، فيما بعد، عن العالم الخارجي، وحرمانه من

وسيلة الدفاع عن نفسه **بسبب جهله**- أو المعرفة غير الملائمة- لـ**أحد اللغات العظيمة** لـ**'الحضارة'**، إذا جاز التعبير.

وضمن حدود مثل هذه المناقشة العامة (وهدفها ليس المعالجة، وإنَّما الإشارة لـ**بعض المشكلات** التي **يجابهها الإثنوجرافي**، في وقتنا الحاضر، عند ممارسته لـ**مهنته**) من المستحيل، بالطبع، أن نتحدث عن كافة المجالات التي **يُناشد فيها الإثنوجرافي** لـ**القيام** بعمل مفيد، على الأقل، فيما يتعلق بالترتيب الوقتي لظروف الحياة للشعوب التي لم تتحرر بعد، إنّ تنظيم العمل، والأشكال المتباينة لـ**التصنيع**، وقضية الأحياء السكنية، وحماية الحرف اليدوية هي بعض هذه المجالات، بالرغم من أن التدبر في عواقب الأمور يمكننا من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المخاطرة في التدخل الأخير مع التطور الحر لثقافة هذه الشعوب، هذا لأن **التدابير المتخيلة** قد **تفضي إلى الإطالة المحضة**، أو **المباشرة**، لـ**فترة الوصاية**، **أو** إلى **الانهيار السريع** لما نميل لحمايته (كما في حالة التحركات العديدة لحماية **'الفن الأهلي'**).

من الواضح- وبعيدًا عن هذه التحفظات- أنَّ بإمكان **الإثنوجرافيا**- عند **تطبيقها** على المشكلات الاستعمارية- القيام بعدد من الخدمات، و**تلطيف تأثير الصدمات الوحشية** (كما أشار **لوشيان ليفي- بريل** في عام 1926، في افتتاح معهد الإثنولوجيا بجامعة باريس)، ومن الواضح أن لـ**ها**- فوق تطبيقها داخل الإطار الإداري- استخدامًا للشعوب المُستعمرَة في عملية التحرر، التي تبدأ بـ**التفكير** بشأن **معنى الخصال الاستثنائية لثقافاتهم التقليدية.**

وبوصفها **ثقافات واقية**، وقد ذكرت، توًا، أنني أعتقد أن من غير المجدي الاحتفاظ بها **كما هي**، لأنه- حتى مع السماح للمرء بـ**فعل** ذلك- فإنَّ ما يفعله قد يعادل تحجرها، وهو ما يعني الحفاظ على الوضع الراهن، فيما يتعلق بـ**الاستعمارية**، ودون أن نزعم لأنفسنا (دون وجه حق) **دور الموجهين**- لأنه **متروك** لـ**الشعوب المُستعمرَة**، **أن تكتشف بأنفسها نداءها الباطني**، و**لا يحق لنا نحن الإثنوجرافيين أن نكشفه لهم من الخارج**، ودون التطلع لـ**تمثيل أنفسنا** كـ**ناصحين** (الذي قد يعني ضمنًا **نزوة للطريقة الأبوية**)، وبالرغم من ذلك، فإنَّ علينا أن نفهم أنه بـ**دراسة ثقافات الشعوب المُستعمرَة**، فإنَّنا نزودها بـ**مواد** يمكنها مساعدتها **في تحديد ندائها الباطني**، والقيام بتأدية **وظائفنا** كـ**علماء**، بالمعنى القاطع للمصطلح، بالسماح لها بالإفادة **من هذا العمل**، لسبب بسيط للغاية، وهو أنهم **يمثلون موضوع اهتمامه**، الذي يهمهم، في الأساس، ولـ**انشاء أراشيف لهذه الشعوب**- بما فيهم تلك التي قد **يتألف تاريخها**، بسبب معرفتهم لـ**الكتابة**، **مما يتجاوز التقاليد الشفاهية المحضة**، ولم يتوفر لها المناهج التي تمكنها من الانهماك في **الدراسة الإيجابية** لـ**حياتهم الاجتماعية**- التي يمكنهم استخدامها كـ**مورد** هو أن تتعهد تلك الدراسة التي لها فائدة واضحة، ليس من وجهة نظر **المعرفة** بشكل عام، وإنَّما **الوعي الذاتي** الذي قد تكتسبه هذه الشعوب، وهذا **عمل تقاني محض**، ذلك أنه في الظروف الحالية، **فإنَّنا** نستطيع وحدنا **القيام**- بإفتراض العدد الصغير للغاية بالضرورة، من **أهالي البلاد** التي نحن بصددها، الذين لديهم نزوع لـ**الإثنوجرافيا**، وإمكانية تكريس أنفسهم لها- بـ**عمل**، علينا السعي لنشر نتائجه بقدر الإمكان لـ**منحه** منظوره الحق، ولذلك، منذ الآن وصاعدًا، فإنَّهم يصبحون معروفين للعدد الأكبر من المفكرين، إن لم

يكن لـ**الجمهور العام**، في البلاد الـمُستعمرَة، و**تبين** مثل هذه الدراسات، أن **هذه الثقافات**، التي **نعتبرها أقل تطورًا**، أو **أقل نضوجًا عن ثقافاتنا**، جديرة بـ**معالجتنا الجادة** لها، وهي كثيرًا ما تتمتع، في الواقع، بـ**عظمة حقيقية**، و**بإمكانها** أن تساعد **ممثليها المباشرين** لـ**التخلص من عقدة الدونية التي عززتها الحكومة الاستعمارية**، وهي **عقدة أقنعت** كثيرين منهم بأن '**الثقافة' الوحيدة الجديرة بالاسم** هي **تلك التي يتم تعلمها من الأوروبيين**، الذين يشكلون **طائفة صاحبة امتياز في بلدهم**. وبهذا المعنى، حتى وإن لم تتأثر دراسة تلك المجتمعات كغيرها بـ**الاستعمار**، فإنَّها تبدو '**عتيقة**' (أو '**متواجدة في غير محلها الصحيح**')، وحتى إن كانت **دراسة** أمثال هذه المجتمعات **تبعدنا عن دراسة** المسائل الأكثر معاصرة، لتصبح نوعًا من **العذر**، فإنَّ ثمة **فائدة لا تجحد** لـ**اعلام أعضاء المستقبل** في هذه المجتمعات (إذا لم تكن قد بلغت مرحلة التفسخ تمامًا) بما كانوا عليه ذات يوم، تقريبًا، وإذا نجحنا في **نثر** تلك الأعمال كما هي عليه، بدلًا من **نشرها**، حصريًا تقريبًا، لـ**أنفسنا**، و**زملاءنا في البلاد الأجنبية**، فإنَّ الفائدة يمكن أن تكون، من الآن فصاعدًا، أن كل المجتمعات الـمُستعمرَة القادرة على أن **تقرأ**نا تملك تفسيرًا لما كان بمقدور الأعضاء المختلفين لمجموعة الشعوب التي ينتمون إليها أن ينجزوه من خلال وسائلهم الخاصة.

بالطبع، **إنَّ مثل هذه الدراسات ملحة للغاية**، لأن المجتمعات التي تم الحفاظ عليها، في الأساس، حتى الآن، **مهددة** باستمرار، بالتحول السريع تقريبًا، والعميق تقريبًا بفعل التغلغل الأوروبي، إن لم تكن مهددة بالتفسخ الداخلي، وبالإضافة لذلك، وبعيدًا عن التوقعات التي سوف تضعها الجماعات التي حركتها موضع الاستخدام، فإنَّه لا غنى عن **تكريس بعض الباحثين** لهذه الدراسات، ولكن علينا التفاعل ضد النزوع الشائع، للغاية، بين **الإثنوجرافيين**، وتحذير الدارسين منه، على الأقل حين تكون **فرنسا** هي المقصودة: النزوع للالتزام باختيار الشعوب التي نستطيع تكييفها، بوصفها بكرًا نسبيًا، سواء انطلاقًا من الشغف بـ'**البدائية**'، أو لأن مثل هذه الشعوب– بالمقارنة مع ما عداها– تقدم **فتنة الغرائبية** الأكبر، وبقيامه بذلك، فإنَّ المرء يخاطر– ويجب التأكيد على ذلك– بالرجوع إلى المشكلات الحاسمة، بالطريقة نفسها، مثل الإداريين الاستعماريين (الذين نسمع عنهم في أفريقيا شبه الصحراوية) الذين يثنون على '**رجل البوشمان الرقيق**'، ويقابلونه مع **المواطن** '**الأكثر تطورًا**'، ويحكمون على **هذا الأخير** بصرامة أكبر، بالمقارنة مع **الممثل الحديث** لـ'**الهمجي النبيل**' لدى أدباء القرن الثامن عشر، لأن من الأصعب إدارته. ومن الناحية الأخرى، فإنَّ **الزعم** بأن مثل هذه الشعوب، التي تبدو **ثقافتهم أفريقية أكثر نقاء**، و**أكثر أصالة عما عداها من ثقافات**، نعتبرها **زائفة**، هو **حكم قيمة مكافي لـالحكم** الذي قد يجعل من **قرويي بريتون**، على سبيل المثال، **فرنسيين**، **أكثر أصالة**، عن قاطني المدن الكبرى، لأنهم يعيشون في **مرحلة مصيرية**، تختلط فيها المجموعات السكانية المختلفة، إنَّها **مفارقة** دون شك– ولكنها **ليس** من غير الشرعي، أن نعلن على النقيض من ذلك، أن كل **الأفارقة** (لأنني اخترت هذا المثال) الأهم من الناحية البشرية، '**أكثر تطورًا**'، وأنهم منفتحون على الأشياء بطريقة جديدة، وأنه **بين مثل هذه الشعوب** (الذين يُنظر لها نتيجة للتعميم الخاطيء، على أنهم مجرد **محاكون شرهون** للتعويض المالي، أو المكانة) **نجابهه الأفارقة** الأكثر أصالة بالتعريف، أي **مْنّ أصبحوا**– لكونهم على وعي بظروفهم كـ**شعوب** ملونة مُستعمرَة،

ومتسامحة على نحو مشجع مع **القمع الرأسمالي الذي جلبه الأوروبيون المؤيدون** لتحرير أنفسهم، و**أشقائهم بـالسلالة**، وليس بـ**الظروف**، وهذا معناه أنه أيًا ما كان **الرأي- من وجهة النظر السياسية-** في **حركة** كـ**حركة التجمع الأفريقي الديمقراطي**، فإنَّك لا تستطيع الزعم أنها ليست أفريقية أصيلة، ببساطة، لأنها **وجدت سلاحًا في الثقافة الغربية**، و**حليفًا في الحزب الشيوعي الفرنسي**، والأكثر من ذلك- بالنسبة لـ**مؤرخ الأعراف**، إذا لم يكن لـ**الإثنوجرافي**- فإنَّ ثمة **حدة في ملاحظة** أن الشعوب قد اختارت، بطريقة خبيثة، الإشارة لـ**دور الدعاية 'الأجنبية'** بحقيقة كون الأعداد الكبيرة من الشعوب في أفريقيا شبه الصحراوية الفرنسية (وبخاصة في ساحل العاج، التي سيطر عليها **كثيرون** من المستعمرين البيض) تكتشف، الآن، موقفها، كـ**ضحايا للاستغلال**، وتقوم بتنظيم ذاتها للنضال ضد الاستغلال، بينما تطور المنزعجون من الحركة، ومطالبها الاجتماعية، بالضبط، حين كان جدل إتاحة تلك الأقاليم ذاتها للاستثمار عبر **رأس المال الأمريكي**.

بالضبط، **من وجهة نظر البحث العلمي**، ثمة الكثير مما يجب تعلمه من **الاحتكاك** مع **مَنْ يُعرفون** بالمصطلح المثير للاستياء **الشعوب 'المتطورة'**، فبين هذه الشعوب، التي نجد فيها- بفعل التقدم الفعلي لـ**التثاقف**- عددًا صغيرًا من **السمات** التي أصبح من المألوف ملاحظتها بين الأفارقة الآخرين، ولدينا الفرصة لإدراك بعض الخصائص، ونسأل أنفسنا عما إذا كان حضورها المستمر يشير إلى تضايفها مع ما كان أكثر عمقًا، وأكثر تأصلًا، من الناحية الشخصية، في الثقافات التي يمكن مناظرتها فيها، كما لو أنها أخضعت شيئًا، يمكن لك مقارنته بـ**التصافق**: السمات، أو بالأحرى المظاهر التي قد تمثل ذلك المظهر من ثقافة الشعب الذي لم يخضع، مباشرة، لـ**تقلبات التاريخ**، وقد يشكل، بدقة، **الطريقة المستقلة التي يمتلكها المرء لكونه إنسانًا**، وهي تجسد- لفترة طويلة على الأقل- ما يمكن اعتباره، على نحو مبرر، الأصالة الحقيقية لهذا الشعب.

وهكذا، بأية طريقة يفحصها المرء بها، فـ**إنَّ من الخطأ تقليص ميدان الإثنوجرافيا إلى ميدان الفلكلور**- كما يحدث كثيرًا- فبمنح التفوق للمجتمعات التي اشتهرت بأنها أقل فسادً (الذي يعني تلك المجتمعات التي ظلت- إذا جاز التعبير- منعزلة عن حياتنا الحديثة، وتبدو أشبه بـ**البقايا الحية**)، وتجاهل الشعوب التي جعلتها سطوة الحضارة الغربية تشعر بأنها الأكثر قوة: **هؤلاء شعوب المدن** الذين يوصفون- وفقًا للطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، سواء بالمصطلح المزعج 'متطورة'، أو بالمصطلح غير المبهج 'اجتثاث القبلية'.

ومع تذكرنا لهذا الهدف البسيط للغاية- لتوجيه **الإثنوجرافيا الفرنسية وجهة** لا أتردد في وصفها بأنها **أكثر واقعية**، و**واعية** تمامًا بمدى غموض مثل هذا المصطلح- قد يكون من الملائم **تعويد** الدارسين (الذين يمكن إغراءهم بسهولة، حين نبلغ توجيه بحوثهم المستقبلية، بفعل **جاذبية الأساطير** و**الطقوس**، وهي جاذبية يبررها الاهتمام الضخم الذي يمثله هذا الجزء من البحث، وهذا لأن الأساطير، والطقوس في المجتمع المفترض تمثل الـ'**التقاليد**' بالمعنى القاطع للكلمة، ولكن يجب ألَّا تسمح **هذه الجاذبية** لـ**المرء** بـ**نسيان** أن الأساطير، والطقوس **تفقد**، على الأقل، **جزءًا كبيرًا من معناها** إذا **أهمل**، عند دراستها، **سياقها الاجتماعي**)، وقد يكون من الملائم أن يتعود الدارسين على الأخذ في الاعتبار المشروع الذي يبدو لكثيرين غير مجدي: أي دراسة المجتمعات على **المستوى الواقعي** للسلوك اليومي، أو **القوت** (غير الملائم، أو غير المتوازن)، و**مستويات المعيشة**.

ومن هذا المنظور 'الواقعي'، قد يكون من المرغوب فيه، أيضًا، أن ندرس **المجتمعات الاستعمارية بتمامها**، في ضوء البحث المتكيء على **الوطنيين**، و**الأوروبيين**، و**مْنّ عداهم من البيض** الذين يعيشون فيها (أو الاهتمام، على الأقل، بمعالجة **العلاقات بين الوطنيين** و**غير المُستعمِرين**)، ومثل **هذه الدراسة لا تخفق في إيضاح كيف يمكن** لـ**العلاقات بين المُستعمِرين**، و**المُستعمرَين**، أن تكون **مؤذيه للطرفين**، و**الموقف غير متكافيء**، و**مربك** لـ**الطرفين**، **حيث أنه مشجع** لـ**التجاوز في طرف**، و**الخنوع في الطرف الآخر**.

والقضية الأخرى التي يجب أن **نلفت إليها انتباه الناس** تسير كما يلي: إذا كنا نعتبر الإثنوجرافيا أحد العلوم التي يجب أن تسهم في تطوير **حركة إنسانية حقيقية**، فإنَّ **من المؤسف أن تظل**- بمعنى ما- **أحادية الجانب**، أعني بذلك، أنه بالرغم من أن **لدينا إثنوجرافيا يتعهدها الغربيون الذي يدرسون ثقافات الشعوب الأخرى**، **فإنَّ العكس غير موجود**، وفي الحقيقة، **لا يوجد شعب من الشعوب الأخرى** قد **أنتج** أية **دراسة إثنوجرافية** لـ**مجتمعاتنا نحن**، ومن منظور **الثقافة العلمية**، يوجد نوع من **عدم التوازن**، حين نفكر في ذلك، بحيث أنه **يدحض المنظورات**، ويسهم في ترسيخنا في فخرنا، **لأن حضارتنا تقع خارج نطاق الفحص**، **بحسب المجتمعات التي هي بذاتها ضمن نطاق فحصنا الخاص**.

والأمر يمضي من دون القول إنَّ مقصدي ليس الدفاع عما قد يكون **حلمًا مثاليًا مستحيلًا**، بافتراض الحالة الحالية للقدرات النسبية: **تدريب الإثنوجرافيين** في البلاد المُستعمرَة **من النبش بالأظفار**، بحيث يمكنهم العودة لطريق الرشاد برسالة لـ**دراسة طرقنا في الحياة**، وإنَّني واع بحقيقة أنه حتى وإن لم يكن مثل هذا المشروع **يوتوبيًا**، فإنَّ ذلك لا يحل المشكلة، لأن هؤلاء الباحثين يقومون بعملهم مستخدمين المناهج التي لقنَّاها لهم، وما يبدعونه، بالتالي، قد يكون **إثنوجرافيا** تحمل، بقوة، **بصمتنا**، ولذلك، فإنَّ **السؤال النظري** الذي طرحته هنا **يظل دون إجابة**، ولكن ثمة شيئًا بمعنى مناظر يمكن تحقيقه تمامًا، وأيضًا لديه أسبقيات: **تدريب الإثنوجرافيين الوطنيين** لـ**تكريس أنفسهم** لـ**البحث**، في مجتمعاتهم، أو في المجتمعات **المجاورة لهم**، وبتطوير **إثنوجرافيا** ملائمة- **من الناحية المنهجية**- لـ**الوطنيين**، فإنَّنا نستطيع الحصول على **دراسات** للمجتمعات التي نحن بصددها، **قد أجريت** من **وجهتي نظر**: **وجهة نظر الباحث** من **بلد الأم**، الذي لا يستطيع- أيًا ما كانت جهوده لوضع نفسه على قدم المساواة مع المجتمع الذي يلاحظه- القيام بشيء حيال حقيقة أنه من البلد الأم. و**وجهة نظر الباحث المُستعمَر**، الذي يعمل في **بيئته**، أو في بيئة وثيقة بـ**طريقته** في رؤية الأشياء، أو بـ**مْنّ تختلف طريقتهم في رؤية الأشياء**- كما هو متوقع- بدرجة كبرت، أم صغرت **عن طريقتنا نحن**، إنَّ **تدريب** عدد كاف من **الإثنوجرافيين المُستعمَرين**- سواء أفضى ذلك إلى إدراكات جديدة حقًا للأقاليم المدروسة- **قد يكون مفيدًا**، على الأقل بمعنى أن الشعوب المُستعمَرة- حين تصبح **مغتربة** عن أعرافها **حتمًا**- قد تحافظ على ذاكرة حيوية لهم، وقد يعتقد المرء- بسبب قدرتها على تقدير معناها، وقيمتها من خلال الدراسات التي يجريها **أهلها**، وبسبب أن هؤلاء الأهالي أنفسهم، الذين قد يكرسون أنفسهم لدراسة **طرائقهم في الحياة** قد يتبنون تجاهها- بحكم طبيعة الحالة نفسها **موقف المُلاحِظ المطوق** لـ**المشهد** بـ**نظرته** المرتجلة من أجل وضع الأشياء في مواضعها الصحيحة- **لمْنّ** تركهم خلفه، وليس **لمْنّ** تنكر حقًا، ومباشرًا لهم.

و**أخيرًا**، من المهم الإشارة إلى أن توجيه البحث الإثنوجرافي- سواء ارتبط بـ**البرنامج التنظيمي**، أو تخلى عنه لـ**نزوة فردية**- محكوم، دائمًا، بالفكرة التي لدينا- في هذا العالم الغربي الذي ننتمي إليه- عن **الاهتمام المتأصل** في معالجة بعض المشكلات التي نشعر أنها الأكثر إلحاحًا، أو الأهم لأسباب متباينة قد تكون ممتازة، ولكنها، حتى في الحالات الفضلى، لا تتعد أن تكون أسبابـ**نا نحن**، وبهذا الصدد، قد يكون من الملائم **تطوير**، و**تقنين** الاحتكاكات بين **الإثنوجرافيين المقيمين في باريس**، على سبيل المثال، و**المثقفين** من البلاد **المُستعمَرة**، أو **شبه الـمُستعمرَة**، **الذين يعيشون في باريس**: السياسيون، الأدباء، الفنانون، الدارسون، ... إلخ. وقد يتبنى المرء طموحه ذاته، حين يوجه بحثه ذاته، من الرغبات التي عبرت عنها الفئات المختلفة من المثقفين، الذين يشعرون بالضيق مما يشعرون أنه يمثل الحاجات **الحقيقية** لبلادهم، ولرؤية بعض المشكلات عند تحليلها، **من الناحية النظرية**، فإنَّ مثل هذه المشاركة من جانب **ممثلي** الشعوب الـمُستعمَرة في اتجاه البحث المتعلق بهم قد يكون عاديًا في بلد مثل فرنسا، التي تحظى في مجالس نوابها بممثلين منتخبين (بالرغم من قلتهم) من المجموعات السكانية ذاتها، ومن الناحية **العملية**، إذا لاحظ المرء إلى أي حد **تظل سياسة هذا البلد**- الذي تنعم إمبراطوريته بـ**لقب 'الاتحاد الفرنسي'- في أشكالها**، بالإضافة لـ**أهدافها سياسة استعمارية** (وهو ما يتضح في أحداث مثل **القمع الدموي**، و**الترتيبات البوليسية الوضيعة** المستخدمه لـ**طمس ادعاءات مدغشقر**، ناهيك عن **حرب فيتنام**، وهي عملية مهلكة، **هدامة للجانبين**، قد اندلعت بترفع في سبيل المبدأ العظيم الذي يمتلك به كل شعب الحق في الحكم الذاتي)، ولا يمكن للمرء أن ينكر أنه يستطيع رؤية ما يتجاوز رغبة ورعة في تلك الرغبة التي عبرنا عنها من قبل، وبالمعدل الذي تجري به الأشياء، فإنَّ بإمكانه- في الواقع- الاعتقاد في أنها الأدنى، إن لم تكن عديمة القيمة تمامًا- باستثناء العكس التام للظروف- فرص رؤية أي تطور رسمي لـ**نوع الإثنوجرافيا** التي أحبها التي قد تهدف، في الأساس، لخدمة مصالح الشعوب الـمُستعمرَة، حاليًا، وطموحاتها (كما تراها الشعوب ذاتها بالفعل)، وفيما يتعلق بالوقت الحاضر، فإنَّ المرء مجبر على الاقرار بأن الإثنوجرافي، وعلى النقيض، إذا كشف عن التضامن الإجمالي مع موضوع دراسته، فإنَّه قد يخاطر، بالفعل، في حالات كثيرة، برؤية نفسه محرومًا من الإمكانية الفعلية لإنجاز مهامه.

وعلاوة على ذلك، من **وجهة النظر القومية**، من المؤكد أن **الحكم الاستعماري** الذي يقرر حالة الأشياء التي يعترف كل شخص (حتى مْنّ يأملون في رؤيتها مديدة) بأنها مؤقتة، لأن التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، وما عداه الذي ارتبط بالاستعمار يميل لمنح الشعوب في البلاد الخاضعة لـ**هذا الحكم** الفرصة لتحرير أنفسها، إنَّ السياسة السليمة الوحيدة قد تفضي إلى الاعداد لهذا التحرير بطريقة يمكن أن تحدث مع أقل أذى محتمل، وذلك بالجد في تشجيعها، وليس كبحها، لأن **السياسة** تنزع لمنع الشعوب من تحرير أنفسها، التي تتحول يقينًا، تقريبًا، **ضد الأمة** التي قامت بهذا القمع، وبهذا المعنى، فإنَّ **شكل الإثنوجرافيا** المنفصلة عن أي روح للاستعمارية- المباشرة، أو غير المباشرة- قد يسهم، على الأرجح، في **تأمين مستقبل** الحد الأدنى من **الفهم الجيد** بين الوطن الأم، و**مستعمراته السابقة**، على الأقل على مستوى **العلاقات الثقافية**.

ومن وجهة نظر أشمل، علينا أن نتذكر أننا- نظرًا لأننا نعيش، أيضًا، في ظل هيمنة القوى الاقتصادية- لا نستطيع التحكم فيها، إنَّنا خاضعون لـ**قمعـ**نا، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن انشاء عالم متحرر من هذا القمع من دون كل مُنّ يجب عليهم التسليم بنتائجه، سواء كانت شعوبًا مُستعمَرة، أو لا، وأن يتحدوا ضد **العدو المشـــترك** الذي تمثله **برجوازية** ملتصقة بمكانتها، بوصفها **طبقة مهيمنة** لا تتطلع- شعوريًا، أو غير شعوريًا- للحفاظ على كل تكلفات، مثل هذه الحالة من القمع، وبالتالي، حين يسلم المرء بأنها لم تعد من وجهة نظر **الأقليات المتمتعة بـــالامتياز**، ولكن من وجهة نظر الجماهير الأكبر، فإنَّ مصالح **الأمم** التي أصبحت داعمة للإثنوجرافيا، وتلك **الشعوب** التي تدرسها تظهر، في النهاية، أنها تتقارب معا.

من الحقيقي أنه لو أن الإثنوجرافي أغرق سفينته- بقدر ما الـمُستعمِرون هم المعنيون- بمحاولة الحديث بصراحة تامة، وبمحاولة تقديم مساعدته **المستنيرة** للشعوب التي تقاتل، حاليًا، في سبيل حريتها، فإنَّه لن يكون- بقدر ما يكون الـــمُستعمَرون هم المعنيين- أكثر من فضولي متطفل، لأن التحرر المادي- الشرط الأولي لأي سعى للمهنة- يمكن أن يحدث فقط من خلال وسائل أكثر عنفًا، وأكثر مباشرة من تلك الوسائل المتيسرة، بذاتها، للعلماء.

وطالما أن الإثنوجرافي لم يعتزم الكفاح من أجل تحرره بتبني دوره في المعركة التي تقاتلها بلده، وهو الممزق بالقلق الذي وصفناه توًا، فإنَّه لن يتوقف عن التصارع مع تناقضاته.